المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم

جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية

كلية العلوم الاجتماعية

قسم أصول التربية

تطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية

في ضوء التجارب العالمية "تصور مقترح"

دراسة مقدَّمة لنيل درجة الدكتوراه في أصول التربية

إعداد

حواء بنت مُحَمَّد بن علي القرني

إشراف

أ.د. حسين بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن نور

الأستاذ بقسم أصول التربية

العام الجامعي

١٤٣٨هـ/١٤٣٩هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

KINGDOM OF SAUDI ARABIA
Ministry of Education
Al-Imam Muhammad Ibn Saud
Islamic University
COLLEGE OF SOCIAL SCIENCES IN RIYADH

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية العلوم الاجتماعية بالرياض

الكلية/ العلوم الاجتماعية

القسم / أصول التربية المرحلة / دكتوراه

اسم الباحثة / حواء بنت محمد القرني

عنوان الرسالة (تطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية)

المشرف على الرسالة

الاسم أ.د. حسين محمد نور

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم أ.د. عبدالله بن فالح السكران مقرراً

التوقيع

الاسم أ.د. عبداللطيف بن عبدالعزيز الرباح مناقشاً داخلياً

التوقيع

الاسم د. منى بنت دهيش القرشي مناقشاً خارجياً

التوقيع

تاريخ المناقشة يوم الخميس الموافق : ١٤٣٩/١/١٥هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــــداء

إلى من عرفت معها معنى السعادة

إلى بسمة الحياة

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم حياتي

أغلى الحبايب "أمي" أمد الله في عمرها.

إلى من مهد الطريق لي لطلب العلم وبه ازداد فخرًا

إلى من افتقدته من مدة طويلـــة

إلى " والدي" رحمه الله.

إلى من سكنت روحه روحي

إلى الذي كان بدعمه الصادق عوناً لي في إتمام دراستي

زوجي الغالي "علي بن عايض القرني"

إلى أبنائي أجمل ما وهبه الله لي في الحياة "مشاري ومهند ومعتز ومحمد ومعاذ"

شكر وعرفان

(رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ) الأحقاف ١٥

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا ونبينا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين، وبعد:

الحمد لله أقصى مَبلَغِ الحَمدِ، والشُكرُ لله مِن قَبلُ ومِن بَعد، الذي منَّ عليَّ بنعم لا تعد ولا تحصى، وانطلاقاً من قول رسولنا الكريم مُحَمَّد ﷺ "من لا يشكر الناس لا يشكر الله" أتقدم بوافر الشكر وجزيل العرفان لمن كان لهم بعد الله دور كبير في إتمام هذا العمل العلمي وتجويده، فللأستاذ الفاضل المشرف على هذه الدارسة سعادة الأستاذ الدكتور: حسين مُحَمَّد نور جزيل الشكر ووافر الامتنان، لما قدمه لي من مساعدة وتوجيهات قيمة في إعداد هذه الدراسة. فجراه الله خير الجزاء.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى عضويّ لجنة المناقشة، سعادة الأستاذ الدكتور: عبداللطيف الرباح، الأستاذ في أصول التربية بجامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود، وسعادة الدكتورة: منى القرشي الأستاذ المشارك في أصول التربية الإسلامية بجامعة جدة، على تفضلهما بالموافقة على مناقشة هذه الدراسة.

وأشكر قسم أصول التربية ممثلاً برئيسه سعادة الأستاذ الدكتور: عبد الله السكران، ومنسوبيه على حسن تجاوبهم وتعاونهم، وعلى ما قدموه لهذه الدراسة من مقترحات وتعديلات، والشكر موصول لسعادة عميد القبول والتسجيل بجامعة الأمير سطام بالخرج أ.د. عبدالعزيز الصقر على دعوته الكريمة لي لحضور اللقاء الحادي والعشرين لعمداء القبول والتسجيل في الجامعات الحكومية، وتمكيني من توزيع استباناتي وتكريمي في ذلك اللقاء.

والشكر موصول لكل من أسهم في إنجاز هذه الدراسة من محكمين ومستجيبين، وكل من كان له دور في تسهيل إنجاز هذا العمل، كما أشكر أمي الغالية وزوجي وأبنائي و إخواني وأخواتي على دعمهم وتعزيزهم لي خلال مسيرتي التعليمية وأقدم لهم بالغ الشكر والعرفان، وأسأل الله أن يجزيهم خير الجزاء.

وآخر دعونا أن الحمد لله.

مستخلص الدراسة

اسم الباحثة: حواء بنت مُحَمَّد بن علي القرني

عنوان الدراسة: تطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية "تصور مقترح"

إشراف الأستاذ الدكتور: حسين بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن نور.

الدرجة العلمية: دكتوراه. تخصص: أصول تربية. للعام الجامعي: ١٤٣٨/١٤٣٩هـ

الجهة العلمية: قسم أصول التربية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود بالرياض.

هدفت الدراسة: إلى التعرف على واقع سياسة القبول في الجامعات السعودية، والتعرف على أبرز التجارب العالمية في سياسة القبول بالجامعات لتحقيق القدرة التنافسية ، وتقديم تصور مقترح لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في الجامعات السعودية والتعرف على أهمية وإمكانية تطبيقه في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية، واشتملت الدراسة على جميع مجتمع الدراسة المكون من جميع القيادات من عمداء ووكلاء ومسؤولين و أصحاب قرار في الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية البالغ عددها (٢٨) جامعة حكومية، حيث تم الحصول على استجابة (٥٠) فرداً، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي والوثائقي كمنهج للدراسة، واستعانت بالاستبانة المكونة من (٣٧) عبارة موزعة على محورين رئيسيين هما: "واقع سياسة القبول في الجامعات السعودية"، و"المتطلبات اللازم توفرها لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية، واستعانت بالتكرار والنسب المئوية

والمتوسطات الحسابية، ومعامل ارتباط بيرسون، ومعامل ثبات (ألفاكرونباخ)، ومعادلة المدى: كأساليب إحصائية، وقد توصلت الباحثة للعديد من النتائج أهمها:

١- أن واقع سياسة القبول في الجامعات السعودية جاء بدرجة عالية.

٢- أن المتطلبات اللازم توافرها لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية جاءت بدرجة عالية.

٣- كشف الوصف الوثائقي في الأمثل من التجارب العالمية في تطوير سياسة القبول عن العديد من تجارب الجامعات العالمية في تطبيق العديد من المعايير التي يمكن أخذها في الاعتبار.

٤-صاغت الباحثة التصور المقترح لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية، بما يناسب موضوع الدراسة، وبناءً على نتائجه، بما يلائم المجتمع الذي يطبق فيه، ثم عرضه في صورته الأولية على مجموعة من المحكمين من أساتذة التربية ، للاستفادة من مرئياتهم حول أهميته، وقابليته للتطبيق، وعليه صيغ التصور في صورته النهائية.

٥- ظهر التصور المقترح في صورته النهائية محتوياً على: خطوات بنائه ومكوناته ، وتكَّون مخططه العام من: أهداف وأسس ومنطلقات، ومبررات، وإجراءات وآليات تطبيقه، والعوائق التي يمكن أن تواجه التصور، والحلول الممكنة.

وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بنظام القبول في الجامعات السعودية وما يرتبط به من سياسات، وإعادة النظر في سياسة القبول وربطها بخطط التنمية وحاجات المجتمع.

المستخلص باللغة الإنجليزية

Developing the admission policy in Saudi universities to achieve competitiveness in the light of global experiences "proposed concept**"**

Prepared by: Hawaa bint Mohammed bin Ali Al-Qarni
Scientific Advisor: Hussein bin Mohammed bin Mohammed bin Noor

The study aimed to identify the reality of admission policy in Saudi universities, identify the requirements required to develop the admissions policy in Saudi universities to achieve competitiveness in the light of global experiences, and present a proposed vision for developing the admission policy in Saudi universities to achieve competitiveness in Saudi universities and identify its importance and applicability in Saudi universities to achieve competitiveness in the light of global experiences. The study sample included all the leaders, consisting of deans, agents, officials, administrators and decision-makers in the public universities in the Kingdom of Saudi Arabia, which numbered (28) public universities, and (50) solely. The researcher used the descriptive, survey, and documentary approach in the study and use a questionnaire consisting of (37) phrases divided into two main axes: "the reality of admission policy in Saudi universities" and "requirements required for the development of admission policy in Saudi universities to achieve competitiveness in the light of global experiences", in addition to using frequency, percentages, arithmetic means, Pearson correlation coefficient, and the reliability coefficient (Alpha Cronbach), and the range equation: as statistical methods. The researcher concluded that:

1. The reality of admissions policy in Saudi universities achieved a high degree.
2. Requirements required for the development of admission policy in Saudi universities to achieve competitiveness in the light of global experiences achieved a high degree.
3. The documentary description in the optimization of the global experience in the development of admission policy revealed many of the experiences of international universities in the application of several criteria that can be taken into account.
4. The researcher formulated the proposed scenario for the development of admissions policy in Saudi universities to achieve competitiveness in the light of international experiences, to suit the subject of the study, and based on its results, in accordance with the society in which it is applied, and then presented in its initial form to a group of arbitrators from the professors of education to benefit from their views On its importance, its applicability, and the formulations of the vision in its final form.
5. The proposed vision emerged in its final form, including: the steps of its construction and its components. Its general plan consists of: objectives, bases, premises, justifications, procedures and mechanisms of application, obstacles that can face perception, and possible solutions. The study recommended the need to pay attention to the admission system in Saudi universities and the related policies, and reconsider the policy of admission and linking it to the development plans and the needs of society.

Keywords: Development - Universities' Admission Policy - Competitiveness

فهرس المحتويات

الموضوع		الصفحة
الإهداء		أ
شكر وتقدير		ب
مستخلص الدراسة		ج
مستخلص الدراسة باللغة الإنجليزية		د
فهرس المحتويات		هـ
فهرس الجداول		ز
الفصل الأول: التعريف بماهية مشكلة الدراسة		
١-١-	التمهيد للدراسة.	٢
١-٢-	التعريف بمشكلة الدراسة.	٤
١-٣-	أسئلة الدراسة.	٧
١-٤-	أهداف الدراسة.	٨
١-٥-	أهمية الدراسة وأسباب اختيارها.	٨
١-٦-	حدود الدراسة.	١٠
١-٧-	مصطلحات الدراسة.	١٠
الفصل الثاني: الإطار المفهومي، والدراسات السابقة.		
٢-١-	الإطار المفهومي	١٣
٢-١-١-	سياسة القبول في الجامعات.	١٣
٢-١-٢-	القدرة التنافسية للجامعات.	٤٨
٢-١-٣-	أبرز التجارب العالمية في نظم سياسة القبول في الجامعات.	٧٧
٢-٢-	الدراسات السابقة.	٩٠-١٠٦
٢-٢-١-	دراسات تناولت سياسات القبول في الجامعات	٩٠
٢-٢-٢-	دراسات تناولت القدرة التنافسية للجامعات.	٩٨
٢-٢-٣-	التعليق على الدراسات السابقة.	١٠٣
الفصل الثالث: منهجية الدراسة، وإجراءاتها.		
٣-١-	منهج الدراسة.	١٠٧
٣-٢-	مجتمع الدراسة.	١١٠

٣-٣-	أدوات الدراسة.	١١٥
٣-٥-	الأساليب الإحصائية.	١٢٠
الفصل الرابع: تحليل المعلومات وعرضها وتفسير النتائج		١٢٧-١٣٨
٤-١-	الإجابة عن السؤال الأول.	١٢٧
٤-٢-	الإجابة عن السؤال الثاني.	١٣٦
٤-٣-	الإجابة عن السؤال الثالث.	١٣٨
الفصل الخامس: التصور المقترح		١٤١-١٤٧
٥-١	مقدمة.	١٤١
٥-٢	أهداف التصور المقترح.	١٤٢
٥-٣	الأسس والمنطلقات التصور المقترح.	١٤٣
٥-٤	مبررات التصور المقترح.	١٤٤
٥-٥	إجراءات وآليات تطبيق التصور المقترح.	١٤٥
٥-٦	معوقات تطبيق التصور المقترح والحلول المقترحة.	١٤٧
الفصل السادس: ملخص الدراسة وتوصياتها ومقترحاتها		١٤٩-١٦١
٥-١	ملخص الدراسة.	١٤٨
٥-٢	ملخص النتائج.	١٤٩
٥-٣	توصيات الدراسة.	١٦٠
٥-٤	الدراسات المقترحة.	١٦١
مراجع الدراسة		
	المراجع العربية	١٦٢
	المراجع الأجنبية	١٧٢
الملاحق		١٧٨

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
٢-١	عدد الطلاب والطالبات المستجدين بالجامعات الحكومية للعام الدراسي ١٤٣٥- ١٤٣٦هـ.	٣٦
٢-٢	عدد الطلاب والطالبات المقيدين بالجامعات الحكومية للعام الدراسي ١٤٣٥- ١٤٣٦هـ.	٣٦
٢-٣	ملخص لأشهر معايير القبول المتبعة في التجارب العالمية التي تناولتها الدراسة	٨٨
٣-١	مجتمع الدراسة	١١١
٣-٢	توزيع أفراد العينة وفقا للوظيفة	١١٢
٣-٣	توزيع أفراد العينة وفقا لسنوات الخبرة	١١٣
٣-٤	توزيع أفراد العينة وفقا للنوع	١١٤
٣-٥	معاملات ارتباط بيرسون بين درجات كل عبارة والدرجة الكلية للمحور أو البعد الذي تنتمي إليه العبارة من محاور وأبعاد الاستبانة	١١٨
٣-٦	معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية لمحاور الاستبانة	١١٩
٣-٧	معاملات ثبات ألفا كرونباخ لمحاور الاستبانة.	١٢٠
٤-١	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول أبعاد المحور الأول واقع سياسة القبول في الجامعات السعودية	١٢٤
٤-٢	التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول بعد مجال العدالة وتكافؤ الفرص	١٢٥
٤-٣	التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول مواءمة نظام القبول وسوق العمل	١٢٨
٤-٤	التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول التقويم والتطوير لنظام القبول	١٣٠
٤-٥	التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول المتطلبات اللازم توفرها لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية	١٣١

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
٣-١	توزيع أفراد العينة وفقاً للوظيفة	١١٣
٣-٢	توزيع أفراد العينة وفقاً لسنوات الخبرة	١١٤
٣-٣	توزيع أفراد العينة وفقاً للنوع	١١٥
٥-١	مكونات التصور المقترح	١٤٢
٥-٢	أبعاد لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية.	١٤٥

الفصل الأول

التعريف بماهية مشكلة الدراسة

١ – ١ التمهيد للدراسة.

١ – ٢ مشكلة الدراسة.

١ – ٣ أسئلة الدراسة.

١ – ٤ أهداف الدراسة.

١ – ٥ أهمية الدراسة وأسباب اختيارها.

١ – ٦ حدود الدراسة.

١ – ٧ مصطلحات الدراسة.

التمهيد للدراسة:

تشهد مؤسسات التعليم الجامعي والتعليم العالي تحولاً نوعياً في طبيعة ممارساتها إزاء تطوير سياسة القبول في الجامعات لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية، ويأتي هذا التحول مما يشهده العالم من ثورة في تقنية المعلومات والاتصالات، والانفجار المعرفي، والدعوة لتحويل المجتمعات إلى مجتمعات معرفية. وقد أدى ذلك إلى ظهور العديد من التحديات المحلية والعالمية، ولمواكبة هذه المتغيرات، فلا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن تطوير التعليم هو السبيل الأمثل لمواجهة تلك التحديات.

وتشير خديجة جان (٢٠١٠م، ص١٧) إلى أن الجامعات تعدّ أهم مراكز المعلومات والمعرفة بمختلف أنواعها وهي قمة هرم المؤسسات التربوية والتعليمية في جميع أنحاء العالم، وفي الجامعة يتبلور فكر المتعلمين ويوظف إنتاجهم تبعاً لتخصصاتهم المختلفة، ومن نتاج هذه المؤسسة تتأثر بقية الصروح الأخرى التعليمية وغير التعليمية. ولذا فإن إصلاح منظومة التعليم الجامعي يبدأ بالاختيار الأمثل لمدخلاتها وهم الطلاب الملحقون بها.

وتعد قضية قبول الطلاب بالتعليم الجامعي من القضايا الحيوية بهذا القطاع التعليمي، حيث لا يقتصر طرح هذه القضية على الأبعاد المادية لها من حيث الاستيعاب لمؤسسات التعليم الجامعي ومشكلة التصدي للطلب الاجتماعي المتزايد عليه، ولكن تتعدى ذلك إلى الأبعاد الفلسفية والسياسية لهذه القضية، وعلاقتها بمجموعة متشابكة من العوامل والمتغيرات التي تؤثر بشكل كبير على سياسات القبول وإجراءاته بحيث لا يمكن التغاضي عنها عند مناقشة هذه القضية (مرسي والعتيبي،٢٠١٢م، ص٧٧).

ولا يكون ذلك إلا من خلال نظم وسياسات قبول فعالة، في ضوء تنافس جامعي في ذلك، حيث أشار تساي (Tsai, 2015, 92) إلى أهمية تحقيق القدرة التنافسية للجامعات وأن

هذا الموضوع يعدّ من أبرز المؤشرات العامة على القدرة التنافسية للدولة، ويعكس بشكل أو بآخر مستوى التميز الجامعي بالشكل الذي يتيح لها المنافسة على المستوى الإقليمي والدولي.

وكما أشار أقبولا (Agboola et al, 2014,p. 103) إلى أن سياسات القبول بالجامعات تعتبر أمرًا على قدر كبير من الأهمية؛ وهو ما يعزى في حقيقة الأمر إلى أن عدم الاهتمام بوجود سياسات قبول مميزة من شأنه أن يؤدي إلى عملية تقييم غير شاملة للسمات والخصائص التي يتمتع بها الطلاب، الأمر الذي يترتب عليه تدنٍّ في مستويات جودة الأداء الخاصة بالطلاب فيما بعد.

وهذا ما دعا إلى التنافس بين صانعي السياسات في التعليم الجامعي في جميع أنحاء العالم إلى مراجعة سياسات القبول في الجامعات، ففي بريطانيا قام سوارتز الذي –أصبح وزيرًا للتعليم فيما بعد– بمراجعة سياسة القبول في التعليم الجامعي ووضع مبادئ عدة، اعتبرها بمثابة حجر الزاوية في أي نظام للقبول الجامعي، حيث كان من أهم هذه المبادئ: الشفافية بحيث يكون الطالب على علم تام بنظام القبول، والموثوقية والصدق والاختيار حسب الجدارة في تنافس متناغم بين هذه المبادئ (حميدات، ٢٠١١م، ص ١٥).

ويمكن الحكم على فعالية نظم القبول بالجامعة من خلال التنافس في أكثر من منظور، فمن منظور الطلاب: تعني الفعالية إتاحة التعليم الجامعي والعالي لهم الذي يفتح أمامهم الفرص في الحياة. ومن منظور مؤسسات التعليم الجامعي الحكومي: فإن ما يهم هو قدرتهم على الحصول على دور فعال في اختيار الطلاب وأن تتناسب قدرات الطلاب المقيدين بها مع رسالتها الأكاديمية، أما بالنسبة لمنظور الحكومة: فإن القبول الناجح يعني وجود عملية تتسم بالعدالة والكفاءة وتحقيق نتائج تخدم المواطن والوطن، وذلك لتحقيق تطلعات المجتمع (OECD, 2010, PP 144-115).

وكون نظام القبول في التعليم الجامعي من أبرز القضايا المهمة للارتقاء بمستواه، فقد أصبح التوسع الكمي في التعليم العالمي في نهاية القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين أحد الظواهر البارزة، والتي يمكن ملاحظتها من خلال التوسع في معدلات الالتحاق بالتعليم الجامعي في جميع أنحاء العالم بشكل عام والعالم العربي بشكل خاص، فمن المتوقع أن يصل عدد الملتحقين بالتعليم الجامعي في عام ٢٠٢٥م إلى نحو ١٥٠ مليون طالب وطالبة، وهذا النمو في العدد مرتبط بالإدراك العام لأهمية التعليم الجامعي في تزويد القوى العاملة والاقتصاد المعرفي (Goastellec, 2008, pp.7-9).

وعلى هذا الأساس فإن التنوع في مؤسسات التعليم الجامعي قد أصبح مطلباً أساسيًا في توسيع فرص القبول وتحقيق المزيد من ديمقراطية التعليم وعموميته، وبالتالي فإن الاعتماد على نظم قبول أكثر مرونة وأقل تعقيدًا سوف يؤثر إيجابًا في مستوى الجودة المنشودة (موسى والعتيبي، ٢٠١٢م، ص٧٨).

١-٢- مشكلة الدراسة:

يؤدي نظام القبول في الجامعات وما يرتبط به من سياسات دورًا مهمًا في جودة المخرجات؛ ولهذا فإن إعادة النظر في سياسة القبول وربطها بخطط التنمية وحاجات المجتمع والتنافس في سوق العمل وطاقة الاستيعاب للجامعات أصبحت من الأمور التي لا يمكن وضعها جانبًا (حميدات، ٢٠١١م، ص٩).

حيث تسعى الجامعات للتجويد في منظومتها في ظل المستجدات التربوية وفي مقدمتها نظم وسياسات القبول، خاصة في وجود التنافسية هذا المفهوم الجديد الذي بدأ يظهر في المؤسسات التعليمية في السنوات الأخيرة، وخاصة بعد حصول العديد من الكليات والجامعات على الاعتراف الأكاديمي والاعتماد سواء من مؤسسات محلية أو عالمية، وتكمن أهمية التنافسية في تحقيق الاستفادة القصوى من كل الإمكانات المتوافرة داخل المؤسسات التعليمية؛ بهدف الوصول إلى أفضل مخرجات تتناسب مع متطلبات معايير الجودة العالمية، وكذلك احتياجات

سوق العمل ومتطلباته، حيث أشارت الدراسات العلمية لدى الدول المتقدمة اقتصاديًا بأن ما وصلت إليه هذه الدول من تقدم وتطور لم يكن يأتي لتوفر السيولة المادية والخامات الطبيعية فقط، بل كان نتيجة اهتمام مؤسسات التعليم العالي بإجراءات القبول (العتيبي، ٢٠١٤م، ص ص٢٠- ٣٣).

لذلك لا بد من إعادة النظر في سياسة القبول في الجامعات السعودية حيث إن "التنوع في مؤسسات التعليم الجامعي أصبح مطلبًا أساسيًا في توسيع فرص العمل وتحقيق المزيد من ديمقراطية التعليم و عموميته، ومن ثم فهي تمثل مطلبًا أساسيًا لاعتماد نظم قبول أكثر مرونة وأقل تعقيدًا، بما لا يؤثر سلبًا على مستوى الجودة المنشودة" (موسى والعتيبي، ٢٠١٢م، ص ٨٧).

وكون قبول الطلبة في الجامعات وتوزيعهم على التخصصات المختلفة، يُعدّ من أهم المجالات التي يجب أن يحظى بوضع سياسات تعليمية خاصة بها، فقد أصبحت إجراءات القبول في الجامعات والعمليات المتصلة بها من أبرز المشكلات التعليمية وأعقدها، لا سيما في الدول النامية، إذ يواجه واضعوا هذه السياسة تحديات كثيرة في الميدان من أهمها ما يتعلق بالأفراد المتعلمين وخصائصهم، وما يجب توافره من تلك الخصائص كشرط للالتحاق بالتعليم الجامعي، فكثير من هذه الدول مرتبطة بهذا السياق ومنها ما يرتبط بواقع المجتمع وتقدير إمكانياته الاقتصادية والبشرية وبأوضاع مؤسساته التعليمية وما يتعلق باستشراف المستقبل وتحديد الأهداف (حميدات، ٢٠١١م، ص٢١).

وحيث تتنافس الجامعات فيما بينها خصوصًا في نُظم وسياسات قبول الطلاب في التعليم الجامعي، ونظراً لتعدد هذه النظم والسياسات، فإن ذلك يرجع إلى عدد من العوامل الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي لا يمكن القطع بأفضلية أحدها على الآخر إلا في ضوء ما تحققه من أهداف (موسي والعتيبي، ٢٠١٢م، ص٨٨).

وكما أشار الأنصاري (٢٠٠٣م، ص١٨) إلى أن قضية القبول والاستيعاب تمثل أهم التحديات التي تواجه نظام التعليم الجامعي والتعليم العالي في معظم الدول وخاصة العربية منها، ففي معظم الجامعات السعودية لا يزال يعتمد على طريقة القبول الفوري في ضوء المفاضلة في نسبة الثانوية العامة، والقدرات لكل طالب وطالبة، وبناءً على ذلك فقد يقبل بعض الطلاب بأي تخصص حتى ولو لم يكن من ضمن رغباته، وهذا يترتب عليه سلبيات متعددة تربوية وأكاديمية واجتماعية.

وقد أبرز مؤتمر تطوير التعليم الثانوي وسياسة القبول بالتعليم الجامعي مايو(٢٠٠٨م) عددًا من مشكلات التعليم العالي وسياسة القبول، وكان من أبرزها إهدار رغبة الطالب واستعداده في دراسة مجالات معينة، وعدم قدرة خريجي التعليم الثانوي العام بالالتحاق بسوق العمل، ومحدودية مدة صلاحية شهادة الثانوية العامة (حجي، ٢٠٠٨م، ص٦).

بالإضافة لضعف التنسيق في القبول بين الجهات المسؤولة، والتعليم الثانوي، والجامعات بعضها مع بعض، ووزارة التخطيط، والقطاع الخاص، مما يؤدي إلى عدم وضوح الرؤية فيما ينبغي أن تقدمه الجامعات السعودية من تخصصات لتلبية احتياجات التنمية الفعلية. (المقبل،١٤٢٦هـ، ص ١٤). خاصة في ظل وجود القدرة التنافسية التي أخذت في الظهور في مختلف المؤسسات التعليمية.

كما أن اختبارات القبول بالجامعات السعودية الممثلة في اختبارات القدرات والتحصيل قد ركزت في مجملها على مفاهيم الصدق التقليدي لاختبارات القبول. ولم تدرس صدق الاختبارات من منظور التوجهات العالمية الحديثة بوصفه سلسلة من الافتراضات التي ينبغي تتبعها (درندري، ١٤٣٤هـ، ص٤٠).

وهذا يقودنا لإعادة النظر في سياسة القبول في الجامعات السعودية خصوصًا في ظل التنافس بين الجامعات والحصول على الاعتمادات المحلية والعالمية.

لذلك فإن الدراسة الحالية معنية بالبحث عن سُبل تطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق متطلبات القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية وبناء تصور مقترح لذلك.

١-٣- أسئلة الدراسة:

سعت الدراسة الحالية للإجابة عن السؤال الرئيس التالي: ما التصور المقترح لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية؟ وللإجابة على هذا السؤال لابد من طرح التساؤلات التالية:

١. ما واقع سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية؟
٢. ما أبرز التجارب العالمية في سياسة القبول بالجامعات لتحقيق القدرة التنافسية؟
٣. ما رأي الخبراء التربويين في التصور المبدئي المقترح لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية ؟

١-٤- أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة الحالية إلى وضع تصور مقترح لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية وسعت الدراسة لتحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية:

١. التعرف على واقع سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية.
٢. بيان أبرز التجارب العالمية في سياسة القبول بالجامعات لتحقيق القدرة التنافسية.
٣. تقديم التصور المقترح لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية في صورته الأولية.

٤. معرفة أهمية وإمكانية تطبيق التصور المقترح لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية من وجهة نظر خبراء التربية.

١-٥- أهمية الدراسة:

ظهرت أهمية الدراسة الحالية من خلال ما تمثله مؤسسات التعليم الجامعي من روافد مهمة تمدّ أي مجتمع بالمفكرين والكوادر المؤهلة للتنمية البشرية. لذلك فقد أوصت رفيقة الحمود (٢٠١٢م، ص٩٩) بضرورة إعادة النظر في سياسة القبول في الجامعات، وإيجاد معايير جديدة من شأنها زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم الجامعي، بالإضافة إلى تبني سياسات للقبول في التعليم الجامعي من شأنها زيادة نسبة الملتحقين بالمجالات التي يحتاجها سوق العمل.

لذلك فإن هذه الدراسة من خلال ما ستقدمه من أهمية نظرية وتطبيقية من المأمول أن تقدم إضافة علمية في تطوير سياسة للقبول في الجامعات السعودية في ضوء متطلبات تحقيق القدرة التنافسية.

أولاً: الأهمية النظرية ستظهر فيما يلي:

١. وفرت الدراسة الحالية إضافة علمية للمعرفة ولعمادات القبول والتسجيل بالجامعات من شأنها التأثير بصورة إيجابية على العديد من الجوانب في الجامعات بالإضافة لمحتوى علمي عن بعض الاتجاهات العالمية المتعلقة بسياسات القبول في الجامعات في ضوء تحقيق القدرة التنافسية.

٢. انبثقت أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله، وهو سياسة القبول بالجامعات السعودية في ضوء تحقيق القدرة التنافسية.

٣. نبعت أهمية الدراسة الحالية من كونها تهتم بتحديد أهم عنصر من عناصر مدخلات الجامعات وهم الطلاب في ضوء تحقيق القدرة التنافسية وما يترتب على ذلك من تجويد المخرجات، وبالتالي مواجهة التحديات المستقبلية وتوفير طاقات بشرية قادرة على مواجهة متطلبات العصر الحالي، ودعم الاقتصاد وخفض حجم البطالة داخل المملكة.

٤. الارتقاء بمستوى سياسات القبول في الجامعات السعودية من خلال رصد وتحليل أبرز العوامل المتعلقة بواقع سياسة القبول في الجامعات السعودية والتي قد تنعكس على مستواها.

ثانياً: الأهمية التطبيقية للدراسة:

١. تفيد الدراسة الحالية الباحثين والأكاديميين والمهتمين بمجال تطوير سياسة القبول في الجامعات، من خلال تفعيل التصور المقترح للدراسة الحالية.

٢. تؤمل نتائج الدراسة الحالية في مساعدة الجهات المختصة من مسؤولين ومخططين في تطوير سياسات وإجراءات القبول بالجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية.

١-٦- حدود الدراسة:

تمت هذه الدراسة في إطار الحدود التالية:

- الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة الحالية على التعرف على واقع سياسة القبول في الجامعات السعودية بالإضافة للتعرف على أبرز التجارب العالمية في هذا المجال، ثم بناء تصور مقترح لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية.
- الحدود الزمنية: طُبقت الدراسة في الفصل الثاني للعام الجامعي ١٤٣٧-١٤٣٨هـ.

- الحدود المكانية: طُبقت الدراسة على جميع القيادات بعمادة القبول والتسجيل بالجامعات السعودية الحكومية، وذلك لصغر حجم المجتمع الأصلي، أما في ما يخص الوثائق فقد تم الاستفادة من التجارب التالية :التجربة البريطانية والتجربة الأمريكية والتجربة الألمانية والتجربة المصرية والتجربة الأردنية.

١-٧- مصطلحات الدراسة:

التطوير:

يعرفه شحاتة والنجار (٢٠٠٣م، ص١٣) بأنه: عملية يتم فيها تدعيم جوانب القوة ومعالجة أو تصحيح نقاط الضعف في كل عنصر من العناصر، تضميناً وتقويماً وتنفيذاً وفي كل من العوامل المؤثرة والمتصلة به، وفي كل أساس من أسسه في ضوء معايير محددة وطبقاً لمراحل معينة.

ويمكن تعريف التطوير إجرائياً على أنه: مجموعة من العمليات والإجراءات التي تهدف إلى تدعيم نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف في سياسة القبول في الجامعات السعودية في ضوء متطلبات تحقيق القدرة التنافسية.

سياسات القبول في الجامعات:

يعرف بوليسل وفريمان (Polesel & Freeman, 2015, P. 5) "سياسات القبول على أنها مجموعة من النظم المحددة من قبل الجامعة والتي يتم بناءً على أساسها اختيار الطلاب".

وتعرفها الباحثة إجرائياً على أنها: تلك الإجراءات والمعايير والقواعد التي تحددها الجامعات السعودية كأساس لمنح الموافقة على التحاق الطلاب بكلياتها.

القـدرة التنـافسيـة:

تعرف فوزية علام (٢٠١٤م، ص٢٢) القدرة التنافسية بين الجامعات على أنها "قدرة الجامعة على التسابق مع الجامعات المنافسة والتميز عليها في واحدة أو أكثر من المجالات، مثل البرامج الدراسية أو خصائص أعضاء الهيئة التدريسية أو المكتبات أو القاعات أو التجهيزات الدراسية والبحثية أو التدريب العملي أو نمط الإدارة، مما يحقق للجامعة القدرة على جذب الطلاب من البيئة المحلية والعالمية".

كما تعرف القدرة التنافسية على أنها القدرة على المنافسة أو القدرة على توفير المنتجات المختلفة القادرة على الإيفاء بمتطلبات الأسواق العالمية (Thamiem et al, 2011, P.339) .

ويمكن تعريف القدرة التنافسية للجامعات إجرائياً على أنها: مجمل الأنظمة واللوائح الخاصة بعمادات القبول والتسجيل في الجامعات والتنافس والتميز عن مثيلاتها، وقدرتها على تطوير أنظمة قبول الطلاب، والقدرة التقنية، والقدرة الإدارية، التي يمكن من خلالها التنافس في تجويد المدخلات بما ينعكس إيجابيًّا على المخرجات التي تناسب سوق العمل واحتياجات المجتمع.

الفصل الثاني

الإطار المفهومي والدراسات السابقة

٢-١ الإطار المفهومي.

٢-١-١- سياسة القبول في الجامعات.

٢-١-٢- القدرة التنافسية للجامعات.

٢-١-٣- أبرز التجارب العالمية في نظم سياسة القبول في الجامعات:

٢-١-٣-١- التجارب الأجنبية في نظم سياسة القبول في الجامعات.

٢-١-٣-٢- التجارب العربية في نظم سياسة القبول في الجامعات.

٢-٢ الدراسات السابقة:

٢-٢-١ الدراسات التي تناولت سياسات القبول في الجامعات.

٢-٢-٢ الدراسات التي تناولت القدرة التنافسية للجامعات.

٢-٢-٣ التعليق على الدراسات السابقة.

٢-١الاطار المفهومي

حاولت الدراسة في إطارها المفهومي التطرق لمفهوم الجامعة ونشأتها، ومراحل تطور الجامعات وأهميتها وأهدافها ومفهوم سياسة القبول في الجامعات التي ينبغي أن تؤديها في ظل هيمنة ثقافة العولمة وارتفاع حدة التنافس على الموارد وهجرة العقول وانفجار المعرفة، مما يحتم تطوير سياسيات القبول في الجامعات لتواكب القدرة التنافسية والتعرف على العوامل الاجتماعية المؤثرة في ذلك الاطلاع على أهم التجارب العالمية البارزة في تطوير سياسات القبول بالجامعات.

ويأتي هذا الفصل بعنوان (الإطار المفهومي) لموضوع الدراسة: تطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية.

وناقشت الدراسة إطارها المفهومي ضمن المحاور الآتية:

المحور الأول: سياسيات القبول في الجامعات.

المحور الثاني: القدرة التنافسية.

المحور الثالث: التجارب العالمية في تطوير سياسات القبول بالجامعات.

٢-١-١ سياسات القبول في الجامعات:

ولقد تعددت وتنوعت معايير القبول تبعا للمرحلة الزمنية التي نعيشها، ففي الوقت التي أظهرت مؤسسات التعليم العالي قدرتها على استيعاب كافة المتقدمين من خريجي الثانوية العامة وخريجاتها، كانت أغلب مؤسسات التعليم العالي تعتمد على معيار نسبة الثانوية العامة كمؤشر للتنافس بين المتقدمين والمتقدمات، ولكن مع زيادة حجم الطلب على التعليم العالي مع نهاية القرن الماضي برزت قضية القبول والاستيعاب وأفرزت مفاهيم جديدة كالجدارة والاستحقاق

وتكافؤ الفرص والجودة وغيرها ما فرض التعامل مع معطيات جديدة تضمن تحقيق الحد المناسب من أهداف وتطلعات المؤسسة التعليمية (الزامل، ٢٠١٢م، ص٢٣٦).

إن الطلب الواسع على التعليم الجامعي، والأعداد المتزايدة من الطلبة الملتحقين، التي تتضاعف بين فترة وأخرى، وما يقابل ذلك من زيادة في كم المصادر المادية والبشرية في مؤسسات التعليم العالي، لاستيعاب هذا الإقبال الواسع عليها، وبما يحمله كلّ ذلك من إيجابيات، لفت الانتباه إلى ضرورة الاهتمام بتقويم سياسات القبول الجامعي والتي لم تحظَ بالنصيب الكافي من الأدبيات والبحوث التي تتناول الجامعات (حنا، ٢٠١٢م، ص٦٢).

لذلك أصبح الاستثمار الحقيقي الآن قائمًا على التسابق في استثمار العقول البشرية والمعرفة، والذي بفضله تقدمت الصين واليابان رغم ضعف المصادر الطبيعية والمواد الخام لديهما وأصبحا من المنافسين الأساسيين في سوق الاستثمار العالمي، وبفضله أيضا أصبحت ماليزيا من النمور الأسيوية، والذي يملك المعرفة الآن، هو الذي يملك القوة والسيطرة وتولي زمام الأمور، والجامعات أحد المصادر الرئيسية للمعرفة ومن متطلبات نهضة الجامعات والقيام بدورها الرائد في توليد المعرفة المدخلات البشرية الجيدة التي تتمثل في الطلاب، ولذلك فمن المهم اختيار الطلاب ذوي الكفاءات والمهارات والقدرات العالية (الزامل، ٢٠١٢م، ص١٥٩).

وتعد قضية قبول الطلاب بالتعليم الجامعي من القضايا الحيوية بهذا القطاع التعليمي، ولا يقتصر طرح هذه القضية على الأبعاد المادية لها من حيث القدرات الاستيعابية لمؤسسات التعليم الجامعي، ومشكلة التصدي للطلب الاجتماعي المتزايد عليه، ولكن تتعدى ذلك إلى الأبعاد الفلسفية والسياسية لهذه القضية وعلاقتها بمجموعة متشابكة من العوامل والمتغيرات التي تؤثر بشكل كبير على سياسات القبول وإجراءاته بحيث لا يمكن التغاضي عنها عند مناقشة هذه القضية، وتوضح التطورات التاريخية لهذه القضية أنها تأثرت بتيارات فكرية ومدارس متعددة، بالإضافة إلى التأثير الواضح للأيديولوجيات الفكرية والسياسية والاقتصادية التي

انعكست على الاتجاهات المختلفة للقبول في مختلف دول العالم (موسى والعتيبي، ٢٠١٢م،ص ٧٧).

ويتبين أن قبول الطلاب بالجامعات يعد من أبرز القضايا التي تواجه مجتمعنا الحديث، حيث إنها تعد استثماراً للطاقة البشرية الموجودة في المجتمع؛ حيث يرى المختار (٢٠٠٨م،ص ٥٦٩) أن قبول الطلاب في الجامعات وتوزيعهم على التخصصات المختلفة، من بين أهم المجالات التي توضع لها سياسات تعليمية خاصة بها، وتعد إجراءات القبول في الجامعات والعمليات المتصلة بها من أبرز وأعقد المشكلات التعليمية ولاسيما في الدول النامية، إذْ يواجه واضعوا هذه السياسية تحديات كثيرة في هذا الميدان، منها ما يتعلق بالأفراد المتعلمين وخصائصهم وما يجب توفيره من تلك الخصائص، كشرط للالتحاق بمرحلة التعليم الجامعي، وهو ما يتطلب الاتفاق على معايير موضوعية تكون بمثابة أسس مرجعية.

وبناءً على ما سبق ترى الباحثة أهمية التعليم الجامعي؛ حيث أصبح من المراحل المهمة للطلاب في تحديد توجهاتهم وفق ميولهم وقدراتهم قبل الخروج لسوق العمل، ولا يكون ذلك إلا من خلال سياسة قبول قائمة على مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص، والمواءمة بين نظام القبول واحتياجات سوق العمل. لذلك يتم التعرف على الجامعة كمفهوم من خلال السطور التالية.

٢-١-١-٢- مفهوم الجامعة:

يشير مفهوم الجامعة في القرون الوسطى إلى مؤسسة مهمتها ضمان التعليم في المستويين الثانوي والعالي، ثم بعد ذاك تحولت إلي مؤسسة رسمية للتعليم العالي والبحث العلمي؛ فالمجتمع يتفق على أن الجامعة فضاء يجمع طائفة من الباحثين، لهم الحرية الكاملة لمباشرة البحث العلمي في أي مجال معرفي والإسهام في الصناعة والتعليم وإيجاد مجال خصب لمشاركة المجتمع معرفيًا واجتماعيًا (وزارة التعليم العالي،٢٠١٣هـ،ص ٧).

وتُعرف الجامعة على أنها أحد مؤسسات التعليم العالي التي تعمل على تقديم العديد من الدرجات الأكاديمية والتي عادة ما تتضمن على الأقل خمسة مسارات دراسية مختلفة فيما لا

يقل عن ثلاثة من التخصصات العلمية المختلفة سواء أكان ذلك في تخصص العلوم الطبيعية، أم العلوم التقنية، أم الطب الحيوي، أم العلوم الاجتماعية، أم العلوم الإنسانية (European Commission, 2012, p.3).

وكذلك تعرف الجامعات على أنها ذلك المكان الذي يتم فيه البحث عن المعارف الجديدة ونشر تلك المعارف من خلال تحسين اكتساب القدرات المهنية (Eggink & Mulder-Nijkamp, 2016, p.1).

كما يمكن النظر إلى الجامعات في أبسط تعريفاتها على أنها إحدى المؤسسات التي تعمل على تقديم التعليم العالي للطلاب (Jooste, 2014,p. 4).

كما يمكن التطرق إلى تعريف الجامعة على أنها أحد المجتمعات المكونة من الباحثين وحاملي الماجستير وغيرهم من الأفراد –متضمنة في ذلك العديد من المساهمين– الذين يقومون بالعمل معًا من أجل تحقيق عدد من الأهداف المحددة سواء أكانت تلك الأهداف متعلقة بالبحث أم خدمة المجتمع أم التدريس أم التعلم (Kirigha & Abooki, 2009,p. 2).

مما سبق يتضح أن الجامعة تعدّ أهم المؤسسات التعليمية التي تقدم خدمة التعليم والدراسات العليا للطلاب، وتساعدهم على اكتساب القدرات المهنية.

وذلك يمضي بنا للتعرف على **مفهوم الجامعة لغةً واصطلاحًا** كما يلي:

أ. الجامعة في اللغة:

المقصود بالجامعة في اللغة "جمع الشيء عن تفرقه، يجمعه وجمعه وأجمعه فاجتمع، والمجموع الذي جمع من ههنا وههنا وأن يجعلا كالشيء الواحد، واستجمع السيل: اجتمع من كل موضع، وجمعت الشيء إذا جئت به من هاهنا وهاهنا" (ابن منظور، ١٩٩١م، ط).

ووردت كلمة جمع بالمعنى ذاته المتمثل في جمع المتفرق وضمه إلى بعض في المعجم الوسيط، وفي المنجد، وكذلك في معجم ألفاظ القرآن.

ب. الجامعة في الاصطلاح:

لفظ جامعة "University "مشتق من كلمة "Universities " وهي كلمة لاتينية يقصد بها – حتى القرنين الحادي عشر والثاني عشر-: طائفة من الناس تربطهم رابطة واحدة ويعملون كوحدة واحدة؛ سواء كانت هذه الرابطة في الناحية الدينية أو الصناعية أو الإدارية أو في حرفة من الحرف، وبذلك يبدو أنها اتحاد أو تنظيم (الصاوي، ١٩٩٩م، ص ١١). ثم صارت تعرف بأنها مؤسسة للتعليم العالي، تتكون من عدة كليات، تنظم دراسات في مختلف المجالات، وتخول حق منح درجات جامعية وفوق الجامعية، وهي كذلك مجموعة معاهد علمية ذات صبغة قانونية، تستخدم أساتذة، وينتظم بها طلاب، وتهتم بصياغة وتفسير المعرفة القائمة، وتعمل على نشرها وتطويرها وتقدمها وإعداد الطلاب بما يؤهلهم لتنمية وتطوير مجتمعاتهم (خليفة، ٢٠٠٤م، ص ١٤٤).

وتطور مفهوم الجامعة كذلك فصار يعرف بأنه اتحاد عام للأساتذة والطلاب يستهدف بشكل أساسي توفير الأمن والاستقرار وتحقيق الاستقلال لهؤلاء الأساتذة والطلاب من أجل متابعة دراساتهم العالية بحرية ودون صعوبة أو معوق أو إزعاج (التل، ١٩٩٧م، ص ٣٩).

وفي السياق ذاته يشير مُحَمَّد القطري إلى معنى الجامعة كتنظيم فيقول: بأن لفظ جامعة يعني اتحادًا أو رابطة تضم المشتغلين بعمل واحد أو حرفة واحدة ثم صار يطلق على الاتحاد العلمي أو النقابة التي تشمل عددًا من رجال العلم أساتذةً وطلابًا (القطري، ٢٠١١م، ٢ص).

وورد في تعريفها كذلك أنها إحدى المؤسسات أو التنظيمات الاجتماعية التي تسهم في عملية تنمية المجتمع بصفة عامة، ولها وظائف متعددة تتمثل في العملية التعليمية وزيادة المعرفة، وإجراء البحوث المتنوعة للمساهمة في حل مشكلات المجتمع المحلي الذي توجد فيه (عبدالرحمن، ٢٠٠٠م،ص٢٥). كما عُرفت بأنها المؤسسة التي تقوم بصورة رئيسة بتوفير تعليم متقدم لأشخاص على درجة من النضج، ويتصفون بالقدرة العقلية والاستعداد النفسي على متابعة دراسات متخصصة في مجال أو أكثر من مجالات المعرفة (التل، ١٩٩٧م، ص١٥). وورد في

تعريفها بما يفيد أنها مجموعة من العلماء والطلاب منشغلة بواجب البحث عن الحقيقة، وأنها مؤسسة تستطيع بحرية أن تحدد لنفسها وعلى أسس أكاديمية من يمكن له أن يعلِّم فيها، ومن سيعلّم وكيف يجب أن يعلّم ومن يمكن أن يُقبل فيها، كما أنها - الجامعة – تمثل مجتمعًا علميًا يهتم بالبحث عن الحقيقة ووظائفها في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع الذي يحيط بها. وهي كذلك مؤسسة تعليمية ومركز بحثي ومنارة للإشعاع الثقافي والفكري تعكس مستوى حضاريًّا، وتدعو لتقدمه، وهي نظام ديناميكي متحرك، وهي كل متفاعل العناصر، وهي مجتمع بشري تنطبق عليه قواعد التفاعل الاجتماعي.

من خلال تلك التعريفات المتعلقة بالجامعة يمكن القول: إن الجامعة تتحلى بثلاثة مبادئ، هي: سمو الجامعة ببحثها عن الحقيقة من خلال العلم والتعلم، الحرية والاستقلالية وخدمة المجتمع. وعلاوة على ذلك، فإن الجامعة نظام اجتماعي إداري مفتوح فريد من نوعه، فهي نظام يتكون من عدد من الأجهزة الفرعية، تتفاعل فيما بينها لتحقيق أهداف محددة لكل منها، وفي الوقت نفسه تسعى هذه الأجهزة الفرعية بشيء من الاتساق والتكامل نحو تحقيق أهداف الجهاز ككل، كما أن هذا النظام يتصف بالانفتاح، أي أن من أبرز خصائصه التفاعل مع البيئة المحيطة، فهو لا يتأثر بها فحسب، بل يؤثر فيها كذلك (العاجز، ٢٠١٢م،ص٢٠).

يتضح مما سبق أن الجامعات مؤسسات تعليمية تحتل قمة السلم التعليمي وتقبل طلابها بعد استكمال دراستهم في التعليم العام، وعادة ما تضع الجامعة شروطًا لقبول الطلاب فيها، يكون هذا القبول مبنياً على سياسة واضحة وحكيمة تراعي العدالة واحتياجات سوق العمل، وقد يدفعنا هذا الأمر إلى التعرف على **أهمية الجامعات في المجتمعات**، وهذا ما سنتطرق له من خلال السطور القادمة.

٢-١-١-٣ أهمية الجامعات في المجتمعات:

ليس من شك في ظل هذا الانفجار المعرفي أن التعليم الجامعي يمثل أهمية كبيرة على صعيد تقدم المجتمعات ونموها، الأمر الذي ربما يقف وراء الدعوة التي تتنامى في الوقت الراهن، والتي

تنادي بالتعليم العالي للجماهير Mass Higher Education؛ حيث لم يصبح حكرًا على الصفوة في معظم أرجاء العالم (حنفي، ٢٠٠٩م، ص ١٥٣).

فالجامعات تعد مصدرًا رئيسًا وعنصرًا مهمًا من مقومات التنمية الاقتصادية الشاملة عبر مخرجاتها التي تعد مدخلات مهمة لرفع المستوى القومي العام في شتي المجالات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والثقافية (وزارة التعليم العالي، ٢٠١٣م، ص ٨).

بذلك أصبح الدور الذي تقوم به الجامعة ينمو ويتعاظم مع تعقد حركة الحياة والتطورات الحاصلة فيها، وأصبح هذا الدور لا يقتصر على تقديم المعارف والمعلومات العلمية فقط، وإنما توسع هذا الدور ليشمل جوانب كثيرة أصبحت الجامعة مساهمة فيها بدرجة كبيرة ومؤثرة، إن لم تكن مسؤولة عنها بصورة مباشرة (جابر ومهدي، ٢٠١١م،ص ص ١٥- ١٦).

والتعليم الجامعي يحمل رسالة بناء وتطوير الإنسان الذي يمثل الطاقة المحركة والقوة الدافعة لعملية تطور المجتمع وتقدمه، ويؤدي التعليم الجامعي ممثلا في الكليات والمعاهد- دورًا مهما في تحريك عمليات التنمية، ويسهم بفاعلية في إثراء المعرفة من خلال مراكز البحوث العلمية والتطبيقية التي بدونها يصعب إحداث أي تقدم اقتصادي أو اجتماعي حقيقي. وجامعات اليوم لم تعد مجرد مكان لتلقي التعليم فقط، وإنما غدت مصنعا للرجال والنساء ولقادة الفكر والأدب، وكل الذين يمكنهم أن يشاركوا في خدمة المجتمع (دياب، ٢٠١٢م، ص ٣٣).

كما اهتمت الجامعات بتعليم الكبار، وبالاستشارات الفنية وانغمست في أعمال المزارع وفي الخدمات الصحية في الريف والحضر، وفي استصلاح الأراضي، وفي إعداد رجال أعمال الغد والمديرين، فإذا كان التعليم مفتاح التنمية، فإن الإنسان هو أداة التغيير والتطور لتحقيق التقدم في التنمية (الصائغ، ٢٠٠٠م ،ص ١٩).

وكما يتضح أن أهمية التعليم الجامعي للطلاب تنبع من كون مستويات التعليم الجامعي المتقدمة ترتبط بالحد من معدلات البطالة والفقر، أضف إلى ذلك أن التعليم الجامعي يساعد على نشر الوعي بين الطلاب ومن ثم الحد من انتشار العديد من الاضطرابات، فنجد انخفاض

نسبة التدخين بين الطلاب الجامعيين مقارنة بغيرهم من غير الجامعيين، كما أن الطلاب الجامعيين يتمتعون بالعديد من الأفكار والمدركات الإيجابية إزاء الصحة والقضايا المتعلقة بها، ويسهم التعليم الجامعي في إكساب الطلاب العديد من المفاهيم مثل المشاركة المدنية، والعمل التطوعي، وأهمية التصويت، والتبرع بالدم، وغيره من المعاني السامية المفيدة للمجتمع (Baum & Payea, 2005,p. 7).

ويُستخلص من المناقشات العالمية، والإقليمية والعربية كما جاء في (المنظمة العربية للتربية) من أن أهمية الجامعات في بلدان العالم الثالث أصبحت كالآتي:

١. تأكيد الهوية وتعبئة الإبداع الخاص، وتمييز ملامح الفكر والثقافة الخاصين أمام التحديات التي يفرضها السياق العالمي.
٢. تحقيق حاجات وضرورات المشاركة بمعناها الواسع وتأكيد التمتع بالحريات كاحتياج للإبداع، والمحاسبية والديمقراطية كآليات مجتمعية تضمن كفاءة التنظيم المجتمعي.
٣. العمل في وسط العولمة، في توسيع مجال الاستقلال والحرية والاختيار، وفي تأكيد النِّدِّيَّة في التبادل والتنافسية في الأسواق، وفي التصدي لظواهر التدويل.
٤. تطوير وتوسيع مفهوم وأساليب التعليم، من خلال استمراره وانتظامه مدى الحياة وامتداده إلى كل المجالات والمواقع.
٥. التطوير المؤسسي المستمر لمنظومة التعليم العالي في ضوء المشاركة، والإبداع في المفهوم والمضمون.
٦. ترسيخ التقاليد الجامعية، والمكانة الاجتماعية للعلماء والاهتمام بأثر الاحتياج والطلب، والقدرة على الاستدامة.
٧. ضرورة استجابة المنتج من التعليم الجامعي لاحتياجات سوق العمل، وابتكار المشروعات التنموية ودعم قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة.
٨. العناية بثقافات فرعية في المجتمع لتشارك في تناسق المجتمع والإبداع فيه ودعم ميزاته التنافسية.

٩. الاهتمام بالأدوار المتنامية للمرأة في عالم التنمية للقرن الحادي والعشرين (المنظمة العربية للتربية، ٢٠٠٣م، ص ١٥).

مما سبق يتضح أهمية التعليم الجامعي لتقدم المجتمعات، حيث يُعدّ من أهم مقومات التنمية الاقتصادية الشاملة، ومن أهم المجالات المساهمة بفعالية في إثراء المعرفة والحد من ارتفاع معدلات البطالة، والفقر، ونشر الوعي في المجتمع، وتوسيع مجال الحرية والاستقلالية، وضرورة الوفاء بمتطلبات سوق العمل، والرفع من شأن المرأة ووضعها في مناصب قيادية.

٢-١-١-٤-أهداف الجامعات:

تم إنشاء الجامعات وزيادة أعدادها وطلابها في جميع أنحاء العالم خصوصا الدول النامية من أجل إعداد القوى البشرية بهدف تحقيق التقدم والتطور الحضاري من خلال بناء وتكوين القيادات الفكرية ذات المهارات والكفاءات العليا في التخصصات المختلفة، والذي يمثل أهم أدوار الجامعات خاصة فيما يتعلق بالوظائف ذات الطبيعة المهنية والحرفية، هذا بالإضافة إلى الأدوار الفكرية والفلسفية التي تقوم بها الجامعات في إعداد الكفاءات في الجوانب المذكورة (النشار، ١٩٧٦م، ص ٢١).

والجامعة بحكم وظيفتها وتقاليدها تُعَدّ مسؤولة بشكل أساسي عن إجراء البحوث والقيام بالدراسات في جميع مجالات الحياة وفي جميع مجالات المعرفة، هذا بالإضافة إلى تقديم خدمات نموذجية. كما للجامعة دور مهم آخر في مجال الخدمة العامة في المجتمع، فالتعليم الجامعي لم يعد برجًا عاجيًا وظيفته إعداد القيادات وإجراء البحوث والدراسات بمعزل عن المجتمع وبعيدًا عنه، وإنما أصبح للجامعة في هذا الحقل وظيفة أخرى بالإضافة إلى وظيفتيها آنفتي الذكر، وهي تقديم خدمات نموذجية عملية مباشرة للمجتمع من خلال أعضاء هيئة التدريس والطلبة وبالاستعانة بمرافقها المختلفة" (التل، ١٩٩٧م، ص ١٣).

وحيث إن التعليم الجامعي المتمثل في الكليات والجامعات، يرتبط ارتباطا وثيقا بالتحسين والرقي المجتمعي، وبالإضافة إلى التعليم الجامعي يعدّ محركًا للنمو الاقتصادي في العديد من

المجتمعات على اختلاف ثقافتها ونظمها الاقتصادية، وبخاصة عند تحقيق نوعٍ من الشراكة بين التعليم الجامعي وبين القطاع الخاص (Cortese, 2003,p. 19).

وقد أكدت كثير من البحوث والدراسات على أنه يمكن تقسيم وظائف الجامعة إلى ثلاث وظائف أساسية؛ هي: التدريس "التعليم"، البحث العلمي، وخدمة المجتمع، وذلك على النحو التالي:

١ – التدريس "التعليم":

حيث يُعد التدريس وظيفة مهمة من وظائف جميع المؤسسات التعليمية ومنها الجامعات، فعن طريق التدريس يتم نشر المعرفة، وانتقال التراث الثقافي والحضاري من جيل إلى جيل، ويؤدي ذلك إلى إعداد وتنمية الدارسين وتهيئتهم لأعمال ونشاطات متعددة تؤهل لمجالات العمل المختلفة.

كما نصت المادة رقم (٢٥) من اللائحة المنظمة لشؤون منسوبي الجامعات السعوديين من أعضاء هيئة التدريس (١٤١٧هـ، ص٩) بأن تتم ترقية أعضاء هيئة التدريس وفق المعايير الآتية:

١-الإنتاج العلمي.

٢- التدريس.

٣- خدمة الجامعة والمجتمع.

كما نصت المادة رقم (٣٨) من اللائحة نفسها بأن "يتصف عضو هيئة التدريس بالصفات التالية من أهمها:

١-متابعة ما يستجد في مجال تخصصه، وأن يسهم من خلال نشاطه العلمي في تطوير تخصصه.

٢- أن ينقل لطلابه أحدث ما توصل إليه العلم في مجال تخصصه، ويثير فيهم حب العلم والمعرفة والتفكير العلمي السليم.

فيعرف (الخطيب ومعاينة، ٢٠٠٦م، ص٤٥) وظيفة التدريس: بأنها وظيفة تهدف إلى تنمية شخصية الطالب من جميع الجوانب من خلال الحصول إلى المعرفة وحفظها وتكوين الاتجاهات الجيدة عن طريق الحوار والتفاعل وتوليد المعارف والعمل على تقدمها، فالجامعة بدورها تقوم على الأعداد المهني للقوى العاملة.

ويضيف (الأسد، ١٩٩٦م، ص٩٩) مفهوماً حول ذلك: بأن الأصل في الجامعة التدريس، كما أنه وسيلة أساسية من وسائل التنمية الثقافية: بتعليم الإنسان وتكوين المواطن وبناء فكره وشخصيته وإعداد القوى البشرية في مختلف التخصصات لتلبية حاجات خطط التنمية خاصة والنهوض بالمجتمع عامة.

ويؤكد على أن التدريس لابد أن يقوم على أمرين:

الأول: ترسيخ روح العلم وأن يدرِّب الطالب على المنطق والمنهج العلمي.

الأمر الثاني: تأصيل العلم وترسيخ منهجه باستخدام اللغة القومية في التدريس والترجمة، ونقل العلوم والمعارف الأجنبية.

ويؤكد (محمود وناس، ٢٠٠٣م، ص ٤٠٦) على أن وظيفة التدريس لابد أن تفيد الطلاب بما هو آت:

١- تزويدهم بالثقافة الدينية لترسيخ القيم الأخلاقية في نفوسهم.

٢- تعليمهم كيفية التعلم الذاتي وكيف يتعلم.

٣- تنمية القدرة على الإبداع والابتكار.

٤- تنمية مهارات التواصل والعمل بروح الفريق.

٥- تنمية الشعور بالمسؤولية لدى الطلاب تجاه مجتمعهم.

٦- تكوين شخصية الطالب وتنميتها من خلال الأنشطة التربوية.

٢– البحث العلمي:

يعدُّ البحث العلمي من حيث الأهمية بذات الدرجة التي تحتلها عملية التدريس إن لم يكن أكبر من ذلك، بسبب تعقد مشكلات الحياة وقضايا المجتمعات؛ الأمر الذي يؤكد يومًا بعد يوم أهمية البحث العلمي في حل القضايا التي تواجهها المجتمعات. فالبحوث العلمية بنوعيها الأساسية Basic Researches ، والتطبيقية Applied Researches تؤدي إلى اكتشاف الحقائق وزيادة المعرفة العلمية وتراكمها، من أجل خدمة الإنسان ورفاهيته، علاوة على الكشف عن العلل والمشاكل التي تعترض تقدمه ورفاهيته (دياب، ٢٠١٢م،ص ٤١).

ومما يؤكد أهمية البحث العلمي حجم الإنفاق الذي يحظى به والاهتمام الذي يلقاه العلماء في دول العالم المختلفة، فمثلا تتصدر الولايات المتحدة الأمريكية دول العالم في حجم الإنفاق على البحث العلمي وعلى تأمين سبل الراحة والعيش للعلماء، حيث إنها أنفقت عام ١٩٩٧م ما يزيد على ١٧٩مليار دولار، تليها اليابان التي تجاوز حجم إنفاقها ١٣٣ مليار دولار، أما على مستوى نسبة الصرف على البحث العلمي من الناتج القومي نجد أن السويد تنفق٣.٠٢% من ناتجها القومي على البحث العلمي، تليها اليابان التي تنفق ٢.٨٤%. ثم الولايات المتحدة بنسبة ٢.٤٧% (قنديلجي، ٢٠٠٨م،ص ٥).

والنظرة الشاملة للوظيفة البحثية للجامعة تقول بأنها تهدف إلى تنمية المعرفة وتطويرها وذلك من خلال اشتغال الأساتذة بالبحث وتدريب طلابهم عليه، ومن خلال توفير الكتب والمراجع لهم، والاهتمام بالمعامل وأجهزتها وجعلها في متناول أيديهم، كما أن وجود العلم وتقدمه مرتبطان ارتباطا وثيقا بالبحث. والثروة العلمية التي تملكها البشرية اليوم توفرت بفضل البحث العلمي (العوزي، ١٩٨٣م،ص ٣).

والبحث العلمي عنصر مهم وحيوي في حياة الجامعة كمؤسسة علمية وفكرية حيث يعد من أهم المقاييس والمعايير المتداولة لدى قيام الجامعات وتميزها في أدوارها العلمية والمعرفية، كما أن سمعة الجامعات مرتبطة بالبحث العلمي وتقوم وتقاس كفاءتها بمقدار:

١. ما تصدره من مجلات علمية رفيعة ومحكمة.

٢. ما تنشره من أبحاث رصينة خادمة للتنمية المستدامة وقابلة للتطبيق العملي.

٣. ما تنشره من كتب علمية وكتب تدريسية أو مرجعية.

٤. ما تصدره من كتب علمية بلغات عالمية وما تترجمه كذلك من لغات عالمية.

٥. ما يقام فيها من منتديات ومؤتمرات علمية عالمية.

٦. ما يجري فيها من أبحاث متعلقة بالصناعة والري والزراعة والثروات الطبيعية والحيوانية وكل ما يسهم في الازدهار الاقتصادي والثقافي والعلمي (إمام، ٢٠٠٣م، ص ٩٣).

كما أن العلم نفسه يرتبط بالبحث العلمي– ربط اللازم بالملزوم، ولعل البحث العلمي هو أكثر الوظائف التصاقا بالجامعات لسببين:

أولهما: أن الجامعة تتوافر لديها الموارد الفكرية والبشرية على القيام بنشاطات الأبحاث المرتبطة بحاجات التنمية للدول.

ثانيهما: أن الجامعة تعد المؤسسة الوحيدة التي يمكن عن طريقها القيام بنشاطات الأبحاث بصورة انضباطية، والتي يمكن لها أن تقدم الخدمات الاستشارية التي تحتاجها قطاعات المجتمع المختلفة، سواء أكانت حكومية أم من القطاع الخاص (إمام، ٢٠٠٣م، ص ٧٨).

٣– خدمة المجتمع:

من خلال هذه الوظيفة تساهم الجامعات ومراكز البحث العلمي في انتقال المجتمعات من مرحلة إلى أخرى في سلم التطور والتنمية بحل المشكلات وحسن استخدام الموارد وتوظيفها

وترتيب الأولويات (النشار، ١٩٧٦م، ص٣٧٩) بحيث تتجلى مظاهر خدمة الجامعات لمجتمعاتها في أشكال متعددة منها ما يلي:

١. الاستفادة من أعضاء هيئة التدريس كخبراء ومستشارين بمواقع العمل المختلفة.

٢. قيام الجامعات بمهام التدريب والتأهيل.

٣. ربط القبول بالجامعات باحتياجات سوق العمل.

٤. إنشاء مراكز الخدمة العامة لنشر الثقافة ورفع المستوى العلمي والفني لأفراد المجتمع.

٥. مساهمة الجامعات في تحقيق الانتماء للأوطان ونشر القيم المتعلقة بالتعددية والديمقراطية والسلام (دياب، ٢٠١٢م، ص٤٣).

وتتضمن وظائف الجامعة الثلاث وظائف فرعية في داخلها تؤدي إلى تحقيق أهداف الجامعة، فمثلا وظيفة البحث العلمي قد تعني فيما تعني نقد المعرفة وتصحيحها وتطويرها والكشف والاختراع وتقديم الحلول العلمية الكفيلة بالقضاء على المشكلات التي تعوق التنمية وتؤثر في الإنتاج، كما أن التدريس أو التعليم يمارس بشكل ضمني وظائف متكاملة كالتثقيف والتمهين والتأصيل والتربية السلوكية، وهو مما يؤدي إلى إعداد رأس المال البشري وتكوينه، أما خدمة المجتمع فإنها تمارس عددًا من الوظائف الهادفة لتيسير التعليم الجامعي للجماهير وإشباع حاجاتها العلمية والعملية وتحديث الكفاءات وترقيتها والتعاون المستمر مع المؤسسات العاملة في حقول التنمية بالمجتمع، إضافة إلى ما يتصل بالبحوث العلمية والتطبيقية والمشروعات الإنتاجية وتقديم الخبرات والاستشارات الفنية، وهناك من يعتبر الإنتاج وظيفة رابعة تقوم بها الجامعات باعتبار أن الجامعات وحدات إنتاجية حقيقية في الصناعة والزراعة فضلاً عن كونها وحدات تعليمية وبحثية (زاهر، ٢٠٠٦م، ص ٧٦).

ويتضح التداخل والتكامل والعلاقات البينية بين وظائف الجامعة المختلفة إذ ترتبط تلك الوظائف ارتباطا وثيقا فيما بينها، فمن خلال البحث العلمي يمكن تطوير العملية التدريسية التي بدورها تؤدي إلى تحسين مخرجاتها (الخريجون) مما يزيد من كفاءتهم المهنية والعملية والإسهام

الفاعل في خدمة المجتمع التي تعتبر الوسيلة الضرورية لتحقيق رسالة الجامعة، كما أن خدمة المجتمع تتضمن في جوانبها أبعاد وظيفتي التدريس والبحث العلمي، حيث يسهم التدريس في ترقية البحث العلمي بتحريض الدارسين وحفز أفكارهم وتنمية دوافع البحث والتعلم لديهم وبذلك تتكامل الوظائف الثلاث وتجد حظها من التحقق عبر الجامعة، فالجامعة والبحث العلمي والتنمية (بتعبير آخر تنمية المجتمع) ثلاثية ترتبط أطرافها بعلاقة وثيقة، فلا يستقيم لطرف منها كيانه على الوجه الصحيح بغير الطرفين الآخرين، فالجامعة بهيئتها التدريسية وطلابها هي الإطار والمناخ، والبحث العلمي هو الأداة والوسيلة، والتنمية هي الغاية والهدف، والأصل في الجامعة التدريس، وهو فصيل مقصود لذاته، كما أنه وسيلة أساسية من وسائل التنمية الثقافية؛ بتعليم الإنسان، وتكوين المواطن، وبناء فكره وشخصيته، وإعداد القوى البشرية في مختلف التخصصات وبمختلف المستويات، لتلبية حاجات خطط التنمية والنهوض بالمجتمع عامة. والبحث العلمي يلحق بهذا الأصل، فقد يكون بالجامعة كما يكون خارج الجامعات، في مراكز خاصة به، أو بجهود فردية أو جماعية في المصانع والشركات ومواقع الإنتاج والخدمات المختلفة. وعلى ذلك فهو أساس الجامعات والتنمية، فأصبح بسبب ذلك أصلاً ثانياً مع التدريس، أو بعده (الأسد، ١٩٩٦م، ص ١٢).

مما سبق عرضه من أهمية الجامعة ووظائفها وأدوارها، تبين لنا أن الوظائف التقليدية التي تؤديها مؤسسات التعليم العالي بما فيها الجامعات، لم تعد كافية للتعامل مع طبيعة القرن الحادي والعشرين بما تمثله من تحديات، وتحولات حضارية ومجتمعية بفعل ثقافة العولمة وتنامي مجتمع المعرفة، الذي يتطلب تنافسًا حادًا في التنمية البشرية ، بحيث أصبح يُفرض على الجامعات ضرورة التمكين من القدرة على المنافسة، وتحسين نوعية المدخلات، والتعامل معها بأحدث الأساليب التطويرية، للحصول على مخرجات تتوائم مع احتياجات سوق العمل الذي يُسهم في رقي المجتمع وتلبية متطلباته، وحل إشكالات التمويل، وإيجاد موارد للبحث العلمي، واستقطاب خبرات قادرة على الإسهام في تحقيق أهداف الجامعة. كل هذه التحولات والتحديات المذكورة

تزيد من أهمية الجامعة بتغيير وظائفها من وظائف تقليدية إلى وظائف متطورة جديدة قائمة على أسس راسخة؛ وذلك للبقاء في المنافسة في القرن الحادي والعشرين، قرن التحديات المعرفية.

حيث أصبحت تتمثل الوظائف الجديدة للجامعات في كونها جامعات للتنمية البشرية تنطلق من أن البشر في حاجة إلى تحديد وتجويد تنظيمهم المجتمعي لتعظيم الطاقة الكامنة فيهم تجاه التنافسية وحماية الأمن القومي والاستدامة في التنمية (المنظمة العربية للتربية، ٢٠٠٣م، ص ١٥).

مما سبق ترى الباحثة أن من أهم أهداف الجامعة هو بناء رأس المال البشري، ليفيد نفسه ومجتمعه، حيث أصبحت الجامعات هي المسؤولة الأولى عن ذلك بالإضافة إلى إجراء البحوث العلمية في جميع المجالات التي ترتقي بالجامعات وتنميها، وبذل كل الجهد لاستقاء المعرفة من كل جانب من جوانب الحياة، وذلك لا يكون إلا من خلال الاهتمام بالوظائف الأساسية التي يجب على الجامعات القيام بها على أكمل وجه، سواءً كان التدريس الذي يركز على مهمة إعداد مخرجات تعلمية ذات كفاءة عالية، والبحث العلمي الذي يكون هو السبيل لاستشراف المستقبل ومقاومة تحديات العصر، بالإضافة إلى الوظيفة المحورية وهي خدمة المجتمع.

كل ما سبق يعتمد على الاختيار المناسب لمدخلات الجامعة، ولا يكون ذلك إلا من خلال سياسة القبول في الجامعات التي يتم تناول مفهومها من خلال المحور التالي.

٢-١-١-٥- مفهوم سياسات القبول بالجامعات

تناولت العديد من الدراسات والأبحاث ذات الصلة تعريف سياسات القبول المعمول بها في الجامعات المختلفة نتطرق لبعض منها على النحو التالي:

يمكن التطرق إلى **تعريف السياسة:** على أنها مجموعة من الإرشادات، والممارسات، والقواعد العامة التي تعتبر بمثابة الموجه للبيئة التنظيمية وبخاصة في القطاع الحكومي (Salinas, 2013,p. 12).

وتعرف **سياسات القبول في الجامعات:** على أنها مجموعة من الممارسات التي يستخدمها المسؤولون بداخل البيئة التنظيمية من أجل تحديد معايير الأهلية أو الجدارة للقبول في الكليات أو الجامعات، ومن ثم التحكم في أعداد الملتحقين بها (Schmude, 2011,p. 6).

وكما يعرف عسقول وأبو عودة (٢٠١٣م، ص ٥) **سياسة القبول** بأنها "إحداث انسجام بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل المتغير بشكل يعزز رسالة هذا التعليم ويعظم من قدرته على مواجهة التغيير الحاصل في هذا السوق والتنبؤ به قبل حدوثه".

ويعرف الدقميري (٢٠١٣م، ص ١٢٩) **سياسة القبول** بأنها "الأسس والشروط التي تحدد من يلتحق بأي مرحلة من مراحل التعليم".

ويعرف (الزامل، ٢٠١٢م، ص ١٥٩) **معايير القبول** بأنها "مجموعة من المقاييس التي تحددها الجامعة، وتشكل في مجموعها درجة كلية تكون عاملاً رئيساً في تنافس الطلبة على المقاعد المتاحة".

ويعرف رخا (٢٠٠٧م، ص ١١) **سياسات القبول بالتعليم الجامعي** بأنها "مجموعة الاختيارات والتوجيهات والتنظيمات والأسس والمعايير التي تحدد الغايات والمرامي والأهداف المصرح بها والمستترة لعملية القبول بالتعليم الجامعي، وتضع المبادئ والوسائل والموارد التي ستتيح تحقيق تلك المقاصد، وتصاغ من قبل الجهات صاحبة القرار المسؤولة عن التعليم الجامعي".

ومما لاشك فيه أن سياسات القبول الخاصة بمؤسسات التعليم ما بعد الثانوي والالتحاق بالكليات المختلفة أضحت من أهم القضايا المطروحة للمناقشة على الساحة العامة (Schwartz, 2006,p. 1) ؛ ذلك لأن شهادة المدرسة الثانوية لم تعد هي المتطلب الوحيد اللازم الحصول عليه من أجل الالتحاق بالبيئة الجامعية كما كان عليه الحال، ومثل هذه التغيرات، إضافة إلى الزيادة المستمرة على الالتحاق بالبيئة الجامعية من قبل خريجي المرحلة الثانوية قد فرضت فعليًا العديد من التغيرات على اللجان الخاصة بالتعليم العالي وكذلك على

البيئات الجامعية ذاتها فيما يتعلق بالتشريعات المنظمة لعملية التحاق الطلاب بالجامعات (Gudo & Olel, 2011,p. 177).

وعند الحديث عن سياسات القبول في الجامعات فإننا نجد أنها مسؤولية تقع على عاتق الكليات والجامعات ذاتها، ومن ثم فإن تلك المؤسسات ينبغي عليها أن تكون قادرة على وضع المعايير الخاصة بها، واختيار أساليب التقييم المناسبة التي يمكن الارتكاز عليها في اختيار الطلاب للدراسة، إلا أنه ينبغي –على الجانب الآخر– أن تتوافر فيه استراتيجيات يمكن من خلالها ضمان نزاهة عملية القبول العادل للطلاب (Information Policy Team, 2012,p. 45).

وترى الباحثة أن الجامعات لكي ترتقي بمخرجاتها يجب عليها أن تكون سياسة القبول بها عادلة وتحقق طموح الطلاب ومتوائمة مع احتياجات سوق العمل، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال الاعتماد على أسس ومبادئ تضمن ذلك، وهذا ما نمضي لتعرف عليه في المحور التالي.

٢–١–١–٦– مبادئ وأسس القبول في الجامعات.

بدأت الكثير من الجامعات في وضع وتغيير متطلبات القبول الخاصة بها في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن العشرين (Schwartz, 2006,p. 22). ويمكن القول بأن سياسات وإجراءات القبول في الجامعات يتم تصميمها بالشكل الذي يضمن معاملة كافة الطلاب معاملة عادلة في ضوء المعايير المهنية (Bainbridge, 2014,p. 1).

وبغض النظر عن السياسة المتبعة في البيئات الجامعية؛ فإنه يمكن القول بأن وجود سياسة كتابية خاصة بمتطلبات الالتحاق تعتبر شرطًا أساسيًا متبعًا في كافة مؤسسات التعليم العالي (Illum, 2008, p.32). وتعتبر سياسات القبول في الجامعات أمرًا على قدر كبير من الأهمية؛ وهو ما يعزى في واقع الأمر إلى أن قبول الطلاب في بيئات جامعية لا تتفق مع المتطلبات الأكاديمية هو أمر من شأنه أن يؤدي إلى عدم قدرة الطلاب على التخرج من الجامعة، أو قد يدفعهم ذلك الأمر إلى تغيير التخصص الذي يقومون بدراسته أو قضاء سنوات طويلة دون التخرج (Emaikwu, 2012,p. 153).

وعند الحديث عن مبادئ القبول في البيئات الجامعية فإنه ينبغي التأكيد على أن تلك المبادئ ينبغي أن تساير التوجهات العالمية الأساسية، **أولها:** ضرورة أن يتفق نظم القبول مع القدرة الاستيعابية الخاصة ببيئات التعليم العالي. أما **المبدأ الثاني:** فهو يؤكد على أن نظم القبول ينبغي أن يتفق مع التغييرات التي تطرأ على ساحة التعليم العالي والتي تنتج في الأساس من الزيادة الكبيرة في أعداد الطلاب، أما **المبدأ الثالث** : فهو متعلق بقدرة نظام التعليم العالي على التكيف مع التنقل المتزايد للطلاب من بيئة إلى أخرى (European Parliament, 2014,p. 15).

مما سبق ترى الباحثة أن هذه المبادئ والأساليب هي الأساس الذي يحدد نوع المدخلات في الجامعة، بالتالي فإنه لا بد أن تولى اهتمامًا كبيرًا بنوعية القبول ومسايرة التطورات والتحديات التي تطرأ على التعليم الجامعي، وهذا ما يجعل سياسة القبول لها أهمية خاصة تنطلق من عدة منطلقات نتناولها في المحور التالي.

٢-١-١-٧- أهمية سياسات القبول في الجامعات.

إن أهمية وجود سياسات للقبول في الجامعات انطلقت من المنطلقات التالية:

١) التدني الواضح لمستوى الخريجين الجامعيين والذي يرجع في بعض منه إلى عدم وجود معايير واضحة ومقاييس محددة تتحدد في ضوئها خصائص ومواصفات الطالب الجامعي القادر على مواصلة دراسته الجامعية بنجاح.

٢) التطور الحادث في احتياجات سوق العمل الحديثة والمواصفات التي تشترطها هذه السوق فيمن يعمل فيها.

٣) الاتجاه العالمي الحديث الذي تأخذ به الدولة حاليا والذي يتطلب الالتزام بمواصفات الجودة في المؤسسات التعليمية. ومن بين هذه المواصفات ضرورة التأكد من أن الطالب الملتحق بالمؤسسة تم اختباره بعناية ووفق أسس علمية مدروسة.

٤) الاستجابة لاستراتيجيات التطور الحالية والخاصة بتفويض الجامعات في عقد اختبارات القبول الخاصة بها والتي تتحدد في ضوء نتائجها نوعية الطلاب القادرين على مواصلة الدراسة الجامعية. (سرور، ٢٠١١م،ص ٩٢).

وكون سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية تشتق أهدافها من تعاليم الدين الإسلامي، إلا أنه يمكنها الاستفادة مما تم طرحه في هذا الجانب من منطلقات، وهذا يمضي بنا للتعرف بعمق على سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية من خلال المحور التالي.

٢-١-١-٨- سياسات التعليم في المملكة العربية السعودية:

الناظر إلى سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية يجد لها فلسفة مشتقة من تعاليم الدين الإسلامي؛ حيث ينص الباب الثالث المتعلق بأهداف مراحل التعليم في فصله الخامس، على التعليم العالي وأهدافه في سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية، حيث تشير المادة (١٠٨) إلى أن التعليم العالي هو مرحلة التخصص العلمي في كافة أنواعه ومستوياته، ورعاية لذوي الكفاية والنبوغ، وتنمية لمواهبهم، وسدًّا لحاجات المجتمع المختلفة في حاضره ومستقبله، بما يساير التطور المفيد الذي يحقق أهداف الأمة وغاياتها النبيلة (الزامل، ١٤٣٢هـ، ص٦).

أبرز أهداف التعليم العالي المرتبطة بموضوع البحث التي نصت عليها سياسة التعليم بالمملكة كما ورد في (وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية):

المادة (١٠٩) تنمية عقيدة الولاء لله، ومتابعة السير في تزويد الطالب بالثقافة الإسلامية التي تشعره بمسؤوليته أمام الله عن أمة الإسلام.

المادة (١١٠) إعداد مواطنين أكفاء مؤهلين علميًّا وفكريًّا تأهيلًا عاليًا لأداء واجبهم في خدمة بلادهم والنهوض بأمتهم.

المادة (١١١) إتاحة الفرصة أمام النابغين لمواصلة دراساتهم العليا في التخصصات العلمية المختلفة.

المادة (١١٢) القيام بدور إيجابي في ميدان البحث العلمي الذي يسهم في مجال التقدم العالمي، وإيجاد الحلول السليمة الملائمة لمتطلبات الحياة المتطورة واتجاهاتها التقنية.

وفي ما يلي عرض لسياسات القبول في مؤسسات التعليم العالي كما حددتها الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي بموجب القرار السامي رقم (٣٠٣٠/م ب) بتاريخ (١٤٢٨):

يستعرض هذا النظام من خلال مواده (٤،٣،٢) جوانب من سياسات القبول وشرائطها في التعليم الجامعي بالمملكة على النحو التالي:

المادة الثانية: يحدد مجلس الجامعة، بناء على اقتراح مجالس الكليات والجهات ذات العلاقة في الجامعة عدد الطلاب الذين يمكن قبولهم في العام الدراسي الجديد.

المادة الثالثة: يشترط لقبول الطالب في الجامعة الآتي:

أ- أن يكون حاصلا على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها من داخل المملكة أو من خارجها.

ب- ألا يكون قد مضى على حصوله على الثانوية العامة أو ما يعادلها مدة تزيد على خمس سنوات.

ت- أن يكون حسن السيرة والسلوك.

ث- أن يجتاز أيّ اختبار أو مقابلة شخصية يراها مجلس الجامعة بنجاح.

ج- أن يكون لائقاً طبياً.

ح- أن يحصل على موافقة على الدراسة من مرجعه إذا كان يعمل في جهة حكومية أو خاصة.

خ- أن يستوفي أيّ شروط يحددها مجلس الجامعة وتعلن وقت التقديم.

المادة الرابعة: تكون المفاضلة بين المتقدمين ممن تنطبق عليهم جميع الشروط وفقا لدرجاتهم في اختبار الثانوية العامة والمقابلة الشخصية واختبار القبول إن وجدت.

ولقد شهد التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية كما في بقية الدول العربية خلال العقدين الماضيين إقبالاً متزايداً رافقه تضخم في درجات شهادة الثانوية العامة مما استوجب العناية بمعايير الاختيار والقبول، بما يضمن انتقاء أفضل المتقدمين لمختلف التخصصات، وبما يحقق العدالة وتكافؤ الفرص. ولتحقيق هذا الهدف العام تم إنشاء (المركز الوطني للقياس والتقويم في التعليم العالي) ليكون مؤسسة وطنية تتمتع بالاستقلالية التامة، وتوفر للجامعات المقاييس والاختبارات التي يمكن أن تستخدمها كمعايير للقبول بها (آل سعود، ٢٠٠٩م، ص ٨٢١).

ويهدف المركز من هذه المقاييس والاختبارات إلى تلافي الارتجالية والاجتهادات الخاطئة في وضع اختبارات القبول وذلك من أجل انتظام أهدافها ومادتها وأسلوبها وطرائق تنفيذها. كما يهدف المركز إلى توحيد معايير القبول في الجامعات واستخدام وسائل قياس موحدة قادرة على توقع مستوى أداء الطالب بالجامعة. ويهدف كذلك إلى التأثير إيجابيا في مسيرة التعليم العام باستثارة التعليم الموجة للقدرات والمهارات المرغوبة وتنميتها (آل سعود، ٢٠٠٩م،ص ٨٢١).

لقد رفعت وزارة التعليم العالي إلى مجلس التعليم العالي مذكرة إنشاء المركز الوطني للقياس والتقويم في التعليم العالي ليكون مركزًا مستقلًا يُعنى بالاختبارات والمقاييس المختلفة، وصدر الأمر السامي الكريم ذو الرقم (٤٧١/ ٨) بتاريخ (١٤٢١/٦/١٩هـ) بالموافقة على قرار مجلس التعليم العالي المؤيد بقرار مجلس الوزراء الموقر المتضمن:

أن يكون من ضمن متطلبات القبول بالجامعات إجراء اختبارات تكون نتيجتها معيارًا يستخدم إلى جانب معيار الثانوية العامة. ويمكن أن تُجرى هذه الاختبارات وفقًا للآتي:

١. اختبارات لقياس قدرات الطلبة ومهاراتهم واتجاهاتهم.

٢. اختبارات لقياس التحصيل العلمي.

٣. أن يسمح بتكرار الاختبارات أكثر من مرة في العام.
٤. إنشاء مركز للقياس والتقويم يسمي (المركز الوطني للقياس والتقويم في التعليم العالي) ذي استقلال مالي وإداري يكون له مجلس إدارة يرأسه وزير التعليم العالي.
٥. يتم تحصيل مقابل مالي يتناسب مع تكاليف إعداد هذه الاختبارات لتغطية نفقات تشغيل المركز وتطويره والقيام بالبحوث اللازمة لذلك.
٦. كما نصت مذكرة إنشاء المركز على قيام المركز بالاختبارات والمقاييس التي تستخدم للترخيص لمزاولة المهن المرتبطة بمخرجات التعليم (آل سعود، ٢٠٠٩م،ص ص ٨٢٢-٨٢٣).

وتعد تجربة المملكة العربية السعودية في إنشاء المركز الوطني للقياس والتقويم تجربة لا زالت تجني ثمارها الإيجابية على سياسة القبول في جامعاتنا، حيث يوضح ذلك عرض واقع القبول في الجامعات السعودية في المحور التالي.

٢-١-٩-واقع القبول بالجامعات السعودية:

شهدت المملكة العربية السعودية نهضة تنموية شاملة في كل المجالات بما فيها مجال التعليم، وأصبح الاستثمار الحقيقي الآن قائم على التسابق في استثمار العقول البشرية والمعرفة، فركزت رؤية ٢٠٣٠ على الاهتمام بالعنصر البشري كونه يعدّ عاملاً أساسياً لنجاح المشروعات فعملت على تأسيس برامج متخصصة لدعم وتفعيل هذا العنصر المهم.

ففي المملكة العربية السعودية شمل التعليم الجامعي نهضة نوعية وكمية تمثل التوسع الكمي في زيادة أعداد الجامعات والكليات؛ حيث زاد عدد الجامعات من سبع جامعات حكومية فقط عام ١٣٩٥هـ ليصل عددها عام ١٤٣٥هـ إلى ٢٨ جامعة حكومية و٢٨ جامعة وكلية أهلية، وقد اهتمت وزارة التعليم بتوفير فرص القبول لأكبر عدد ممكن من خريجي وخريجات الثانوية العامة.

حيث يصل عدد الطلاب والطالبات المستجدين بالجامعات الحكومية للعام الدراسي ١٤٣٥- ١٤٣٦هـ نحو (٢٧١٤٥٣) طالباً وطالبة، كما يوضح الجدول رقم (١).

الجدول رقم٢-١ عدد الطلاب والطالبات المستجدين بالجامعات الحكومية للعام الدراسي ١٤٣٥- ١٤٣٦هـ

الطلبة المستجدون في مرحلة البكالوريوس للعام الدراسي١٤٣٥هـ-١٤٣٦هـ				
	النظام الدراسي	ذكر	أنثى	جملة
إجمالي الجامعات الحكومية	منتظم	١٠٠,٣٣٧	١١٧,٦٢٥	٢١٧,٩٦٢
	منتسب	٢٣,٥٥٨	٢٣,٦٢٦	٤٧,١٨٤
	موازي	٣,٧٤٦	٢,٥٦١	٦,٣٠٧
	جملة	١٢٧.٦٤١	١٤٣,٨١٢	٢٧١,٤٥٣

المصدر: إحصائية وزارة التعليم.

كما يصل عدد الطلاب والطالبات المقيدين بالجامعات الحكومية للعام الدراسي ١٤٣٥- ١٤٣٦هـ نحو (١,٢٢٢١,٦٣٨) طالباً وطالبة كما يوضح الجدول رقم (٢).

الجدول رقم ٢-٢ عدد الطلاب والطالبات المقيدين بالجامعات الحكومية للعام الدراسي ١٤٣٥- ١٤٣٦هـ.

الطلبة المقيدون في مرحلة البكالوريوس للعام الدراسي١٤٣٥هـ-١٤٣٦هـ				
	النظام الدراسي	ذكر	أنثى	جملة
إجمالي الجامعات الحكومية	منتظم	٢٥١,٠١٥	٤٨٦,٨٦٥	٨٣٧,٨٨٠
	منتسب	٢٢٣,٣١٩	١٤٦,٨٦٠	٣٦٩,٤٧٩
	موازي	٧,٨٦٥	٦,٤١٦	١٤,٢٧٩
	جملة	٥٨٢,١٩٧	٦٣٩,٤٤١	١,٢٢١,٦٣٨

المصدر: إحصائية وزارة التعليم.

رغم الحداثة النسبية في عمر التعليم العالي السعودي؛ قياساً بالتجربة العالمية، وبعض التجارب العربية، فإنه يواجه بعض التحديات التي تشغل المعنيين برسم سياساته والتخطيط

لخريطة انتشاره، وبناء خططه وبرامجه. فالتعليم العالي يمثل منظومة فرعية في منظومة التعليم السعودي عموماً، الذي هو بدوره يمثل إحدى المنظومات الفرعية للنظام الاجتماعي السعودي الأكبر، وانطلاقاً من هذا المدخل النظامي في التعامل مع مسألة القبول في علاقتها بنظام التعليم الجامعي عموماً، يصبح (القبول) في ضوء هذا المدخل أحد العناصر الدخيلة في منظومة التعليم الجامعي؛ فهو يمثل أحد (المدخلات) التي تؤثر – إيجاباً أو سلباً – على مختلف عناصر نظام التعليم العالي من (عمليات) و(مخرجات)؛ حيث تشير إحصاءات وزارة العمل الرسمية إلى أن نسبة البطالة لا تتجاوز (٥%) من الذين بلغوا سن العمل، وأن عدد طالبي العمل الحقيقيين قد بلغ ١٥٤٦٠٠ في جميع مناطق المملكة وتم تسجيل أسمائهم من خلال ٤٦ لجنة مكلفة بذلك. إلا أن هناك عددا من التقديرات المستقلة الأخرى تشير إلى أن الرقم الحقيقي أربعة أضعاف الرقم السابق وأن البطالة في السعودية تزيد عن ٢٠% من السعوديين الذين بلغوا سن العمل (الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، ٢٠٠٧م).

وللمملكة العربية السعودية تجربة في مجال سياسات القبول الجامعي تُعد تجربة وطنية جديدة في العالم العربي، وقد استفادت هذه التجربة من التجارب الدولية الناجحة في مجال اختبار الطلاب للتعاليم الجامعي. ولقد أدى إنشاء المركز الوطني للقياس والتقويم إلى تحديد العديد من الفوائد بعضها يصب في مصلحة الطلاب وبعضها في مصلحة الجامعات، وبعضها في مصلحة التعليم بشكل عام. وهذه المصالح لا يمكن تجاهلها أو التخلي عنها. ومن أهم هذه المصالح زيادة الثقة بالطلاب المقبولين للبرامج الجامعية وتقليل القدر وزيادة العدالة والإنصاف في القبول (آل سعود، ٢٠٠٩، ٨٢٢– ٨٣٢).

لقد كان من صالح التجربة السعودية أنها لم تتقيد بأي قيود تاريخية أو ممارسة معينة؛ حيث استفادت من أفضل الممارسات الموجودة مع المرونة في التعديل والتحديث بناءً على معطيات ونتائج الدراسات التي تجرى بشكل مستمر، ولقد كان من فوائد إنشاء مركز متخصص في القياس والتقويم رعاية مختلف مشاريع القياس والتقويم التي يحتاجها المجتمع التربوي

والمجتمع المهني. لذلك حقق المركز تركيزا على الأهداف التربوية والمعرفية العامة التي لا تتحقق بمجرد وجود هذه الاختبارات والمقاييس داخل الجامعات حيث أن تكريس الجهود وتجميعها للمصالح المشتركة أمر مطلوب (آل سعود، ٢٠٠٩م،ص ص ٨٣٢- ٨٣٣).

وترى الباحثة أن تجربة المملكة العربية السعودية في إنشاء مركز القياس الوطني خطت خطوات مهمة في التصدي لكثير من التحديات خاصة ما يتعلق بتضخم الدرجات في المرحلة الثانوية، مما جعل من هذا المركز صرحًا شامخًا يستفيد منه القطاع التعليمي ككل، وذلك لقياس المخرجات التعليمية والمساعدة في تأهيلها التأهيل المناسب.

٢-١-١-١٠-تحديات سياسة القبول بالجامعات السعودية:

كان من أولويات المملكة العربية السعودية عند وضعها خططها التنموية، الرؤية الاستراتيجية بأن التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية سوف يواجه نوعين من التحديات:

الأول: نوع ينشأ من زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي، مما يؤدي إلى احتمال عدم قدرة النظام على تلبية الطلب الناجم من ازدياد أعداد خريجي المرحلة الثانوية.

الثاني: نوع ينشأ من زيادة الطلب على سوق العمل على الكفاءات المهنية عالية الجودة.

لذلك فالتحدي الاستراتيجي الذي سيواجه التعليم العالي يتضمن البعدين (الكمي) و(النوعي)، وهو ما يجب الاهتمام به في المستقبل عند التخطيط لتطوير سياسة القبول.

حيث تستند استراتيجية التنمية للتعليم العالي في الخطة الثامنة على مجموعة من الأهداف العامة، والسياسات التي يجب أخذها بالاعتبار عند أي تخطيط مستقبلي في مجال التعليم العالي، ولا سيما في مجال تطوير سياسات القبول، ومن أهمها ما يلي:

الأهداف العامة :

١. تأمين فرص التعليم الجامعي للمواطنين الأكفاء ذوي الكفاءة والرغبة في مواصلة دراساتهم الجامعية.

٢. توسيع قاعدة التعلم الجامعي بما يتماشى مع متطلبات الخطة، وتحقيق درجة عالية من النوعية ورفع كفاءة الأداء العلمي والإداري لنظام التعليم الجامعي.

أما **السياسات** فأهم ما يرتبط بموضوع القبول لمواجهة التحديات السابقة هو:

١. زيادة الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي، بما يتماشى مع حاجات التنمية الاقتصادية وحاجات مناطق المملكة.

٢. تحسين الكفاءة الداخلية والخارجية لنظام التعليم.

٣. تطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي في جميع برامج مؤسسات التعليم العالي (خطة التنمية الثامنة، ص ص ٤٤٤، ٤٤٥).

وإذا كانت مسألة القبول بالتعليم العالي تواجه تحديات في مختلف النظم التعليمية – حتى المتقدم منها – فإنها تكون أكثر تعرضاً لمثل هذه التحديات وغيرها في الحالة السعودية.. لماذا؟ لأن الحداثة النسبية لتجربة المملكة في التعليم العالي والجامعي، وكون التعليم العالي القناة شبه الوحيدة في استيعاب خريجي الثانوية حيث تتحمل الجامعات الحكومية العبء الأكبر، وسعي المملكة لتسريع معدلات التوسع في التعليم العالي والجامعي، استجابة لتنامي الطلب الاجتماعي وتنامي احتياجات التنمية، لتمد سوق العمل الحكومي والأهلي بالكوادر البشرية المؤهلة التي تلبي احتياجاته (الداود، ٢٠٠٧م).

بالإضافة إلى السعي الجاد لإحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة في سوق العمل، وتوجه المملكة نحو تطوير التعليم العالي وجودته، كل هذا وغيره يمثل تحديات يواجهها التعليم العالي، ومن ثم تواجهها سياسات القبول المتبعة في الجامعات، إذ إن التعليم العالي السعودي، مطالب في آن واحد بالتعامل مع مطلبين قد يبدوان متناقضين وهما:

١. **التوسع الكمي والقبول بالتعليم العالي:** لاستيعاب أكبر عدد من خريجي الثانوية العامة الراغبين في الالتحاق بالتعليم العالي، وهو مطلب مشروع للطالب، وحيوي للمجتمع نفسه حتى يجد من المخرجات – مستقبلاً – ما يمد به سوق العمل ومختلف القطاعات التنموية والحديثة والإنتاجية.

٢. **الجودة والجدارة في نوعية التعليم العالي القائم:** وهو مطلب مشروع وحيوي لكل من الطالب والمجتمع لتجويد (العمليات) وتحسين الكفاءة الداخلية للنظام، وتقليل الهدر، ورفع الكفاءة الخارجية للنظام وتزويد المجتمع بما يحتاجه من خريجين يتميزون بالجودة والجدارة.

أما معطيات العصر، وخاصة تلك التي تتبناها المنظمات الدولية، وتستجيب لها السياسات الوطنية، فلم يعد بوسع أي نظام تعليمي أن يغض الطرف عنها. فهناك معطيات تتصل بالجوانب (الكمية) في التعليم تتعلق بطروحات ومبادئ ومفاهيم مثل: (حق التعليم) و (التعليم للجميع) و(تكافؤ الفرص التعليمية)، وهناك معطيات تتعلق ببنى تعليمية جديدة، وصيغ وأساليب تعليمية مستحدثة مثل: (التعليم المفتوح) و(التعلم عن بعد) و(التعلم المتناوب) و(التعلم الإلكتروني) و(الجامعات الافتراضية) و(التعليم الموازي) و(الانتساب).. إلخ (الموسى، ٢٠٠٢م، ص ص٢٣٣-٢٦٥).

بالإضافة للتحديات السابقة فإنه يوجد تحديات أخرى تتمثل في أن تلك المؤسسات لا تستطيع تحقيق رغبات المتقدمين للقبول بها، لأنه ليس بوسع مؤسسة التعليم العالي القبول في المجال الواحد أكثر من طاقته الاستيعابية، فلكل كلية أو معهد، ولكل قسم دراسي أو برنامج طاقة استيعابية معينة، وقبول أعداد من الطلاب تفوق هذه الطاقة سوف يؤدي إلى انخفاض مستوى الكفاءة والجودة. وقد بدأت مؤسسات التعليم العالي في مواجهة هذه المشكلة بشكل بارز في السنوات الأخيرة نتيجة لزيادة الوعي لدى أفراد المجتمع بالتخصصات التي يطلبها سوق العمل، وتتوافق مع حاجات التنمية. وبالتالي أخذت قضية القبول منعطفاً آخر، من هنا تبدو أهمية تحسين مدخلات القبول للتعليم العالي لرفع الكفاية الداخلية لمواجهة هذا التحدي النوعي

لمشكلة القبول. ولذا، ترى إحدى الدراسات أن على أجهزة التعليم العام وخاصة الثانوي، أن تقوم بمسؤوليتها تجاه إعداد الطلاب المقبلين على التعليم الجامعي، كما أن على الجامعات -كمؤسسات للتعليم العالي- تقديم الخدمات اللازمة للطلاب المتقدمين للقبول بها من اختبارات تحديد المستوى، ومؤشرات الميول والرغبات، وتوفير الخدمات الاستشارية الإرشادية التي تساعدهم في مواجهة المشكلات التي تعيق إنجازاتهم الدراسية (وزارة التعليم العالي، ٢٠٠٣م).

وقد ذكر قودو و أولل (Gudo & Olel) بأن هناك ثمة تحديات أخرى تواجه سياسات القبول في البيئات الجامعية ولعل أحد أبرز تلك التحديات تتمثل في المنافسة ما بين الجامعات العامة والخاصة، والطلب المتزايد على الالتحاق بالبيئات الجامعية، والاتجاهات والدافعية الخاصة بالطلاب، وزيادة معدلات الانتقال ما بين الطلاب وبعضهم عبر الحدود الوطنية المختلفة (Gudo & Olel, 2011,p. 178).

هذا إضافة إلى ما أشارت إليه نتائج دراسة عبد الكريم وموراننا (Abdulkareeem & Muraina, 2014) والتي أكدت على أن هناك العديد من المشكلات التي تواجه سياسات القبول في الجامعات أبرزها المشكلات المتعلقة بإدارة عملية القبول في البيئات الجامعية، وتطبيق العديد من السياسات الخاطئة، هذا إضافة إلى أن أعداد الطلاب الملتحقين بالبيئات الجامعية يفوق بكثير القدرة الاستيعابية الخاصة بتلك البيئات.

وتجدر الإشارة هنا إلى أمر على قدر كبير من الأهمية؛ ألا وهو أن سياسات القبول في بعض الجامعات تفتقر إلى الموضوعية في اختيار الطلاب، حيثما نجد أن التفضيلات الخاصة بالقبول في هذه الحالة واتخاذ القرارات المتعلقة بها تعتمد على معايير ذاتية، والتي عادة ما تكون مبهمة بعض الشيء بالنسبة للأفراد من خارج تلك المؤسسات (Espenshade, Chung & Walling, 2004, p.42).

نستخلص مما سبق أن سياسة القبول في المملكة العربية تواجه تحديات منوعة منها ما هو "نوعي" يتعلق بالجودة والجدارة التي يجب أن تركز عليها سياسة القبول، والنوع الآخر الـ"كمي" الذ يتعلق بالقدرة الاستيعابية للجامعات نت خريجي الثانوية العامة بما يتماشى مع متطلبات التنمية الشاملة.

بالإضافة إلى تأثير هذه التحديات على سياسة القبول في المملكة العربية السعودية فإنه يوجد عوامل اجتماعية تؤثر عليها أيضاً، وهذا يمضي بنا إلى التعرف على هذه العوامل من خلال تناولها في المحور التالي.

٢-١-١-١١- العوامل الاجتماعية المؤثرة على سياسات القبول في الجامعات

إن للعوامل المجتمعية والسياسية والاقتصادية تأثير على السياسة العامة للجامعات في الاختيار والقبول كون الجامعات تمثل أمنا فكريا للمجتمعات وعماد نهضتها ومن ثم تتأثر بالعوامل والتوجهات الوطنية وتسير على نهجها وخطاها. حيث يرى الهلالي (٢٠٠٨م،ص ص ٣٤٧- ٣٤٨) وموسي والعتيبي (٢٠١٢م، ص ٩١) أن من العوامل الاجتماعية التي تؤثر على سياسات القبول في التعليم العالي:

١) الزيادة السكانية تعد سببا من الأسباب الاجتماعية التي تؤثر على سياسات القبول في التعليم العالي، الأمر الذي يفرض على مؤسسات التعليم العالي ضرورة مواجهة التدفق الطلابي الهائل الناتج عن هذه الزيادة السكانية.

٢) انتشار مفهوم ديمقراطية التعليم وزيادة الطموح التعليمي، فلقد ظهرت اتجاهات قوية بعد الحرب العالمية الثانية على مستوى العالم تدعوا إلى توفير التعليم للجميع باعتباره واحدًا من الحقوق الأساسية للفرد.

٣) حاجة المجتمع إلى التنمية الشاملة، فلقد بات من المتفق عليه أن التعليم يعد مطلباً حتمياً لتحقيق التنمية بمفهومها الشامل، انطلاقا من أن القيمة الحقيقة لتقدم أي مجتمع

لم تعد تتمثل في كثرة موارده وثرواته المادية، بل في مقدرة طاقات البشرية على استغلال هذه الموارد وتلك الثروات والانتفاع بها لصالح الفرد والمجتمع.

٤) المتغيرات العالمية والمستجدات العصرية، حيث إن العصر الذي نعيشه الآن عصرٌ سريع التغيير، شديد التعقيد، يموج بالتحديات المتعاظمة والثورات المتسارعة، فهناك ثورة الاتصالات، وثورة المعلومات، وثورة الجينات والتخصصات البيوتكنولوجية، والعولمة، والحوسبة، واستخدام التكنولوجيا عالية المستوى في مختلف ميادين العمل والإنتاج وكل هذه الأمور تؤثر على مؤسسات التعليم العالي.

٥) تنامي مفهوم التعليم المستمر ونظم المعلومات، حيث إن العالم يشهد اليوم تغيرات وتطورات متلاحقة ومتسارعة في شتى جوانب المعرفة وقد أدت هذه التغيرات والتطورات بدورها إلى تغيرات في أنماط الحياة ونمط العمل بالنسبة للأفراد والجماعات وأصبح العمل اليوم يعتمد اعتمادًا كبيرًا على العلم.

٦) تبني معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي، فلقد أدى تبني مفاهيم ومعايير الجودة والاعتماد الأكاديمي إلى تبني نهج إصلاحي يهدف لتطوير المؤسسات التعليمية وعلى رأسها التعليم الجامعي بكل أبعاده بما فيها نظم القبول الجامعي، ومعدلاته، وضرورة مراعاة السعة الاستيعابية للمؤسسات ونسبة التأطير وغيرها حيث تؤخذ كل هذه العوامل والمؤشرات بعين الاعتبار عند تقدم المؤسسة للاعتماد.

ويتناول دليل تطور التعليم (٢٠٠٤م، ص ص١٣- ١٦) جانب من العوامل الاجتماعية المؤثرة على سياسات التعليم في المملكة العربية السعودية ويورد منها:

١) **النمو المتزايد في أعداد الطلاب:** حيث تشير الدراسات إلى أن العقد المقبل سيشهد نموا متزايدا في أعداد الطلاب نظرا للنمو في عدد السكان، والأكثرية منهم ستكون في سن التعليم، وهذا يعني ازدياد الطلب على التعليم بمراحله كافة. وهذا يتطلب الأخذ باستراتيجيات فعالية تعمل على تحسين قدرة النظام والوصول به إلى حد الاستيعاب

الكامل للأطفال الذين بلغوا سن التعليم. وتوفير التعليم المناسب لهم، وهذا المطلب يستلزم توفير الاحتياجات لمواجهة الزيادة في عدد الطلاب وتحسين معدلات الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة.

٢) **متطلبات التنمية للتفاعل مع اقتصاد المعرفة:** حيث تشير جملة المؤشرات الخاصة بإنجازات خطة التنمية السابعة إلى أن التعليم قد حقق نجاحات كبيرة في تحقيق المستهدف منه خلال سنوات تلك الخطة، كما تشير مؤشرات وملامح خطة التنمية الثامنة الطموحة إلى أنها تضع على عاتق التعليم مهمات جمة في شتى جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية وذلك من خلال دوره في إعداد الموارد البشرية المدربة والقادرة على الإبداع، والتي تستطيع تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع، وتوفر القدرة على المنافسة في الاقتصاد العالمي القائم على اقتصاد المعرفة. فمنذ بدايات القرن الحادي والعشرين والعالم بأسره يعيش ثورة معرفية متسارعة شملت كافة مناحي الحياة وتوشك على إحداث تغير جذري في الأسس المنطقية للفكر والعمل لدي الناس، وكيفية العمل والعيش سويا، باستخدامات متطورة لآليات الاتصال فائقة السرعة لإنجاز الأعمال، متخطية لحواجز الزمان والمكان مما يستدعي بشدة إحداث تغيرات جذرية في نوعية التعليم.

٣) **المتغيرات العالمية المضطربة:** تنعكس آثار المتغيرات العالمية المضطربة على مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية كافة، وهذا بالتالي يفرض تحديات على طبيعة عمليات التعليم والتعلم التي تجد نفسها في منافسة وتحديات خارجية. مما يتطلب تجويد التعليم ليصبح المتعلم قادرا على المنافسة متمكنا من معطيات هذه المتغيرات والتكيف معها مع المحافظة على الثوابت والقيم الاجتماعية.

ومع اتجاه الاقتصاد العالمي إلى مرحلة تحرير التجارة الدولية من القيود والاشتراطات والتي لا يقتصر تأثيرها على الجوانب الاقتصادية فقط، بل إنها تعني كذلك تحرير الخدمات على الصعيد العالمي بما فيها الخدمات التربوية، بما ينبئ بأن التربية والتعليم لم تعد وقفًا على الأجهزة التعليمية

الرسمية التابعة للدولة، بل إنها في ظل العولمة التي سيخضع بعضها للتخصيص ومشاركة القطاع الخاصة في الاستثمار فيها وتوجيهها بما يكفل نجاح مشاريع الاستثمار فيها. وهذا يعني أن قطاع الخدمات التربوية والتعليمية مقبل على تحد كبير يتمثل بوجود منافس قوي له. وهذا يتطلب من التعليم أن يسهم في الارتفاع بمستوى التعليم وتحسين مخرجاته، ليتمكن من المنافسة مع مخرجات أنظمة التعليم الأخرى التي تتسابق في هذا الميدان.

وهناك العديد من العوامل المؤثرة على سياسات القبول من أبرزها على سبيل المثال: نوع البيئة الجامعية؛ وهو ما تمت الإشارة إليه من جانب نتائج دراسة "جودو وأوليل" (Gudo & Olel, 2011) والتي أكدت على أن الجامعات العامة تعتمد في سياسات قبولهم على الطلاب الأعلى درجات مقارنة بالجامعات الخاصة، وعلى الجانب الآخر نجد أن هناك عدداً من الجامعات الأخرى التي تعتمد في سياسات قبولها على اختبارات القدرات الموحدة الخاصة بالطلاب، إضافة إلى عدد من المؤشرات التي توضح مدى إتقان الطلاب للمحتوى الدراسي الذي يتم تقديمه (Espenshade & Chung, 2010,p. 4).

هذا إضافة إلى أن التمييز العنصري ضد فئة معينة قد يكون من بين العوامل المؤثرة على سياسات القبول في الجامعات، فعلى سبيل المثال نجد أن الأفارقة المقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية قد عانوا لفترة طويلة من سياسات التمييز ضدهم سواء أكان ذلك على مستوى البيئات التعليمية، أم كان ذلك على مستوى العديد من مجالات الحياة في المجتمع الأمريكي، إلا أن ذلك الوضع قد تغير بصورة جذرية بعد أن تم إصدار قانون الحقوق المدنية في عام (١٩٦٤م) والذي أكد على منع كافة أشكال التمييز العنصري بناءً على عرق أو لون أو خلفية دينية معينة. وبالرغم من التقدم الذي تم إحرازه في ذلك المجال إلا أننا نجد أن القضايا المتعلقة بالوصول إلى التعليم لم تشهد نفس القدر من التغيير ذلك لأن بعض القضايا التعليمية المتعلقة بتكاليف الالتحاق بالجامعة، ومعدلات التخرج، والوصول إلى التعليم العالي –وإن

كانت قد أثرت على العديد من الطلاب الملتحقين بمؤسسات التعليم ما بعد الثانوي- كانت متحيزة بصورة خاصة ضد الفئات المهمشة (Schmude, 2011,p. 12).

ويتبين لنا ارتباط العوامل المؤثرة على سياسات القبول بالجامعات بواقع المجتمع والظروف والتغيرات القومية التي تحيط بالفرد حيث تؤثر فيه ويتأثر بها حيث يرى المختار (٢٠٠٨م،ص ٥٦٩) أن التحديات التي تواجه واضعوا سياسات القبول في الجامعات ما يتعلق بواقع المجتمع وتقدير إمكاناته الاقتصادية والبشرية وأوضاع مؤسساته التعليمية. ومنها ما يتعلق باستشراف المستقبل، وتحديد الأهداف، والطموحات، والآمال، وكافة رؤى المجتمع، لما ينبغي أن يكون عليه مستقبل أبنائه.

وعليه، فإن القبول – كمدخل – يخضع لتأثيرات العديد من المؤثرات وربما الضغوط من المجتمع عموماً (الظروف السياسية والاقتصادية، والسكانية، وتنامي الطلب الاجتماعي، والاعتبارات الثقافية)، ومن مرحلة التعليم العام السابقة (أعداد خريجي الثانوية العامة، المستويات الأكاديمية والتحصيلية للخريجين، واهتمامات وميول الطلاب..)، مضافاً إلى ما تقدم القفزات الهائلة في النمو السكاني والتحول من المجتمع الصناعي إلى الاقتصاد القائم على المعرفة، وظهور أشكال الاتصال الحديث، والنمو المتسارع في عالم التقنية، والتوجه الجارف نحو العولمة، كل ذلك قد دفع بالسكان لمزيد من التوجه لمؤسسات التعليم العالي بحثاً عن تعلم وتأهيل يمكنهم من مزيد من الانخراط والمشاركة في سوق العمل ومجالات الحياة المتنوعة، مما يتطلب تنمية الوعي لدى قطاع الأعمال ومؤسساته حول أهمية أن تكون سعادة الإنسان والمجتمع محوراً لنشاطه الاقتصادي وليس مجرد الكسب المادي (صحيفة الرياض، الخميس ٨ ذوالقعدة ١٤٢٩هـ – ٦ نوفمبر ٢٠٠٨م – العدد ١٤٧٤٥).

كل ما سبق يجعل قضية القبول موضوعاً يحظى باهتمام المجتمع كله، والنظام التعليمي بفرعيه العام والجامعي،حيث ترى الباحثة ضرورة التوازن بين مخرجات الثانوية العامة والمسارات التعليمية التي تعقبه بحيث يكون هذا التوازن بين التعليم الجامعي والتعليم المهني، وتقوية الشراكة المجتمعية

لبعض مؤسسات التعليم الجامعي ، وزيادة النمو في مجالات الإبداع والابتكار في جميع المجالات التعليمية، والتركيز على رفع مستوى منظومة التعليم ومعالجة التحديات التي تعرقل استيعاب مخرجات التعليم الثانوي في مؤسسات التعليم الجامعي والمهني ،كل ذلك يعمل على تطوير سياسة القبول في جامعات المملكة العربية السعودية، ويعزز التنافس بينها، حيث إن ذلك يمضي بنا إلى التعرف أكثر على القدرة التنافسية في الجامعات، من خلال العرض في المحور القادم.

٢-١-٢القدرة التنافسية للجامعات

٢-١-٢-١ مقدمة:

يشهد العالم في الآونة الأخيرة تطورا كبيرا وهائلاً في شتى المجالات ما جعل التنافس بين المؤسسات والمنظمات ترتفع وتيرته، والذي يهدف بدوره إلى المحافظة على استمرارية المنشأة وتدعيم قدرتها التنافسية في ظل هذا الزخم التنافسي.

ولقد أخذ موضوع تطوير القدرة التنافسية خلال السنوات الأخيرة يحظى باهتمام واسع النطاق على الصعيد العالمي حتى غدا في الوقت الراهن يحتل قائمة صدارة الاهتمامات وأولويات مختلف دول العالم وخاصة النامية منها، ويعزى ذلك إلى مواكبة متطلبات التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم والمتمثلة في ظاهرة العولمة، والاندماج في الاقتصاد العالمي وسياسات الانفتاح وتحرير الأسواق والتكتلات الإقليمية، وانتشار ظاهرة الاندماج بين الشركات والمؤسسات العالمية، إضافة إلى التطورات الهائلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال (علي، ٢٠٠٦م،ص ٣١).

ولقد أصبحت عبارة تنافس وتنافسية ذات وقع متزايد الأهمية في العالم اليوم، وأصبح للتنافس مجالس أو هيئات أو إدارات لها سياسات واستراتيجيات ومؤشرات، وتقدم تقارير لكبار المسؤولين وليس لرجال الأعمال فقط. حتى إن بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية مثلا تعتبر هبوط التنافسية الاقتصادية مثلا أحد العناصر التي تهدد الأمن القومي للبلاد. ولم تعد التنافسية حاجة مقتصرة على الشركات لكي تبقى وتنمو أو الأفراد ليحظوا بفرص العمل، بل باتت حاجة ملحة للدول التي ترغب في استدامة وزيادة مستويات معيشة أفرادها ومشاركتهم في التقدم العلمي (حسين، ٢٠١٢م،ص ١٦٣).

ويقوم التعليم بصفة عامة والجامعي بصفة خاصة بدور محوري في دعم عملية التنمية، فهو مفتاح تطوير القدرة الذاتية، ودعامة أساسية لنشر المعرفة والتحول إلى مجتمع معرفي، وركيزة أساسية لدعم المسؤولية الاجتماعية والانتماء القومي. لذلك ليس يخفي أن الاقتصاد قد أصبح

يعتمد بشكل أساسي على المعرفة، والتي تعمل على إعداد البشر ليكونوا قادرين على استيعاب هذه المعرفة. ولما كانت الجامعات والمراكز البحثية تمارس دوراً كبيراً في إنتاج وتوطين ونشر المعرفة، اجتهدت بعض المؤسسات الأكاديمية والبحثية لوضع بعض المعايير والمؤشرات المتعلقة بأداء الجامعات والمراكز البحثية، لتقييمها من ناحية، وحثها على تحسين وتنمية قدراتها التنافسية من جهة أخرى، سواء على المستوى المحلي أو المستوى العالمي (عبد المجيد وحجازي، ٢٠١٠م، ص ٦٢١).

ويتطلب من منظمات اليوم، التي تعمل في ظل ظروف متغايرة، ومعقدة، ومتسارعة، وفي ظل بيئة تتسم بعدم التأكد والمخاطرة، فضلاً عن المنافسة، خلق بيئة عمل مناسبة لها تمتاز بوضوح فلسفة إدارتها، وخلق وسائل الاتصال الفعالة، لاسيما تلك التي تستند إلى التقنيات الحديثة ونظم المعلومات الإدارية بأنواعها المختلفة والداعمة لها لاتخاذ القرارات المناسبة، فضلاً عن ضرورة تأكيد العمل الجماعي والمسؤولية والمشاركة الجماعية في اتخاذ القرارات، مع وضوح سياسات العمل ومرونتها وواقعيتها، وكذلك في توفير فرص مناسبة للتقدم المهني (الصفار وآخرون، ٢٠٠٩م، ص ٣٥١).

كل هذا وغيره يوفر مناخًا تنظيميًا يساعد المنظمات، على اختلاف أنواعها واختلاف نشاطاتها، على إيجاد نقاط قوة لها للإفادة من الفرص المتاحة في البيئة المحيطة بها، وتجاوز التهديدات التي تواجهها، وذلك من خلال مواكبة التطورات وإجراء التحسينات المستمرة لأدائها، فضلاً عن تقديم الخدمات بسرعة ونوعية تناسب أذواق الزبائن وتؤدي إلى رضاهم (الصفار وآخرون، ٢٠٠٩م، ص ٣٥٨).

إن المنظمة يمكن أن تمتلك أنشطة أو مهارات تقود إلى تطوير ميزة وقدرة تنافسية تمكنها من التنافس بفاعلية، فالمنظمات -في صناعات مختلفة وأوضاع مختلفة وحالات مختلفة- تطور استراتيجياتها الخاصة وما يقابلها من المزايا التنافسية، وهذه النشاطات تشكل الأساس لما يسمى الخيار المحتمل للاستراتيجية التنافسية الذي يعتمد على مقابلة البيئة الخارجية مع نقاط

القوة والضعف الداخلية وهذه المقابلة تضع الأساس لتطوير واختبار استراتيجية المنظمة التنافسية (الصياح، ٢٠٠٦م، ص ١٢٧).

مما سبق ترى الباحثة أن المنظمة أو المؤسسة تصبح متميزة عن غيرها عندما تتسم بجودة عالية يصعب على الآخرين الوصول إليها أو تقليدها، وهذا التنافس أصبح مطلباً مهماً في نظامنا التعليمي بما فيه التعليم الجامعي، بداية من سياسة القبول التي تعدّ مرحلة اختيار للمدخلات، وحتى آخر مرحلة في النظام، وهي الوصول للمخرجات، وتأهيل هؤلاء الطلاب لسوق العمل؛ لترتقي مكانتهم كأفراد من جهة، وترتقي مكانة المجتمع الذي يعيشون فيه من جهة أخرى. وهذا يدفعنا إلى معرفة نشأة القدرة التنافسية وتطويرها من خلال السطور القادمة.

٢-١-٢-٢ نشأة القدرة التنافسية وتطورها:

بدأ مفهوم القدرة التنافسية يشغل حيزاً ومكانة مهمة في مجالي الإدارة الاستراتيجية واقتصاديات الأعمال، فهي تمثل العنصر الاستراتيجي الحرج الذي يقدم فرصة جوهرية لكي تحقق المؤسسة بشكل عام ربحية متواصلة بالمقارنة مع منافسيها، وترجع بدايات هذا المفهوم إلي الثمانينيات حيث بدأت فكرة القدرة التنافسية في الانتشار والتوسع وخاصة بعد ظهور كتابات "مايكل بورتر" (porter) أستاذ الإدارة الاستراتيجية بجامعة هارفارد بشأن استراتيجية التنافسية١٩٨٠، ١٩٨٥، ١٩٩٠، ويعتمد هذا المفهوم على نقطة أساسية وهي أن العامل الأكثر أهمية والمحدد لنجاح منظمة الأعمال (المؤسسة بشكل عام) هو الموقف التنافسي لها في النشاط الذي تعمل به (المحمد، ٢٠١٠م، ص٣).

وحيث إن ذلك لا يكون إلا من خلال تتبع التغيرات التي طرأت على النموذج الإداري للمؤسسة بشكل عام وتحليل المنافسة وذلك خلال ثلاث فترات هامة (James A. Balaclava: PP. 12- 13):

أ. **نموذج المنافسة خلال السبعينيات (paradigm The 1970s Competitive):**

خلال فترة السبعينيات كان نجاح الأعمال يرتبط بشكل متزايد بالقدرة على تحقيق النمو في

السوق، والقدرة على تحقيق أكبر حصص سوقية ممكنة، وذلك من أجل تحقيق الريادة في السوق، بالإضافة إلى الاهتمام الشديد بعوامل كلٍ من المبيعات والأرباح كمؤشرات للنجاح، ولم يكن هناك أي اهتمام بمفهوم الجودة كعاملٍ مهم في تحقيق النجاح في بيئة الأعمال التنافسية.

ب. **نموذج المنافسة خلال الثمانينيات (The 1980s Competitive Paradigm):** من أهم سمات هذه المرحلة من تاريخ التحليل التنافسي هو صياغة وتشكيل الاستراتيجيات الثلاث نحو القدرة التنافسية المعروفة باسم الاستراتيجيات الشاملة (generic strategies) وهذه الاستراتيجيات هي (١):

١) تحقيق الزيادة من خلال تقليل التكاليف (Cost Leadership).

٢) استراتيجية التمايز(Differentiation): والمقصود بها، تمايز المنتجات أو الخدمات بحيث تتميز عن مثيلاتها مما ينتجه المنافسون ويطرحونه في الأسواق، وقد يتحقق التمايز من مصادر متنوعة منها الصورة الذهنية عن العلامة التجارية (image brand) وتطوير المنتج، وولاء الزبون، وشبكات التوزيع.

٣) استراتيجية التركيز(Focus): وتتعلق هذه الاستراتيجية بتجزئة السوق، حيث يجري التركيز على أجزاء سوقية محددة بشكل أكثر فاعلية من المنافسين.

ويتضح من ذلك أن نجاح المؤسسة في تحقيق القدرة التنافسية بفترة الثمانينيات كان يعتمد على ثلاثة عوامل، هي: خفض التكاليف، وتمايز المنتج، وتجزئة السوق. ولكن لم يكن التركيز على حاجات ورغبات المشتركين من المبادئ الهامة في الاستراتيجيات التنافسية.

(١) هذه الاستراتيجيات قام بتشكيلها العالم مايكل بورتر، حيث قدم بورتر هذه الاستراتيجيات في كتابيه الموسومون بالاستراتيجية التنافسية عام ١٩٨٠، والميزة التنافسية عام ١٩٨٥

ج. نموذج المنافسة خلال التسعينيات(paradigm The 1990s competitive): يعتبر عقد التسعينيات ذا أهمية خاصة من حيث التركيز على مفهوم التوجه الاستراتيجي نحو القدرة التنافسية كسلاح تنافسي في المؤسسة، حيث إن منظور الإدارة الاستراتيجية كان له الأثر العميق على استراتيجيات هذه الفترة، وذلك لأن تحقيق مفهوم التوجه الاستراتيجي نحو القدرة التنافسية يؤدي إلى خلق فرص للمؤسسة لتحتل موقعا قويا بين منافسيها، وإن الإدارة الاستراتيجية لا تقتصر على وضع المؤسسة في مستوى تنافسي مختلف عن نظيراتها من المؤسسات الأخرى، ولكنها أيضاً تقدم خيارات استراتيجية تساعد المؤسسة على النجاح بشكل مستمر.

إذن: فإن عقد التسعينيات يشكل نقطة تحول في الاهتمام بالإدارة الاستراتيجية، التي صارت واحدةً من أهم الاستراتيجيات التنافسية؛ وذلك بسبب ضغوط المنافسة على الصعيدين المحلي والدولي.

ومن هنا بدأ الاهتمام بتحقيق القدرة التنافسية، حيث أصدر المجلس الأمريكي للقدرة التنافسية تقريراً عام ١٩٩١م، يشير فيه إلى أن معظم المؤسسات التي تكافح من أجل تحقيق الريادة في ظل المنافسة القوية، تقوم بتبني مفهوم وفلسفة الإدارة الاستراتيجية (المدهون، ١٩٩٩م، ص ٧١).

والجدير بالذكر أن القدرة التنافسية لم تعد تتعلق بالتكنولوجيا أو الموارد أو الحجم أو التوسع فقط، ولكنها تتعلق أيضاً بالأفكار، لذلك فإن النموذج الجديد لدراسة المنافسة يقوم على المنافسة بالمعرفة والمعلومات والأفكار (غراب، ١٩٩٥م،ص ٥٤).

وهذا يجعلنا نشعر بقيمة وأهمية القدرة التنافسية في مؤسساتنا جميعاً بلا استثناء، ما يقودنا إلى استعراض مفهوم القدرة التنافسية وذلك من خلال السطور القادمة.

٢-١-٢-٣ مفهوم القدرة التنافسية:

قبل الشروع في تعريف القدرة التنافسية فإنه ينبغي الأخذ في الاعتبار أن مصطلح القدرة التنافسية يعد أحد المصطلحات المعقدة التي تمت مناقشتها على نطاق واسع في العديد من الأدبيات النظرية، وبالرغم من وجود العديد من الطرق التي تم الاعتماد عليها في تعريف القدرة التنافسية على المستوى التنظيمي إلا أنه لم يتم التوصل إلى تعريف موحد لذلك المصطلح على المستوى العالمي (Manole, Nisipeanu & Decuseară, 2014,p. 114). وتأكيدًا على الفكرة السابق ذكرها يؤكد "ميسزتال وميسزتال" (Misztal & Misztal ,2009,p. 22)على أن القدرة التنافسية تعني الكثير من الأشياء للعديد من الأشخاص ومن ثم فإنه ينبغي التمييز ما بين التنافسية على مستوى العاملين، والتنافسية على المستوى التنظيمي، والتنافسية على المستوى الصناعي، وأخيرًا التنافسية على مستوى الدولة.

ويعرف "فيلو" (FILÓ ,2007,p. 324) القدرة التنافسية على أنها القدرة على اكتساب والاحتفاظ بمكانة مميزة في السوق، وزيادة النصيب السوقي، وتحسين معدلات الربحية، والقدرة على النجاح من الناحية التجارية.

ويشير "أوميرزل وجوليف" (Omerzel & Gulev ,2011,p. 340) في تعريفه للقدرة التنافسية على أنه قدرة المواطنين في دولة معينة على تحسين مستوى المعيشة والعمل على رفعه.

ويؤكد "لينجيل" (Lengyel ,2009,p. 21) على أن مصطلح القدرة التنافسية يعني النمو الاقتصادي الذي يكون مدفوعًا بالإنتاجية الكبيرة وارتفاع معدلات التوظيف.

ويعرف "كولاسينسكي" (Kolasiński ,2012,p. 86) القدرة التنافسية على أنها كافة العوامل، والسياسات التي من شأنها تحديد مستويات الإنتاجية في الدول، وهنا نجد أن الإنتاجية الخاصة بالنظام الاقتصادي تسهم في تحديد درجة الاستدامة والازدهار الخاص

بالدولة، وعليه فإنه يمكن القول بأن كلما زادت معدلات الاقتصاديات التنافسية كلما تحسن مستوى الدخل الخاص بالمواطنين بداخل مجتمع معين. وتتضمن المنافسة في البيئات التنظيمية:

١. بيع المنتجات مع تحقيق أرباح سواء كان ذلك على مستوى السوق المحلي أو العالمي.

٢. التنسيق ما بين الدخل والعمالة.

٣. دفع الأموال في ضوء الأسعار الخاصة بالمنافسين.

٤. التأكيد على عمليات الابتكار المستمر.

٥. تعزيز وتحسين العمليات الخاصة بالقيمة المضافة.

ويمكن النظر إلى القدرة التنافسية على أنها القدرة على توفير منتجات وخدمات بطريقة أكثر كفاءة وفاعلية مقارنة بما يتم تقديمه من جانب الشركات الأخرى التي تعمل في نفس المجال (Dachyar & Dewi, 2015,p. 2).

كما تعرف القدرة التنافسية على أنها قدرة الكيان التنظيمي على المنافسة، حيثما يمكن القول بأن مصطلح التنافسية يمكن استخدامه من أجل وصف الوضع الحالي والتطلعات المستقبلية، وهنا نجد أن الوضع الحالي عادة ما يتم الاستعانة به في توضيح مستوى الكفاءة والفاعلية الخاصة بالبيئة التنظيمية في تحقيق الأهداف التنافسية التي تسعى في الوصول إليها، أما التطلعات المستقبلية فعادة ما يتم بلورتها في ضوء الاستدامة الخاصة بالوضع الحالي (Aschalew, 2015,p. 9).

ويمكن التطرق إلى تعريف القدرة التنافسية من مستويين أساسيين **وهما المستوى الاقتصادي الجزئي** والذي يعني القدرة الخاصة بالبيئات التنظيمية على التنافس، وزيادة مستويات الربحية والنمو، وعادة ما يعتمد ذلك النوع من القدرة التنافسية على الأسعار، والتصميم، والجودة، ووقت التسليم، والمدى والتنوع الخاص بالمنتجات، والابتكار في المنتجات الجديدة. أما على **المستوى الاقتصادي الكلي** فإننا نجد أن القدرة التنافسية تشير إلى القدرة على توفير منتجات قادرة على الإيفاء باحتياجات الأسواق المحلية والدولية (Government of Guyana, 2006, 17).

واتفاقًا مع وجهة النظر السابق عرضها يمكن تعريف القدرة التنافسية على أنها القدرة على توفير منتجات وخدمات قادرة على المنافسة الدولية، وبالشكل الذي يساعد على زيادة الناتج المحلي الإجمالي (MPO, 2011,p. 4).

كذلك يمكن التطرق إلى تعريف القدرة التنافسية على أنها القدرة في الحصول على مواقع متميزة في ظل الأسواق العالمية، وكذلك القدرة على الصمود أمام الشركات الفردية (Nagy, 2015,p. 278).

ويرى "كريتسينجر" (Cretsinger ,2003,p. 6) أن مصطلح القدرة التنافسية عادة ما يتم الاستعانة به من أجل وصف الطبيعة التنافسية في البيئة التعليمية (سواء أكان ذلك على مستوى البيئة المدرسية أم الجامعية) بين الأفراد وبعضهم أو بين الأقران وبعضهم.

كما يمكن التطرق إلى تعريف القدرة التنافسية على أنها القدرة على إنتاج المنتجات والخدمات المناسبة بأسعار مناسبة وفي الوقت المناسب وبمستويات الجودة الملائمة، أو بعبارة أخرى فإنه يمكن القول بأن القدرة التنافسية تعني القدرة على الإيفاء بالاحتياجات الخاصة بالعملاء بطريقة أكثر كفاءة وأكثر فاعلية مقارنة بما يتم تقديمه من قبل منظمات أخرى (Thompson & Ward, 2005,p. 3).

يعد امتلاك ميزة وقدرة تنافسية وتطويرها هدفاً أساسياً تسعى إليه كل منظمات الأعمال في ظل التحولات والمتغيرات المتسارعة للبيئة المحيطة، وتزايد حدة المنافسة. ورغم تعدد مفاهيمها إلا أن Michael Porter يعد أول من وضع نظرية الميزة التنافسية وصمم نموذجا لقياس القدرة التنافسية يستند على المتغيرات الجزئية للاقتصاد معتبراً أن التنافس يتم بين المؤسسات (خان وشنافي، ٢٠٠٩م، ص ٢١٩).

إن عبارة التنافسية تثير جدلاً كبيراً نظراً لعدم ضبط المفهوم إلى درجة أن يصبح في الكثير من الأحيان مظلة لطيفٍ واسع من السياسيات. وينعكس هذا الاتساع في المؤشرات المستعملة التي تكاد تشمل كل نشاط الاقتصاد والمجتمع. وقد حصل تحول في المفاهيم من مفهوم الميزة النسبية التقليدية التي تمتلكه السلعة أو الخدمة المعلن عنها كالمواد الأولية المكونة لها أو انتشاراها

الجغرافي والتي تسمح لها بإنتاج رخيص تنافسي، والانتقال إلى مفهوم الميزة التنافسية التي تعني عدم حاجة السلعة أو الخدمة لميزة تنافسية تقليدية ولكن بالاعتماد على أمور أخرى كالتكنولوجيا والعنصر الفكري في الإنتاج، ونوعية الإنتاج، وفهم احتياجات ورغبات المستهلك (عبد الرازق، ٢٠١٢م،ص ٥).

ولقد استحوذ مفهوم التنافسية على اهتمام العديد من الخبراء والأكاديميين والمنظمات والهيئات، علاوة على الدول والشركات خلال العقدين الأخيرين، وباتت التنافسية غاية يسعى الجميع لتحقيقها بقصد رفع مستوى معيشة الفرد وتحقيق الرفاهية إذ تعتبر التنافسية مؤشرا للقوة للشركة أو للقطاع أو للدولة، كما يعد مفهوم التنافسية أحد أكثر المفاهيم ديناميكية والذي شهد تغيرا ملفتاً للنظر في ظل التحولات والتغيرات المتسارعة في العالم (الهيتي، ٢٠١٣م، ص ٥٢).

وليس هناك من يوفر تعريف متفق عليه لمفهوم المنافسة، الأمر الذي يعني أن تعبير المنافسة يوحي بمعانٍ كثيرة للعديد من المهتمين به. فالبعض يربط المفهوم بالتكلفة المنخفضة أو بسعر الصرف، والبعض الآخر يربطه بالقيادة التقنية أو معدل النمو والإنتاجية أو بميزان التجارة الخارجية. وفي بعض الأحيان لا يكون النقاش حول الأوضاع الراهنة للاقتصاد، بل حول سلوك المتعاملين على أساس ارتباط مفهوم المنافسة بالتسابق أو الخصومة (ابن جليلي، ٢٠٠٩م، ص ٤).

ولقد ظهر مصطلح التنافسية في بداية الأمر في مجالي الاقتصاد وإدارة الأعمال، ثم بعد ذلك انتقل إلى المجال التعليمي وأصبح متداولاً في المؤسسات التعليمية الجامعية وقبل الجامعية، ولذا فمن الملاحظ أن رجال التربية لم يحيدوا كثيراً في مفهومهم للتنافسية في المؤسسات التعليمية عن مفهومها بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية، وذلك على اعتبار أن المدرسة أو الجامعة ما هي إلا مؤسسة ولكنها مؤسسة تعليمية منتجاتها تتعلق بقدرات ومهارات البشر وكذلك تتعلق

باحتياجات المجتمع ومتطلباته من هذه المؤسسة ومن هؤلاء المتخرجين منها (أبو سعدة ورضوان وعلام، ٢٠١٤م، ص ٨٢).

إن مفهوم القدرة التنافسية بالنسبة للجامعات والمراكز البحثية والعلمية العربية يرتبط بتوافر مجموعة من الموارد المادية والبشرية والمهارات التقنية، بحيث يمكن لهذه الجامعات استخدامها واستثمارها في تكوين وتأهيل وتخريج كوادر علمية وبحثية متمايزة، ومن ثم تلبي احتياجات الأسواق المحلية والعالمية وتحقق منافع أكثر من الجامعات المنافسة لها في الأسواق الخارجية، مما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي (عبد المجيد وحجازي، ٢٠١٠م، ص ٦٢٣).

ويعرف عبد العزيز (٢٠١٦م، ص ٤٠٣) القدرة التنافسية بأنها "المجال الذي يحقق للمؤسسة أو المنظمة قدرة تنافسية أعلي من منافسيها في استغلال جوانب القوة والفرص المتاحة فيها للحد من جوانب الضعف وتقليل أثر التهديدات، والدخول في منافسة مع المؤسسات الأخرى، وتنبع الميزة التنافسية أو القدرة التنافسية للمؤسسات أو المنظمات من خلال قدرتها على استغلال مواردها البشرية والطبيعية في تحقيق ميزة تنافسية تتعلق بالجودة أو استخدام التكنولوجيا أو الابتكار والتطوير".

ويعرف صادق (٢٠١٥م، ص١٥٥٦) القدرة التنافسية بأنها "قدرة المنظمة على إنتاج خدمات تحظى برضا المستفيدين وفوق ما تقدمة المنظمات الأخرى بشرط أن تتميز تلك الخدمات بالتكلفة الأقل والجودة العالية والتجديد والابتكار وتتوقف القدرة التنافسية على مهارة العاملين بالمنظمة وإدارتها ومدى توافر مواردها".

ويعرف أبو الحاج (٢٠١٣م، ص٣٠) القدرة التنافسية بأنها "قدرة المؤسسات على النمو المستدام في ظل بيئة منفتحة ومتسمة بالتزاحم والنفاذ إلى الأسواق الخارجية بمنتجات عالية الجودة وبأقل التكاليف وتحقيق هذه القدرة يتطلب توظيف إمكانيات مالية وهيكلية وفكرية

وتكنولوجية التي تهدف إلى تحسين أداء المؤسسات في أغلب مناحيها خاصة تلك المؤثرة على الإنتاجية والقدرة على إنتاج السلع والخدمات ذات جودة عالية".

ويرى العازمي (٢٠١٢م، ص ٢٥) أن القدرة التنافسية هي "المجال الذي تتمتع فيه المؤسسة بقدرة أعلى من منافسيها في رصد الفرص الخارجية أو الحد من أثر التهديدات، بإتباع قواعد ومعايير وبدرجة عالية من التطبيق، وتنبع القدرة التنافسية من قدرة المؤسسة على فعل شيء أفضل من المنافسين لها ويعطيها تفوقا تنافسيا عليهم في السوق، وبما يحقق لها حصة سوقية أكبر".

ويعرف إبراهيم (٢٠١١م، ص ١٠١) القدرة التنافسية بأنها "قدرة المؤسسة في الحصول على مركز تنافسي بالنسبة للمؤسسات الأخرى المنافسة لها سواء على المستوى المحلى أو الأجنبي، التي تعمل معها في نفس النشاط، ومدى استطاعتها على تنفيذ استراتيجيات تمكنها من المتابعة المستمرة لهؤلاء المنافسين".

ويعرف خاطر (٢٠١١م، ص٣٠١) القدرة التنافسية بأنها "قدرة المنظمة على تقديم منتجات وخدمات جيدة تتميز بدرجة مرتفعة من الجودة بصفة عامة والجودة البيئية بصفة خاصة، وبتكلفة أقل أو تتساوي مع تكلفة المنافسين وفي الوقت المناسب وبما يضمن لها تحقيق ميزة تنافسية متواصلة".

وتعرف سعيد (٢٠١٠م، ص ٦٢) القدرة التنافسية بأنها "قدرة المنظمة على استغلال مواردها المتاحة- الموارد البشرية- المعلوماتية- الإمكانات المادية والمالية- بهدف تقديم منتج متميز يفوق المنتجات التي يقدمها المنافسين".

عرف الدهدار (٢٠٠٦م، ص ٩٥) القدرة التنافسية على أنها "مجموعة المتغيرات المرتبطة بالجودة والتجديد والكفاءة والتحسين المستمر والتخطيط الاستراتيجي والاهتمام بالعنصر البشري والتكنولوجيا التي تُكسب المؤسسة قدرة على مواجهة حدة المنافسة في المجتمع، ومن

خلال تقديم قيم إضافية للطلبة مثل الخدمة المناسبة، والجودة العالية، والاستجابة لحاجات الطلبة وغير ذلك من القيم الإضافية للطلاب".

ويعرف مُحَمَّد (٢٠١٠م، ص ٢٨) القدرة التنافسية بأنها "القدرة على تزويد العمل بمنتج أو خدمة بشكل أكثر كفاءة وفاعلية من المنافسين في السوق، أو المهارة والتقنية التي تتيح للمنشأة تقديم قيمة ومنافع للعملاء تفوق ما يقدمه لهم المنافسون وهو ما يتطلب رفع إنتاجية الأفراد ورأس المال والتكنولوجيا".

وتعرف التنافسية على أنها الأداء الحالي والكامن في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض لمزاحمة، وهناك تمييز بين التنافسية الجارية والكامنة، حيث تعني التنافسية الجارية الأداء الجاري والعوامل التي تؤثر فيه مثل الأسواق ومناخ الأعمال، بينما تعني التنافسية الكامنة القدرات بعيدة الأثر في التنافسية التي تشكل البنية التحتية التي تضمن استمرار القدرة التنافسية (أحمد، ٢٠٠٧م، ص ٢٦).

ويعرف عيسى (٢٠٠٦م، ص ١٨) القدرة التنافسية بأنها "مجموع العناصر والعوامل التي تقوم المنظمة أو الدولة من خلالها برفع قدرتها على تحسين مستويات الإنتاجية الكلية وإنتاجية العمل، من خلال أعمال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وأنشطة التحديث وإدخال التحسينات والتجديدات والابتكارات الإنتاجية، ورفع مستوى العمل علماً وتعليماً ومعرفة وتأهيلاً وتجهيز البنى الأساسية واكتساب المنشآت الإنتاجية لقدرات التطوير الذاتي".

وبناء على ما سبق يمكن تعريف القدرة التنافسية على أنها "قدرة المنظمة على وضع الخطط والاستراتيجيات التي تمكنها من إحداث التنمية المستدامة التي تضمن لها البقاء والاستمرارية في ظل البيئة التنافسية التي هي موجودة فيها.

٢-١-٢-٤- أهدف تحقيق القدرة التنافسية في الجامعات.

كما سبق الإشارة فإنه القدرة التنافسية تعمل على توفير الظروف المناسبة من أجل السماح للمنظمات وكذلك للأفراد بالنمو والازدهار الاقتصادي مع الأخذ في الاعتبار تعزيز القيم

الاجتماعية، وكوننا نعيش في فترة انتقالية من التنمية الاقتصادية، والنمو الاقتصادي، والتقدم الاجتماعي، والتطور على مستوى العلوم والتكنولوجيا؛ فإنه ينبغي الاعتماد على القدرة التنافسية بصورة كبيرة (Alberta Economic Development Authority, 2014,p. 7).

كما تعتبر القدرة التنافسية الأكاديمية واحدة من أهم القضايا التي شهدت اهتمامًا متزايدًا على مستوى النظم التعليمية (Cretsinger, 2003,p. 25). ولقد أضحى موضوع القدرة التنافسية أحد أبرز الموضوعات التي يتم مناقشتها في هذه الآونة على مستوى بيئات التعليم العالي؛ حيث نجد أن هناك العديد من أشكال المنافسة، سواء أكان ذلك على مستوى الطلاب وبعضهم، أم على مستوى المعلمين، أم على مستوى البحث والتطوير، وأيضًا فيما يتعلق بالموارد المالية اللازمة للتعليم (Tamándl & Nagy, 2013, p.1126).

وعند الحديث عن القدرة التنافسية لبيئات التعليم العالي فإننا نجد أنها أحد النظم المعيارية العالمية التي يتم الاعتماد عليها في تصنيف أفضل الجامعات، سواء أكان ذلك على المستوى المحلي أم العالمي بالاعتماد على المخرجات الخاصة بالعملية البحثية (Jackson, 2015,p. 16).

وقد ذكر(الشنواني، ٢٠٠٠م، ص١٣٠) **أهم أهداف تحقيق القدرة التنافسية** فيما يلي:

١. **تحقيق درجة عالية من الكفاية** بمعنى أن تحقق المؤسسة نشاطها وأعمالها بأقل مستوى ممكن من التكاليف، وفي ظل التطور التكنولوجي المسموح به، فالتنافسية تساهم في بقاء المؤسسات الأكثر كفاءة.
٢. **التطور والتحسين المستمر للأداء:** من خلال التركيز على تحقيق الإبداعات التكنولوجية والابتكارات، والتي تكون تكلفتها مرتفعة نسبيًا، إلا أنها صعبة المحاكاة من قبل المؤسسات المنافسة.
٣. **الحصول على نمط مفيد للأرباح:** إذ تتمكن المؤسسات ذات الكفاءة الأعلى والأكثر تطورًا من تعظيم أرباحها، فالأرباح تعد مكافأة المؤسسة عن تميزها وتفوقها في أدائها.

أما فيما يتعلق بأهم **أهداف تحقيق القدرة التنافسية في الجامعات** فقد ذكر كلاً من (أبودية، ٢٠١١م، ص ٣٨) و(عبد المهدي، ٢٠١٤م، ص٣٣) عدداً من الأهداف أهمها:

١) تحويل الطالب من طالب محلي إلى طالب عالمي، وتحول الجامعات من الأداء التقليدي إلى أداء مخطط يستهدف تنمية الطلاب ومهاراتهم.

٢) رفع كفاءة الموارد البشرية المؤهلة للعمل في المنظمات العامة مستقبلا.

٣) نشر ثقافة الإبداع والتميز في التعليم الجامعي.

٤) تطوير بنية التعليم الداعمة للتميز والإبداع العلمي من خلال تبني طرق تحسين التدريس الحديثة وأساليبه.

٥) تحسين ممارسات التعليم الجامعي من خلال دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٦) دعم البحوث العلمية في مجال تطوير التعلم والتعليم.

وبالأخذ في الاعتبار مستويات التعقيد والديناميكية التي تمر بها بيئات التعليم العالي في هذه الآونة؛ فقد فرضت تلك الأمور على هذه المؤسسات ضرورة التفكير في الكيفية التي يمكن من خلالها الإيفاء بالاحتياجات الحالية والمستقبلية الخاصة بالدولة، سواء أكان ذلك على مستوى سوق العمل، أم كان ذلك على مستوى المنافسة بين مؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة (Štimac & Šimić, 2012,p. 1). ومن ثم فإن العديد من البيئات التنظيمية والمؤسسات البحثية والجامعات قد بدأت في وضع عدد من الأهداف لتحقيقها مثل بناء الاقتصاديات القائمة على المعرفة والابتكار، وجذب استثمارات مباشرة أجنبية، وبناء القدرة البحثية، وزيادة القدرة التنافسية الخاصة بها (Knight, 2014,p. 87).

ويمكن القول بأن التعليم الجامعي يعتبر ذا أهمية كبرى وبخاصة عند الحديث عن القدرة التنافسية الاقتصادية الخاصة بأي مجتمع من المجتمعات؛ حيث نجد أن مؤسسات التعليم الجامعي تسعى إلى توليد المعرفة وتطوير الخبرات والمهارات التي تساعد على تمكين الأفراد من تحقيق الأهداف الشخصية، وأن يكونوا ذات قيمة في المجتمع، ولقد أضحت مؤسسات التعليم الجامعي أكثر

تنافسية سواء أكان ذلك على مستوى الطلاب، أو أعضاء هيئة التدريس، أو الموارد الخاصة بالبيئة الجامعية، وعند الحديث عن التنمية الاقتصادية فإننا نجد أن التعليم الجامعي يساعد على تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية من خلال التأكيد على رأس المال البشري، والتأكيد على دور الجامعات في إعداد الأفراد المتعلمين الأكثر كفاءة والأكثر مهارة في بيئة العمل، ومن ثم فإنه يمكن القول بأن التعليم العالي يسهم وبصورة أساسية في تعزيز القدرة التنافسية الخاصة بالدولة من خلال تنمية رأس المال البشري الذي من شأنه أن يساعد على زيادة العائد الاقتصادي في المستقبل عن طريق تحسين إنتاجية العمل (Bauk & Jusufranic, 2014,p. 26).

فبدون القدرة تنافسية لا يمكن أن تحافظ المؤسسة على بقائها، لأن القدرة التنافسية تُعبّر عن تمكن المؤسسة من التميز بالمقارنة مع منافسيها بما يسمح لها بامتلاك مركز قوي في ظل بيئتها التنافسية. وحيث إن لكل منظمة أو مؤسسة تنوي النجاح والتفرد، سلسلة من المعايير والأسس التي تساعدها على الضبط والمنافسة والبقاء، وهذا ما سوف نتطرق له في السطور القادمة.

٢-١-٢-٥- معايير وأسس القدرة التنافسية:

حيث يرى أبو سعدة وآخرون (٢٠١٤م، ص ص ٨٣- ٨٤) أن مفهوم القدرة التنافسية يستند على مجموعة من الأسس هي:

١. أنها تعني التميز غير المسبوق على المنافسين الآخرين مع الاستمرار في ذلك.
٢. أن تنافسية التعليم الجامعي ترتبط بالمجتمع ارتباطاً وثيقاً وتقاس بمدى تلبية الجامعة لحاجات ومتطلبات المجتمع.
٣. أنها تعني إعداد مواطن يمكنه العمل في الأسواق العالمية والدولية.
٤. أنها تعني التطوير والتجديد المستمر لقدرات وإمكانيات المنظمة، والاعتماد على نوعية الخريج ومدى تسلحه بمهارات القرن الحادي والعشرون.

٥. أنها تعتمد على تقديم خدمات تعليمية وبحثية ومجتمعية عالية الجودة بل أنها تعتمد على الجودة في كل مكونات مجتمع الجامعة من برامج دراسية وهيئة تدريسية ومعامل ومكتبات وإدارة وتسويق وغيرها.

٦. أنها تقوم على أساس مكانة المؤسسة- الجامعة- بين المؤسسات العالمية فضلا عن المحلية.

٧. أن تعزيز القدرة التنافسية للجامعات يصب في صالح أطراف عديدة هي الطلاب وأصحاب الأعمال والشركات والجامعات والاقتصاد القومي ككل.

ويرى الشيباني (٢٠١٣م، ص ٤٢) تعدد **معايير القدرة التنافسية** والتي يمكن اعتبارها من جهة أخرى أحد مؤشرات جودة الإدارة، ويمكن ذكر أهم المعايير فيما يلي:

١. مدى تبني مفهوم وأسلوب إدارة الجودة الشاملة.

٢. مدى الاهتمام بالتدريب المستمر للعاملين وحجم المخصصات التي ترصد لذلك.

٣. مدى الاهتمام ببحوث التطوير.

٤. مدى زرع وتنمية روح الفريق الواحد على مختلف مستويات المؤسسة.

٥. القدرة على التعامل مع المتغيرات البيئية المحلية والعالمية.

كما ترتبط القدرة التنافسية بعوامل أساسية تتعلق بالإنتاجية، والقيمة، والجودة، إلا أن متطلبات المنافسة الحالية أدت إلى ظهور معايير جديدة ينبغي على الجميع احترامها للحفاظ على مكانتها الاقتصادية، حيث **تتكون القدرة التنافسية من عنصرين أساسيين:**

يتمثل الأول في مدى التميز على المنافسين في الجودة أو السعر أو توقيت التسليم أو خدمات بعد البيع، يضاف إلى ذلك بخصوص الجامعات خاصة مدى الابتكار والقدرة على التغيير السريع الفاعل.

أما العنصر الثاني فهو القدرة على تلبية احتياجات العميل بطريقة سريعة تزيد من رضاه وتضمن ولاءه (مصطفى، ٢٠٠١م، ص ٣).

٢-١-٢-٦- خصائص القدرة التنافسية:

عند الحديث عن خصائص الميزة أو القدرة التنافسية لابد من التركيز في المقام الأول على مسألة ديمومة هذه الميزة وبقائها، فالميزة تنتهي بمجرد قدرة المنافسين على تقلديها أو محاكاة ما تستند إليه، وإذا ما أرادت المنظمة أن تحافظ على هذه الميزة بجعلها أكثر استمرارية، فيجب عليها تبني استراتيجيات تجعل عملية الميزة التنافسية التي قامت ببنائها شديدة الصعوبة ومرتفعة التكلفة بالنسبة للمنافسين ويمكن تلخيص خصائص وصفات الميزة التنافسية كما يلي (عمر، ٢٠١٣م، ص٣٠٠) والعازمي (٢٠١٢م، ص ٢٧):

أنها نسبية، أي تحقق بالمقارنة بين المنافسين وليست مطلقة.

أنها تؤدي إلى التفوق والأفضلية للمنظمة على المنظمات المنافسة.

أنها تنبع من داخل المنظمة وتحقق قيمة لها.

أنها تنعكس على كفاءة أداء المنظمة لأنشطتها، أو في قيمة ما تقدمة للمشترين أو كليهما.

أنها تتحقق لمدة طويلة ولا تزول بسرعة عندما يتم تطويرها أو تجديدها.

يرى أبو سعدة وآخرون (٢٠١٤م، ص ص ٨٤- ٨٥) أن القدرة التنافسية تستند على مجموعة من الخصائص الأساسية هي:

١) أنها تعتمد على المواجهة الشاملة بين المنظمات: بمعني أن المنافسة لا تنحصر في مواجهة سلعة بأخرى أو منتج بآخر ولكنها تمتد لتشمل كل إمكانيات وقدرات المنظمة المنتجة للسلعة لتواجه بها كل إمكانيات وقدرات المنظمة المنتجة للسلعة المنافسة، وهذا يؤكد ضرورة التكامل بين جميع القدرات المكونة للمنظمة والتي تتشكل منها القدرة التنافسية.

٢) التنسيق والترابط: تعتمد القدرة التنافسية على التنسيق والترابط بين أجزاء المنظمة لتكوين كتلة متكاملة من الموارد والإمكانيات والقدرات التي يتم توظيفها جميعاً لتحقيق قدرة تنافسية أعلى من مواجهة الموارد والإمكانيات والقدرات التي يحشدها المنافسين لها.

٣) المثابرة: حيث تفرض التنافسية مبدأ النفس الطويل والمثابرة من أجل إحداث تأثير عميق لتعظيم قدرة المنظمة في الفرص المستقبلية، فرص لا تحتاج فقط لعامل السرعة والقدرة على الضغط في الوقت لضمان الوصول إلى العميل قبل المنافسين، ولكنها تحتاج أيضا إلى استثمار الوقت الطويل لتكوين القدرات الجديدة التي يستغرق ابتكارها وتطويرها ووضعها موضع التنفيذ فترات طويلة نسبياً.

وترى الباحثة أن خصائص القدرة التنافسية لابد أن ترتبط بالجودة فيما يتعلق بكل خاصية من الخصائص المرتبطة بالمؤسسات والمنظمات بشكل عام ومؤسسات التعليم الجامعي بشكل خاص وذلك لكي تؤدي القدرة التنافسية الغرض المتوقع منها على أكمل وجهّ، ويلزمنا بعد التعرف على أهم خصائص القدرة التنافسية التعرف أيضاّ على المبادئ التي تعتمد عليها هذه الميزة، وذلك من خلال استعراضها في السطور القادمة.

٢-١-٢-٧- مبادئ القدرة التنافسية:

إن للقدرة التنافسية مبادئ عامة تعتمد عليها في سيرها نحو التفرد تنطلق هذه المبادئ من إحساس المنظمة أو المؤسسة بحجم المنافسة المتواجدة في المجال الذي تنافس فيه، حيث ذهب حسين (٢٠١٢م، ص ص ١٧٢- ١٧٤) إلى القول: إن من مبادئ القدرة التنافسية:

١- **التبسيط:** حيث تهدف إلى خفض الفاقد في كافة صورة ومجالاته من خلال خفض مدخلات النشاط مع الحفاظ على مستوى مخرجاته ويتحقق ذلك بالتعامل مع متطلبات إنتاج أقل تكلفة وحسن التعامل مع الموارد المختلفة.

٢- **التقدم التكنولوجي:** ويسير في ثلاثة اتجاهات: (تقديم منتجات جديدة أقل سعر وأعلى كفاءة، ومكينة تكنولوجيا التشغيل باستخدام الحكم الآلي والكمبيوتر لتحسين دقة التشغيل، وتوظيف تقنيات إدارة متقدمة مثل مراقبة الجودة وتحسين العمليات).

٣- **التخصيص**: وله طريقان: (تركيز مجال الأعمال في نطاق محدد وتوجيه كافة الموارد لهذا النطاق مثل التخصص في صناعة واحدة، وتقسيم العمل إلى أجزاء وتخصيص فرد أو مجموعة أفراد لكل جزء وتختلف المؤسسات فيما بينها في تنفيذ هذا المنهج).

٤- **تراكم الخبرات**: يعتمد هذا المبدأ على تراكم الخبرات عن كل المجالات والأنشطة التي تؤدي إلى أداء المهام بسرعة أعلى وجودة أفضل وتكلفة أقل، ازدياد فرص التطوير والتحسين والابتكارات، ودعم مبادئ القدرة التنافسية الأخرى مثل التبسيط والتنميط والتقدم التكنولوجي.

وترى الباحثة أن هذه المبادئ التي تقوم عليها القدرة التنافسية تقودنا إلى الشعور بأهمية القدرة التنافسية للمنظمات والمؤسسات بما فيها مؤسسات التعليم الجامعي وخاصة سياسة القبول التي تعدُّ مرحلة مهمة تعتمد عليها المخرجات التي يعتمد عليها المجتمع في بناءه وتطويره، ومن هنا سوف نتطرق لأهمية القدرة التنافسية في السطور القادمة.

٢-١-٢-٨-أهمية القدرة التنافسية:

إن سعى المؤسسات نحو امتلاك القدرة التنافسية يعد هدفاً جوهرياً في جميع المؤسسات باختلاف أهدافها وأنواعها في ظل التحديات التي تلقي بظلالها على العالم الحديث.

وذلك لأن بقاء هذه الأخيرة في السوق أصبح مرهونًا بقدرتها على امتلاك ميزة وقدرة تنافسية. والتي تعني قدرتها على تلبية حاجات المستهلكين وفق معايير معنية كالجودة، السعر، الوقت، وذلك من خلال خلقها القيمة للعملاء وبالتالي تحقيق مكانة متميزة للمؤسسة وضمان حصة سوقية أكبر، إلى جانب تحقيق تميز عن المنافسين. غير أن امتلاك ميزة تنافسية لا يتوقف عند هذا الحد، بل على المنظمات أن تفكر في كيفية الحفاظ عليها وإدامتها لفترة طويلة، من منطلق أن بقائها في موقع الصدارة في السوق مرتبط بقدر كبير عليها من خلال رفع أدائها التنافسي والتميز فيه، ومحاولة البحث الدائم عن مصادر الميزة التنافسية وتعزيزها أكثر (خان وشنافي، ٢٠٠٩م، ص ٢٢٢).

ويؤكد "جونسون" (Johnson (2015,p. 24) على أن التربويين يقع عليهم مسؤولية دعم الشباب من أجل جعلهم أكثر مهارة وحرفية في التعامل مع التغيرات المختلفة الخاصة بالقرن الحادي والعشرين، وهو الأمر الذي يتطلب التأكيد على المعارف والمهارات باعتبار أن لها العديد من الانعكاسات على مستوى القدرة التنافسية العالمية.

كذلك تظهر أهمية القدرة التنافسية في التعليم الجامعي من خلال تعزيز التنافس في تحسين الجودة الخاصة بالمخرجات، وتوفير العديد من الحوافز الإضافية للطلاب (Seng, 2012,p. 7).

كما تظهر أهمية القدرة التنافسية الخاصة ببيئات التعليم الجامعي من خلال التأكيد على تحسين مستويات الجودة الخاصة بالعمليات المختلفة المرتبطة بالدراسة، والمحتوى الخاص بالمقررات الدراسية، واستراتيجيات التدريس والتعلم، والاتجاهات الخاصة بأعضاء هيئة التدريس من أجل تحفيز الطلاب على تطوير المهارات الخاصة بهم (Bikse, Rivza & Brence, 2013,p. 52).

وترى الباحثة بناءً على ما سبق أن القدرة التنافسية أصبحت مهمة وضرورة ملحة للمنظمات والمؤسسات بلا استثناء لكي تستطيع مواكبة التقدم والتطور المتسارع في المجتمعات، وللقدرة التنافسية أنواع مختلفة لابد من الإلمام بها لمعرفة أي نوع تسلكه المؤسسة، وهذا ما سنتطرق له في السطور القادمة.

٢-١-٢-٩-أنواع القدرة التنافسية:

عادة ما يتم الاستعانة بمصطلح القدرة التنافسية بصورة عامة من أجل الإشارة إلى قدرة المنظمات المختلفة على التغير والتكيف (Czakó, 2000,p. 83). ويمكن القول بأن هناك نوعين أساسيين من أنواع القدرة التنافسية وهما القدرة التنافسية على مستوى البيئة التنظيمية، والقدرة التنافسية الدولية؛ حيثما نجد أن كثيراً من الباحثين ينظرون إلى القدرة التنافسية التنظيمية على أنها أساس في المنافسة على مستوى الدول وبعضها، أما القدرة التنافسية الدولية فهي أحد المصطلحات التي تمت مناقشتها على نطاق واسع على مدار العقود الأخيرة عندما بدأت العديد من الدول تتنافس مع بعضها البعض؛ كما يحدث على مستوى المنظمات (INAL, 2003,pp. 8-9).

ويمكن التمييز بين أربعة **أنواع أساسية للمنافسة،** تتمثل في (GAGNON Dominique pp33-34.):

١. **المنافسة الكاملة:** ترتكز على افتراض أن كل مؤسسة غير قادرة على تحديد سعر السوق، والذي يتحدد وفق قانون العرض والطلب.

٢. **المنافسة الاحتكارية:** يتم هذا النوع من المنافسة في ظل سوق تضم عددًا قليلا من المؤسسات التي تقدم منتجات مختلفة يعوض بعضها بعضا.

٣. **احتكار القلة:** يتصف هذا النوع بعدد ضئيل من أكبر المنتجين لمنتج متجانس أو متغير، ويتم الاتفاق بين هذه المؤسسات على استراتيجية واحدة لتجنب الحرب فيما بينهم.

٤. **الاحتكار التام:** يعتبر حالة لغياب المنافسة، فالمؤسسة الاحتكارية تملك سلطة كبيرة لتحديد قيمة المنتج أو الخدمة التي تقدمها.

و بينما حدد (Porter) التكلفة الأقل كنوع من أنواع القدرة التنافسية؛ حيث تؤدي التكاليف دورًا مهمًا في تحقيق استراتيجيات التميز والتنافس، فعلى المؤسسة التي ترغب في أن تتميز عن منافسيها أن تحافظ على تكاليفها قريبة من تكاليفهم مما يستدعي تقييم مركزها الخاص بمجال التكاليف بالمقارنة مع منافسيها، ويمكن للجامعات السعودية تحقيق التكلفة الأقل إذا ما تمكنت من ممارسة نشاطاتها التعليمية والبحثية والمجتمعية المنتجة للقيمة وفق تكاليف متراكمة أقل من مثيلاتها لدى المنافسين، وتعد التكلفة حجر الأساس لتنافسية المؤسسة التعليمية، ذلك أنها تؤثر على الأسعار التنافسية للمنتجات والخدمات

كيفية تطبيق التكلفة الأقل وضمان استمرارها:

إن نجاح استراتيجية التكلفة الأقل تتوقف على قدرة الجامعة على تطبيقها ومتابعتها، فالتكاليف لا تنخفض تلقائيًا، وإنما نتيجة جهود مكثفة واهتمام متواصل.

فهناك عدة عوامل تساهم التحكم بالتكاليف، كتكوين العمال وتحفيزهم، ودعم ثقافة المؤسسة، وتبني برامج لتخفيض التكاليف، والبحث عن أساليب نشر المعرفة. كما أن كل فرد يعمل داخل المؤسسة له تأثير بشكل أو بآخر على التكاليف، ومن بين الأساليب التي تعتمدها المؤسسات الرائدة في مجال التكاليف وضع برامج لمراقبة تكاليف كافة الأنشطة المنتجة للقيمة، وليس الإنتاج فحسب، ثم مقارنتها بين مختلف وحدات المؤسسة أو بالنسبة للأنشطة الخاصة بالمنافسين (http://docdz.net/play-1198.html).

إن القدرة التنافسية الناتجة عن التكلفة الأقل لا تحقق التميز والتفوق للمؤسسة إلا إذا عملت على المحافظة على المؤسسة وضمنت استمرارها، فالتحسينات المؤقتة يمكن أن تسمح للمؤسسة بالمحافظة على تكاليفها قريبة من مثيلاتها لدى المنافسين، ولكنها لا تضمن لها الريادة.وهذا يتطلب عدد من المتطلبات اللازمة لتحقيق القدرة التنافسية المطلوبة وهذا ما سنتطرق له في السطور القادمة.

٢-١-٢-١٠-متطلبات تحقيق القدرة التنافسية:

لا يمكن لتنافسية مؤسسات التعليم الجامعي أن تنجح بدون وجود متطلبات نجاحها؛ هذه المتطلبات تأتي من داخل المؤسسة وخارجها وكذلك متطلبات المعرفة عموما بوصفها أهم النوعين فيما يتعلق بالجامعات (خليل، ١٩٩٦م، ص ٥٤) و(أبو قحف، ٢٠١١م، ص ٢٦٤):

أ. المتطلبات الخارجية:

الحكومة: دعم الحكومة لتنافسية مؤسسات التعليم العالي يأتي عبر ثلاث قنوات التشريع والتنظيم والتمويل.

التنظيم عبر منح الجامعات الاستقلالية التنظيمية والإدارية والمالية وإدارتها بما يضمن مرونة القرار، عبر مجالس أمناء يمتلكون القدرة على سرعة اتخاذ القرارات والابتعاد على الروتين الحكومي الطويل.

والتمويل المستمر والدائم حتى يمكن للمؤسسات القيام بأدوارها بكفاءة وبما يضمن قدرتها على التحول نحو مجتمع المعرفة والاقتصاد المعرفي.

المجتمع: للمجتمع توقعات معينة من مؤسسات التعليم الجامعي تتمثل في تعليم وتدريب وتأهيل المواطنين واستيعابهم في هذه المؤسسات، هذه التوقعات قد تصاب بشيء من الخيبة عندما تركز الجامعات على التميز إذ ستقل قدرتها على الاستيعاب والقبول وهذا يتطلب تفهماً مجتمعياً داعماً لتعزيز تنافسية هذه المؤسسات بما يتوافق مع المعايير الدولية المعتمدة.

مؤسسات ضمان الجودة والاعتماد والتنافسية: حتى يمكن لمؤسسات التعليم الجامعي العمل وفق شروط وبيئة تنافسية صحية، ووفق معايير تقويم وجودة متسقة مع المعايير الدولية؛ فإن هذا يُحتم على الجهات المسؤولة عن قطاع التعليم العالي بناء مؤسسات ووكالات تهتم بالاعتماد الأكاديمي وتطبيقات الجودة وضمان المنافسة بين مؤسسات هذه القطاع.

إن محاولات تفسير القدرة التنافسية للكثير من المؤسسات بينت أن متطلباتها لا ترتبط بقوة مواجهة ظروف البيئة الخارجية بل بقدرة تلك المؤسسات على استغلال مواردها الداخلية، التي تعد الكفاءات والمعرفة والجودة أحد عناصرها الأساسية.

ويمكن من خلال توفير هذه المصدرين واستغلالهما بفاعلية الحصول على المصادر النهائية التالية (يحضيه، ٢٠٠٤م، ص ص ٧-١٤):

١. **الكفاءة:** تتجسد الكفاءة في الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وتقاس بكمية المدخلات المستخدمة لإنتاج مخرجات محددة، باعتبار المؤسسة أداة لتحويل المدخلات إلى مخرجات، فكلما ارتفع معدل كفاءة المؤسسة كلما قلت المدخلات المطلوبة لإنتاج مخرجات معينة، فالمؤسسة تتميز تكاليفها بالانخفاض إذا كانت تستحوذ على كفاءة إنتاجية عالية مقارنة بمنافسيها، مما يسمح لها ببناء مزايا تنافسية.

٢. **الجودة:** نتيجة للتغيرات السريعة والتطورات المتعاقبة، زاد اهتمام المؤسسات بتلبية رغبات المستهلكين والحرص على رضاهم إذ لم يعد السعر العامل المحرك لسلوك المستهلك، بل أصبحت الجودة هي الاهتمام الأول له والقيمة التي يسعى للحصول عليها، هذا ما أوجب على المؤسسات التي ترغب في البقاء في المنافسة أن تصنع منتجات ذات جودة عالية.

٣. **المعرفة:** تعد الأصول الفكرية ركيزة أساسية لاستمرار نشاط المؤسسة الجامعية في البيئة التنافسية المرتكزة على المعلومات والمعرفة، فلقد زاد اهتمام تلك المؤسسات المعتمدة على الأصول الفكرية القابلة للقياس كالمعرفة، باعتبارها شرطا أساسيا ضمن سياساتها الاستثمارية، كما أصبح قياس القيمة الحقيقة للمعرفة أمرا ضروريا للمؤسسات ذات المعاملات الخاصة، وبراءات الاختراع، والعلامات التجارية المتميزة، فالمؤسسات الناجحة هي التي تستثمر فيما تعرفه، بحيث تنقل تلك المعرفة عبر قنواتها التنظيمية للاستفادة منها في عمليات إنتاج السلع والخدمات أو في تطوير الهياكل والوظائف والعمليات.

ب. المتطلبات الداخلية (أبو قحف، ٢٠١١م، ص ٢٦٥):

١. **الثقافة التنظيمية:** المبنية على قيم التميز، والإبداع، والابتكار، والمبادرة، والتمكين الإداري.

٢. **القيادة الجامعية:** القادرة على تبني رؤية استراتيجية تسمح بالتحول نحو الاقتصاد المعرفي، والقدرة على حفز منسوبي المؤسسات والتأثير فيهم، وخلق فرق العمل، والانتماء والولاء للمؤسسة.

٣. **الموارد والكفاءات:** يُعد الإنسان هو المحرك الحقيقي لأي تنظيم، ومؤسسات التعليم مؤسسات معرفية بدرجة كبيرة تحتاج من أجل العمل بكفاءة وفعالية أن تضم بين جنباتها كفاءات ذات مؤهلات وقدرات متميزة، هذه الكفاءات والقدرات هي من

يخلق التميز والفارق بين مؤسسات التعليم العالي خاصة عندما يتم دعمها بموارد مالية ومادية وتقنية تسهل عملها وتساعدها على الإبداع والابتكار.

٤. **البنية التحتية:** بنية المؤسسة التعليمية تمثل البيئة التي تحتضن عمليات وأنشطة المؤسسة، وتوفر البنية المناسبة (من مباني، ومعامل، ومختبرات، ومصادر معرفة...إلخ) يدعم أداء تلك العمليات والأنشطة، ويوفر تعزيزاً مهماً في الانصراف نحو الإبداع والابتكار بدلاً من البحث عن متطلبات العمل الأساسية.

كما أكد عددًا من المتخصصين في المجال الاقتصادي على أهمية الاستثمار –سواء أكان ذلك على مستوى رأس المال أم على مستوى البنية التحتية– من أجل تحقيق النمو المتزايد على مستوى القدرة التنافسية، إلا أن إخفاق بعض الدول في تحقيق التقدم بالرغم من الاستثمار في مجال رأس المال والبنية التحتية قد دفع تلك الدول إلى البحث في العوامل الأخرى التي من شأنها التأثير على القدرة التنافسية سواء أكانت تلك العوامل متعلقة برأس المال البشري، أو التقدم التكنولوجي، أو الاستقرار الاقتصادي الكلي، أو القوانين التنظيمية، أو شفافية وفاعلية الوظيفة الإدارية أو التوجه نحو السوق، أو التحديث الخاص بالمؤسسات، أو حجم السوق إلى آخره (Badea & Rogojanu, 2012,p. 126). وهو الأمر الذي تم التأكيد عليه من جانب نتائج دراسة "كابوك، وكيس، وكسولوج، وليندك " (Kabók, Kis, Csüllög & Lendák (2013) والتي أكدت على أن تطبيق نماذج استثمارية جديدة هو أمر من شأنه أن يساعد على تحسين القدرة التنافسية لبيئات التعليم العالي.

أما على مستوى البيئات التربوية التي ترغب في تعزيز القدرة التنافسية الخاصة بها في ظل محدودية الموارد الخاصة بها، فإنه ينبغي في هذه الحالة الاستعانة بعدد من الأفكار الجديدة التي تنتجها المنظمات الإدارية المختلفة، وكذلك التركيز بشكل أكبر على عمليات التسويق والأداء، ومحاولة خلق صورة ذهنية إيجابية عن البيئة التعليمية كأحد المحاولات التي يمكن من خلالها جذب أكبر عدد من الطلاب، وتحسين الجودة الخاصة بها (Wang, Chen & Chen, 2012,p. 593).

كذلك يمكن تحقيق الميزة التنافسية من خلال مساعدة المؤسسات التعليمية على تبني خطط لتعزيز عمليات التدريس، والتعلم، والبحث باعتبارها من أهم الخطط الاستراتيجية التي ينبغي التركيز عليها، والتأكيد على أهمية تحسين الجودة الخاصة بعمليات التحاق الطلاب سواء أكان ذلك على المستوى المحلي أم الدولي، وكذلك جذب فرص التمويل للعملية البحثية (Jackson, 2015,p. 23).

وعادة ما تسعى الجامعات البحثية إلى المشاركة بجهود ضخمة في تحسين القدرة التنافسية الخاصة بالدول المختلفة، وكذلك العمل على تحقيق التقدم والابتكار التكنولوجي، وهنا نجد أن التطلعات العالمية والاستراتيجيات المتبعة في مؤسسات التعليم الجامعي تعتمد وبصورة كبيرة على السياسة الوطنية والأهداف الخاصة بالهيئات المحلية والإقليمية، وهنا نجد أن الجامعات تشارك في المنافسات العالمية باعتبارها وكيلة عن الدولة بدلًا من اعتبارها منظمة مستقلة، ومن ثم يعتمد النجاح أو الإخفاق الخاص بها على موقع الدولة في مجتمع الاقتصاد المعرفي (Chirikov, 2016,p. 3).

كما أشار "ساتسيك" (Satsyk (2014,p. 2) إلى أن هناك العديد من العوامل التي تساعد البيئات الجامعية على تحقيق القدرة التنافسية من أبرزها (١) أن تحتل بيئات التعليم العالي مواقع متميزة على مستوى التعليم العالمي، وكذلك على مستوى المنتجات الفكرية التي يتم تقديمها، (٢) وتحقيق الميزة التنافسية العالمية فيما يتعلق بالبحث العلمي، (٣) وتقديم خدمات تعليمية ذات جودة عالية بالاستناد إلى المعايير الدولية، (٤) القيام بالعديد من المهام الاجتماعية الضرورية للمجتمع. كما ينبغي التأكيد على أن التوجهات الاستراتيجية الخاصة بالسياسة الحكومية فيما يتعلق بالتعليم والبحث والتطوير تشجع على تحقيق الميزة التنافسية العالمية من خلال الارتكاز على العوامل المختلفة التي من شأنها التأثير على تلك العملية.

ولقد أكد "كاستيفا–جيان" (Kastueva-Jean, 2008,pp. 5-6) على أن كلاً من العلوم، والابتكار، والتكنولوجيا الفائقة، والتعليم تعد أحد أبرز العوامل الأساسية التي تساعد على تحقيق القدرة التنافسية في ظل مجتمعات العولمة.

ويمكن القول بأن القدرة التنافسية العالمية تعتمد على ثلاث محكات أساسية؛ وهي المتطلبات الأساسية، ومعززات الكفاءة، والابتكار وعوامل التطور، وهنا نجد أنه من بين معززات الكفاءة نجد أن كل من التعليم الجامعي والتدريب يسهمان بأدوار حيوية في تحقيق الاقتصاديات القائمة على الكفاءة؛ حيث نجد أن الجودة الخاصة بالتعليم الجامعي تعتبر ذات أهمية في المجال الاقتصادي (Florida & Quinto, 2015,p. 60).

وهناك العديد من العوامل التي من شأنها التأثير على درجات التنافسية الخاصة بمؤسسات التعليم الجامعي من أبرزها على سبيل المثال ما تمت الإشارة إليه من جانب وزارة التعليم، والتي حددت تلك العوامل في النشاط التعليمي، والعمل البحثي، وحجم البحث والتطوير، والأنشطة التي يتم القيام بها على المستوى الدولي، وأعداد الطلاب الأجانب الذين يتم تدريبهم، والأنشطة المالية والاقتصادية (Kobets & Masych, 2015,p. 269).

ولقد أكدت نتائج دراسة "داتشيار وديوي" (Dachyar & Dewi . 2015) على أنه عادة ما يتم الاستعانة بعدد من الاستراتيجيات من أجل تحسين القدرة التنافسية لمؤسسات التعليم الجامعي من أبرزها بناء شبكات عبر المؤتمرات المختلفة، وتوفير بيانات البحث للعامة، وتوفير معلومات حول المؤتمرات الدولية، وتوفير استراتيجية قبول عادلة للطلاب وكذلك توفير معلومات حول مستويات التحصيل الدراسي والاعتماد وفقًا لكل تخصص من التخصصات، وتوفير فرص عمل للخريجين.

على الرغم من أهمية توفير المتطلبات التي تحتاجها سياسات القدرة التنافسية في المنظمات والمؤسسات خاصة التعليمية منها في ظل هذا الكم الهائل من التطورات المتسارعة والمتلاحقة فإن هناك بعض المعوقات والصعوبات التي تحول بين المنظمات والمؤسسات وبين سعيها نحو النجاح والتفرد، وهذا ما جعلنا نتطرق لذلك في السطور القادمة.

٢-١-٢-١١-معوقات تطبيق القدرة التنافسية:

يرى عبد العزيز (٢٠١٦م،ص ص ٤٠٤) وجود عددًا من المعوقات التي تؤدي إلى ضعف القدرة التنافسية بالمؤسسات التعليمية بصفة عامة والجامعات بصفة خاصة والتي من أهمها:

١) عدم الربط بين التعليم والاستراتيجيات طويلة المدى.

٢) ضعف كفاءة المؤسسات التعليمية من حيث البرامج والمقررات.

٣) قلة المخصصات المالية للمؤسسات التعليمية.

٤) الفجوة التكنولوجية بين الدول النامية والمتقدمة مما يؤثر في ضعف القدرة التنافسية للدول النامية.

٥) ضعف القدرة التنافسية للبحوث في الجامعة.

٦) قلة المخصصات اللازمة لاستثمار التعليم في تنمية الموارد الإقليمية.

٧) عدم الاهتمام بمدى ما يقدمه الطلاب في تنمية بيتهم المحلية.

٨) ضعف التغذية الراجعة من التعليم لخدمة الواقع العلمي في البيئة المحلية.

لذلك ينبغي التأكيد على أن استجابة السياسات للضغوط المفروضة من قبل القدرة التنافسية على المستوى العالمي لا يمكن أن تتم من خلال التركيز على استراتيجية واحدة أو اتجاه واحد؛ وهو ما يعزى في واقع الأمر إلى أن تلك السياسات يمكن صياغتها وتطبيقها على العديد من المستويات سواء أكانت الإقليمية أم الوطنية أم التنظيمية (Wende, 2009,p. 2).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التوسع السريع في مجال التعليم الجامعي وبخاصة الزيادة المطردة في أعدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الجامعي قد فرض العديد من التحديات وبخاصة فيما يتعلق بنظم الإدارة الخاصة بذلك النوع من التعلم، وتعيين الخريجيين، والقدرة التنافسية الخاصة بالبيئات التعليمية وبخاصة في ظل طبيعة الأسواق التنافسية العالمية (Mok, 2015,p. 2).

هذا إضافة إلى ما أشار إليه "ويلتش" (Welch .2010,p. 158) والذي أكد على أن كل من الفساد والمحسوبية تعتبر من الأمور التي من شأنها التأثير على القدرة التنافسية للدول؛ وهو

ما يعزى في واقع الأمر إلى أنها لا تساعد على تعزيز الجودة، كما أنها لا تسهم في تحسين مستويات المعرفة والابتكار، إضافة إلى بعض سياسات التمييز العنصري وبخاصة فيما يتعلق بالالتحاق بمؤسسات التعليم العالي في بعض الدول مثل ماليزيا، قد دفع بعض الفئات العرقية مثل الصينيين والهنود إلى الالتحاق القطاع الخاص أو السفر للخارج.

بالإضافة إلى ما سبق فقد ذكر (الدخيل، ٢٠١١م، ص ١٩) عدداً من الصعوبات التي تواجه تحقيق القدرة التنافسية في الجامعات، أهمها:

١. غياب النظرة الشاملة للتعليم، إذ إن التخطيط للتعليم وتطويره يتم بطريقة جزئية لا يتوافر من خلالها النظرة إلى التعليم بصورة شاملة ومتكاملة.
٢. ضعف الاستقرار والاستمرارية لعمليات إصلاح التعليم قبل الجامعي.
٣. الأسواق العالمية والتكتلات الإقليمية، التي تضع عقبات وحواجز للدخول.
٤. عدم الالتزام بالمواصفات الدولية للجودة.
٥. ضعف أجهزة التعليم والتثقيف.
٦. عدم الاهتمام بالبحوث والتطوير.

وكل ما سبق يدل على أن عالم المعرفة يتصف بالتغير والتطور المستمر والسريع، مما يمنح الفرص للمؤسسات التي تكون مستعدة لها بالمنافسة، ويشكل تهديدًا على تلك المؤسسات البطيئة التي لا ترغب في المنافسة، حيث أن القدرة التنافسية للكثير من المؤسسات تعتمد على مدى قدرتها على استغلال مواردها الداخلية التي من أهمها قوتها المعرفة، والجودة في جميع أنحاء المؤسسة، وبالتالي تعتبر هذه الموارد مدخلا أساسيا للقدرة التنافسية، فهي تتضمنا لإمكانات، والعمليات التنظيمية، والخصائص المتعلقة بالمؤسسات، والمعلومات، والمعرفة؛ والتي تعد بدورها مصدرا هاما لتحقيق القدرة التنافسية للمؤسسة التعليمية، بالإضافة إلى محاولة إيجاد حلول سريعة للتحديات التي تواجه تلك المؤسسة وتحد من دخولها في المنافسة.

٢-١-٣ التجارب العالمية في نظم سياسات القبول في الجامعات

مقدمة

تم اختيار عدد من التجارب الرائدة في هذا المجال بناءً على عراقتها حيث تُعد من أوائل الجامعات في الاهتمام بتطوير التعليم الجامعي ابتداءً من نظم وسياسة القبول إلى المخرجات التي يقدمها لسوق العمل، بالإضافة لتبنيها سياسات قبول عادلة متاحة للجميع وفق شروط واضحة ودقيقة، والقيام بدور إيجابي في ميدان البحث العلمي الذي يسهم في مجال التقدم العالمي، وإيجاد الحلول السليمة الملائمة لمتطلبات الحياة المتطورة واتجاهاتها التقنية، وسلاسة تعاملها مع الأعداد الهائلة من الطلبة في القبول، كل هذه المبررات تتطلب الإفادة من التجارب الدولية والعربية إزاء تطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء تلك التجارب العالمية، وفيما يلي عرض لبعض التجارب العالمية المعاصرة في نظم وسياسات القبول بالجامعات العالمية والعربية.

حيث إن تطوير سياسات القبول بالجامعات تعد من أولويات واهتمامات صُنّاع القرار السياسي والتربوي على المستوى العالمي، وذلك في سبيل التصدي للأزمات السابقة التي واجهة المجتمعات الإنسانية، وجعلت معظم دول العالم تراجع جديا أنظمتها التربوية في محاولة لإصلاحها، حيث أدركت أن الذي انتصر في الحرب أو تفوّق في العلم أو التقنية، إنما هو الإنسان والنظام التربوي الذي شكّله وكوّنه، ولا سبيل لمواجهة هذه التحديات إلا من خلال استثمار رأس المال البشري وهذا ما دعا إلى الاهتمام المتزايد بتطوير سياسات القبول بالجامعات حيث تعدّ هذه المحطة بمثابة فلتر لاختيار نوع المخرجات التي تحتاجها المجتمعات لاحقًا.

وقد تزايد الاهتمام بهذه المسألة عربيا ودوليا فانطلقت ندوات ومؤتمرات متتابعة تبحث في مسألة تطوير سياسات القبول بالجامعات وتحديثها وتجويدها. لذا سوف نحاول إلقاء الضوء على بعض هذه الجوانب من خلال استعراض بعض التجارب العالمية والعربية الرائدة.

أولاً: التجارب العالمية في نظم و سياسات القبول بالجامعات.

١) التجربة البريطانية:

عادة ما تتم عملية الالتحاق ببيئات التعليم العالي في المملكة المتحدة من خلال هيئة قبول مركزية وهي خدمات القبول الخاصة بالجامعات والكليات ، وهنا نجد أن الطلاب ينبغي عليهم ملء الاستمارة وتحميل البيانات الشخصية، والتي ينبغي أن تتضمن مرجعية واحدة على الأقل، وينبغي على المدارس الثانوية في هذه الحالة تقديم درجات البكالوريا الخاصة بهم. وهنا نجد أنه يتحتم على الطلاب تحديد المسار أو التخصص الذين يرغبون في دراسته والذي عادة ما يستمر لفترة ما بين ثلاث إلى أربع سنوات، أما في حالة رغبة الطالب في تحويل المسار فإنه يتعين عليه في هذه الحالة إعادة التقدم بطلب التحاق وإعادة الدراسة من بدايتها (International Baccalaureate, 2016,pp. 1-2).

وهنا نجد أن خدمات القبول الخاصة بالجامعات والكليات، تعمل على توفير العديد من البرامج التدريبية والإرشادية للعاملين في مجال التعليم العالي من أجل دعم عملهم في مجال عمليات القبول، هذا إضافة إلى إصداره لعدد من الكتيبات الإرشادية السنوية التي تتضمن معلومات متعلقة بالكفايات الدولية الخاصة بقبول الطلاب في المملكة المتحدة (The Quality Assurance Agency for Higher Education, 2015,p. 14).

أما عند الحديث عن المعايير المنظمة للقبول في الجامعات ببريطانيا فإننا نجد أنها تعتمد على نظام التقديم الإلكتروني مع التأكد من مستويات الكفاءة الأكاديمية واللغوية،

أما عن قرارات القبول النهائية فيتم اتخاذها بناءً على فريق القبول وغيره من الأقسام الأكاديمية ذات الصلة. أما فيما يتعلق ببعض التخصصات مثل الالتحاق ببرامج إعداد المعلم فإنه ينبغي على المتقدمين اجتياز المتطلبات الخاصة بالتعليم الأولي للمعلم (The Quality Assurance Agency for Higher Education, 2014,p. 7)

وسوف نتناول أهم أسس القبول في **جامعة أكسفورد** في بريطانيا :

جامعة أكسفورد (the University of Oxford) :

يتنافس الطلاب المتقدمين للجامعة على القبول بناء على : المعدل التراكمي للثانوية العامة المتقدمة(تحتوي على مواد تخصصية، كتمهيد للتخصص)، ودرجات الاختبار التحصيلي، واختبار القدرات والتقرير الشخصي للطالب الذي يضم الهوايات، وخبرات العمل والطموحات.

فعلى سبيل المثال في كلية الطب يتم التنافس في القبول بناءً على : المعدل التراكمي للثانوية العليا المتقدمة على أن تتضمن دراسة الأحياء والكيمياء والفيزياء، والرياضيات، ودرجات اختبار القبول بكلية الطب، والتقرير الشخصي الذي يظهر الرغبة في دراسة الطب، والمعدل التراكمي للدراسة التمهيدية خلال ثلاث سنوات.

أما في كلية العلوم الهندسية فيتم بناء :على درجات الثانوية العليا المتقدمة على أن تشتمل على دراسة الرياضيات والفيزياء، ودرجات اختبار القدرة الفيزيائية، وتقرير الشخص عن نفسه الذي يظهر الرغبة في دراسة العلوم الهندسية، وتقرير لجنة المقابلة.

وفي تخصص علوم الحاسب يتنافس الطلاب بناءً :على درجات الثانوية العليا المتقدمة على أن تتضمن دراسة الرياضيات والفيزياء، وتقرير الشخص عن نفسه الذي يظهر رغبته في دراسة علوم الحاسب، وتقرير لجنة المقابلة ، وخطاب توصية المعلمين.

كما يتطلب كل برنامج دراسة مواد معينة في المرحلة الثانوية لعدة سنوات.(الزامل،٢٠١٢،ص٦).

٢) التجربة الأمريكية:

تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول في مجال استخدام الاختبارات والمقاييس حيث يتميز نظامها التعليمي بدرجة عالية من التنوع مما أدى إلى تنوع النماذج المستخدمة للقبول وبالرغم من شيوع نظام الباب المفتوح حيث يتميز القبول بالولايات المتحدة الأمريكية بإطلاق القبول لمن يرغب في أن يثبت الطالب صلاحيته بنفسه عن طريق أدائه في الجامعة، ويعد أول متطلبات القبول في الجامعات الأمريكية هو الحصول على شهادة الثانوية العامة؛ حيث يعتبر معدل الثانوية العامة من أهم المعايير التي تحظى بالمقام الأول في اعتبار كثير من الجامعات الأمريكية عند صناعة قرار القبول حيث تعتمد حوالي (٧٤%) من الجامعات الأمريكية على معيار الثانوية العامة. وبالرغم من أن لكل جامعة في الولايات المتحدة الأمريكية الحق في وضع الشروط والضوابط والمتطلبات الخاصة بالقبول بها إلا أنها جميعاً تشترك في كل أو معظم الشروط التالية: (موسى والعتيبي، ٢٠١٢م، ص٩٧)

١. **المعدل التراكمي لتقديرات الطلاب في المرحلة الثانوية:** حيث تشترط الجامعات الأمريكية حصول الطالب على معدل تراكمي في المرحلة الثانوية في العادة (٢.٥) من أصل (٤).
٢. **اختبارات قبول تضعها كل جامعة أو كلية:** حيث تضع كل جامعة اختبارات خاصة بها لقياس بعض القدرات الخاصة بالأقسام لديها.
٣. **سجل الطالب الدراسي في المدرسة الثانوية:** تشترط بعض التخصصات دراسة موضوعات معينة في المرحلة الثانوية حسب التخصص المناظر في المرحلة الجامعية.

٤. **خطابات التوصية والتقارير الشخصية** التي تكتبها المدرسة عن الطالب: وهي عبارة عن ملاحظات المعلمين للطالب خلال سنوات دراسته من حيث الجدية والمثابرة والمهارات التي أتقنها الطالب.

٥. **المقابلة الشخصية:** ويقتصر استخدامها على بعض الكليات أو التخصصات التي تتطلب خصائص معينة لا يكشف عنها غير هذا المعيار مثل كليات الطب والكلبات العسكرية.

٦. **اختبارات قبول على مستوى الدولة:** وهي اختبارات التحصيل والاستعدادات التي تعقد بواسطة هيئتين قوميتين هما مجلس امتحان القبول بالكليات وبرنامج الاختبارات للكليات الأمريكية وأهم هذه الاختبارات هو اختبار (ACT) واختبار Scholastic, (SAT) Aptitude Test.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن كل ولاية تتولى مسؤولية وضع الإرشادات الخاصة بسياسات القبول، بل أن بعض الولايات تستخدم تلك السياسات في وضع معايير القبول في البيئات المدرسية، وفي بعض الأحيان نجد أن بعض المبادرات الفيدرالية تؤثر على الإرشادات والسياسات الخاصة بالولايات، كما أن القائمين على تقديم المقررات الدراسية يشتركون في وضع معايير القبول في المقرر (European Parliament, 2014,p. 32).

ويمكن القول بأن المعايير الخاصة بالقبول في الجامعات على مستوى الولايات تؤكد على أهمية الخلفية الأكاديمية للطلاب في المدارس العليا بالشكل الذي يساعد على تمكين الطلاب من الدخول إلى البيئة الجامعية، وهو ما يمثل في هذه الحالة الحد الأدنى من المتطلبات للالتحاق بالبيئة الجامعية، إلا أن الاعتماد على ذلك المعيار وحده لا يضمن الالتحاق بتلك البيئات، لأن هناك عدد من العوامل الأخرى التي تؤثر على اتخاذ القرار المتعلق بتلك العملية (Massachusetts Department of Higher Education, 2013,p. 3).

وعند النظر في إجراءات قبول الطلاب في البيئات الجامعية في الولايات المتحدة الأمريكية فإنه ينبغي التأكيد على تنوع تلك السياسات، إلا أنه وبصورة عامة يمكن القول بأن معايير القبول تعتمد على عدد من الاختبارات مثل اختبارات الكفاءة الدراسية SAT، واختبارات التحصيلية المعيارية للكليات الأمريكية ACT standardized achievement tests، واختبارات إدارة القبول للطلاب الجامعيين Graduate Management Admissions Test. أما عند الحديث عن المحتوى الخاص بتلك الاختبارات فهو عادة ما يتضمن المهارات المنطقية، واللغوية، واللفظية، والرياضية، وكذلك العديد الأدوات الأخرى لقياس الكفايات المعرفية (Kyllonen, 2012,p. 90).

ويمكن القول بأن استخدام معايير قبول في الكليات الأمريكية هو أمر يعتمد على نوع المؤسسة؛ فبالرغم من أن (٩٧%) من المؤسسات العامة ذات الأربع سنوات تحتاج الحصول على دبلومة المدرسة العليا، إلى أن (٨٣.٧%) من مؤسسات التعليم العالي تحتاج إلى الحصول على تلك الدبلومة، إضافة إلى أن هناك ما يقرب من (٦٢%) من الكليات المجتمعية تعمل على توظيف سياسات القبول المفتوحة، وعلى الجانب الآخر فإننا نجد أن (٧.٥%) فقط من مؤسسات التعليم العالي ذات الأربع سنوات هي التي تعتمد على سياسات القبول المفتوح، ولكن وبصورة عامة يمكن القول بأن معظم مؤسسات التعليم العالي سواء أكانت من الكليات أم الجامعات تعتمد على اختبارات القبول والأداء الأكاديمي للطلاب في المدارس العليا (Cabrera & Burkum, 2001,p. 2).

ونظام القبول في الولايات المتحدة الأمريكية يعتمد على اللامركزية بصورة أكبر؛ حيثما نجد أن إجراءات القبول عادة ما يتم وضعها من قبل البيئات الجامعية التي تحدد أعداد الطلاب، ومعايير القبول، والمتطلبات الخاصة بالاختيار وهنا نجد أن الهيئات الفيدرالية والولايات لا يكون لديها المسؤولية عن إدارة عمليات القبول. وعادة ما تتولى

مجالس الكليات مسؤولية تطوير وإدارة الاختبارات المعيارية متضمنة في ذلك اختبارات الكفاءة الدراسية (European Parliament, 2014, p.49)

وسوف نتناول سياسة القبول في جامعة هارفارد الأمريكية كمثال فيما يلي:

جامعة هارفارد Harvard University:

تختار الجامعة أفضل ٩ %من الطلاب المتقدمين إليه بناءً على درجات الاختبار التحصيلي، واختبار القدرات، تقييمات المعلمين السابقين، ودرجات الثانوية العامة، وتفضل الجامعة الطلاب الذين لديهم أكثر من لغة، وأصحاب المواهب الخاصة، إجراء مقابلة للطالب بعد حساب معدل القبول الكلي له.

ويتنافس الطلاب للقبول في كلية الطب بناء على: درجات اختبار القبول بكلية الطب الذي يتكون من مجالات في العلوم(الكيمياء والفيزياء، والإحياء والكيمياء العضوية)، والقدرة اللفظية ، والمعدل التراكمي للدراسة التمهيدية، والمعدل التراكمي للمقررات التمهيدية المرتبطة بالتخصص الإحياء الكيمياء، والفيزياء، والرياضيات واختبار مهارة الكتابة والقدرة على التحليل، واستخدام الحاسوب، واللغة الإنجليزية واختبار المهارات الشخصية ، ويعتبر اختبار القبول بكلية الطب من المعايير الأساسية للقبول في كل كليات الطب بالولايات المتحدة الأمريكية.

ويتنافس الطلاب للقبول بكلية الهندسة والعلوم التطبيقية : بناء على دراسة ومعدل المقررات التمهيدية التالية: مقدمة في الرياضيات، الرياضيات التطبيقية، مقدمة في العلوم الهندسية، العلوم البيئية والتكنولوجيا، الإبداع الهندسي، مقدمة في الهندسة الكهربائية، استخدام الحاسب في التصميم ، الكيمياء والفيزياء، الفسيولوجيا الكمية. (الزامل ،٢٠١٢م، ص٧).

٣) التجربة الألمانية:

لشروط الأساسية للالتحاق بالجامعات الألمانية بالنسبة للطلبة الأجانب

١. الشرط الأساسي هو شهادة إتمام الدراسة الثانوية. وتعتمد جميع الهيئات الأكاديمية التي تخضع لنظام لجامعات الألمانية نتائج اختبار APكمعيار أساسي تستند عليه في عملية قبول الطلبة، كما أن الطلبة الحاصلين على APفرصتهم في قبول للجامعات الألمانية أكثر من غيرهم، كما أن الهيئات الأكاديمية الألمانية تعطي أولوية القبول لخريجي الثانوية العامة الذين قدموا من أربعة إلى خمسة اختبارات AP في اختبارات منوعة، شرط ألا تقل درجاتهم في كل اختبار عن٣ درجات. ويجب أن يشمل السجل الأكاديمي لطالب المرحلة الثانوية على ١٦ مادة دراسية تشمل اللغة الإنجليزية ودراسة لغات أخرى والدراسات الاجتماعية والرياضيات والعلوم وبناءً على المواد التي درسها الطالب، يتم تحديد نوع الاختبار AP الذي يقدم عليه.

٢. اختبارات قدرات بعد الثانوية العامة لراغبي الدراسة بكليات الفنون والموسيقى.

٣. التوزيع الجغرافي في بعض مجالات الدراسة

٤. السنة التحضيرية حسب التخصصات الدراسية:

أ- سنة تحضيرية لجميع فروع الدراسة الهندسية و الرياضية و العلوم الطبيعية باستثناء علم الأحياء و تسمى (T- Kurse) و تدرس بها المواد: الرياضيات – الفيزياء – الكيمياء – و/ أو الرسم الهندسي - اللغة الألمانية.

ب- سنة تحضيرية للطب و الصيدلة و علم الأحياء و ما شابه ذلك وتسمى (M – Kurse) وتدرس بها المواد: علم الأحياء – الكيمياء – الفيزياء – الرياضيات – اللغة الألمانية.

ت- سنة تحضيرية لجميع الفروع الاقتصادية و الاجتماعية و تسمى (W – Kurse) وتدرس بها المواد : الرياضيات – علم الاقتصاد – التاريخ/ الجغرافيا – علم الاجتماع – اللغة الألمانية.

ث- سنة تحضيرية لجميع فروع علم اللغة الألمانية و الفروع التاريخية والأدبية و الفلسفية و تسمى (G – Kurse) و تدرس بها المواد:- اللغة الألمانية ، التاريخ ، الأدب الألماني/ اللغة الإنجليزية ، علم الاجتماع / الجغرافيا

ج- سنة تحضيرية لجميع فروع اللغات (ما عدا اللغة الألمانية) وتسمى (S – Kurse)و تدرس بها المواد: اللغة الألمانية – لغة أجنبية ثانية – لغة أجنبية ثالثة – أو علم الاجتماع/ الجغرافيا- أو الأدب الألماني.

التدريب العملي:

١. يقرر النظام الدراسي و لائحة الامتحانات في كثير من التخصصان الدراسية مثل الهندسة و العلوم الطبيعية، أن يحصل الطالب على فترة تدريب عملي مرتبط بالدراسة .

٢. يجب قضاء نصف المدة قبل البدء في الدراسة أو قبل أداء الامتحان المرحلي المتوسط (Vordiplom) على أبعد حد.(الملحقية الثقافية السعودية في ألمانيا، إجراءات القبول في الجامعات الألمانية، الإنترنت. ٢٠١٧)و (الزامل ،٢٠١٢م، ص١٥).

ثانياً: التجارب العربية في تطوير سياسات القبول بالجامعات:

تم اختيار التجربتين العربيتين التجربة المصرية والتجربة الأردنية بناءً على عراقتها حيث تُعد من أوائل الجامعات في العالم العربي في الاهتمام بتطوير التعليم الجامعي ، بالإضافة إلى أنها من الجامعات المعروفة باعتمادها الأكاديمي ، والقيام بدور إيجابي في ميدان البحث العلمي، وسلاسة تعاملها في القبول مع أعداد هائلة من الطلبة في وقت واحد.

١- التجربة المصرية:

يختص مجلس الجامعات بوضع السياسة العامة للتعليم الجامعي في مصر والعمل على توجيه هذه السياسة بما يتفق مع حاجات البلاد وفحص طلبات إنشاء الجامعات الخاصة للتحقق من استيفائها للضوابط المنصوص عليها واقتراح تطوير نظم الامتحانات وتحديد عدد المقبولين بالكليات والمعاهد الخاصة بما يتناسب مع الإمكانات البشرية والمادية المتوفرة فيها، ومتابعة أنشطة الجامعات المصرية وتقييم أدائها وأعداد الدراسات المتعلقة بمعادلة الدرجات العلمية التي تمنحها، شروط القبول في الجامعات المصرية فيما يلي:

أ- الحصول على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها.

ب- النجاح في المواد المؤهلة للقبول بالكلية المراد الالتحاق بها.

ت- استيفاء المعدل الأدنى المقرر للقبول في الكلية المراد الالتحاق بها وفقاً لما يقرره سنويا مجلس الجامعات في ضوء نتيجة الثانوية العامة والأماكن المتاحة.

ث- يتم قبول الحاصلين على الثانوية العامة أو ما يعادلها العام الحالي أو الأعوام السابقة بحد أقصى خمس سنوات بالنسبة لمن يرغب في الالتحاق بالكليات العملية و١٠ سنوات للالتحاق بالكليات النظرية شرط استيفاء المواد المؤهلة والمعدل الأدنى المقرر.

ج- يتم قبول الطلاب الحاصلين على الديبلومات التجارية والصناعية ودبلوم الفنادق والسياحة في الكليات المناظرة لمؤهلاتهم بذات معدل قبول الحاصلين على الثانوية العامة على أن تحتسب مجاميعهم بعد حذف المواد العملية.

ح- يتم قبول الطلاب الحاصلين على الثانوية الأزهرية بالكليات التي تناسب القسم الذي درسوه بشرط استيفاء المواد المؤهلة والمعدل الأدنى المقرر على أن تحتسب مجاميعهم بعد حذف المواد الدينية (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠٠٨م،ص ص ١٤٠-١٤٢).

ويكون ذلك عن طريق مركز يطلق عليه "**مكتب تنسيق القبول**" وهو الجهة المختصة قانوناً بقبول أوراق الطلاب المصريين الحاصلين على الشهادات المختلفة وترشيحهم للجامعات الحكومية والمعاهد العالية والمتوسطة.

كما يقوم المكتب بأداء مهامه بتوزيع الطلاب على الكليات والمعاهد المختلفة، وذلك في حدود النسب والأعداد المقررة، وفى ضوء الضوابط والشروط والقواعد التي يختص المجلس الأعلى للجامعات بمسئولية إصدارها، وينفذها مكتب التنسيق. ومكتب التنسيق تابع إدارياً للإدارة المركزية لتنسيق القبول للتعليم العالي، بقطاع التعليم بوزارة التعليم العالي.

حيث يوجد هناك عدد من الخطوات الرئيسية الهامة التي يجب على الطلاب إتباعها خلال تعاملهم مع مكتب التنسيق وذلك حتى يمكنهم إتمام عملية التنسيق بطريقة ميسرة وبأقل حد من الأخطاء، وتبدأ هذه الخطوات بصرف الأوراق ودليل القبول، وتنتهي بتسليم الأوراق ومراجعتها وإعلان نتائج الترشيحات النهائية وإرسال الملفات للجامعات المختلفة. (الموقع الشبكي لمكتب التنسيق الرئيسي بمصر،٢٠١٧).

٢- التجربة الأردنية:

يحدد مجلس العمداء قبل بداية كل عام جامعي أعداد الطلبة الذين يمكن قبولهم في كل كلية/ تخصص في ذلك العام، وذلك في ضوء احتياجات الأردن وإمكانيات الجامعات، ويتم قبول الطلبة في الجامعات الأردنية الرسمية وفقاً للشروط التالية:

أ- أن يكون الطالب حاصلاً على شهادة الثانوية العامة الأردنية أو ما يعادلها.

ب- يسمح لطلبة الثانوية العامة الفرع العلمي التقدم للقبول لمختلف التخصصات العلمية والعلوم الإنسانية والاجتماعية والشريعة.

ت- يسمح لطلبة الثانوية العامة الفرع الأدبي والشرعي التقدم للقبول في تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية والشريعة ونظم المعلومات الإدارية.

ث- يسمح لطلبة الثانوية العامة فرع الإدارة المعلوماتية التقدم للقبول في تخصصات عدة أدبية أو علمية محددة في القانون.

ج- يسمح لطلبة الثانوية العامة الفروع المهنية التقدم للقبول في تخصصات محددة لكل فرع مهني شرط دراسة المادتين الإضافيتين المقررتين للفرع المهني المعني (الفرع الصناعي، الفرع التجاري، فرع الاقتصاد المنزلي، الفرع الفندقي، الفرع الزراعي، إلخ).

وهناك لجنة أكاديمية تقوم بتوحيد معدل قبول الجامعات(الرسمية والخاصة)بـ (٦٥ %)مع رفع معدلات القبول في تخصصات تتطلب دراستها مهارات أساسية لا تتوفر في المعدلات المتدنية إلى (٧٠%).

حيث أن الهدف من توحيد المعدلات "رفع مستوى التعليم العالي، وتجويد نوعية بما يصب في مصلحة مخرجات مؤسسات التعليم العالي، وانعكاس ذلك على سوق العمل وتعزيز التنافسية لخريجي الجامعات الأردنية سواء في السوق المحلي أو الإقليمي والعالمي".

وتشترط أسس القبول بالجامعات الرسمية والخاصة أن يكون الحد الأدنى لمعدلات القبول في الجامعات الرسمية (٨٥%) في كليات: الطب، وطب الأسنان و(٨٠%) في كليات: الهندسة، والصيدلة و(٧٥%) في كليات: العلوم الطبية المساندة، وعلوم التأهيل والطب البيطري. و(٧٠%) في كليات: الشريعة، والتمريض، والحقوق، والقانون، والزراعة، والصحافة والإعلام و (٦٥%) لبقية التخصصات(باستثناء هندسة الحاسوب).

وبحسب الأسس يحدد مجلس التعليم العالي قبل بداية كل عام دراسي، أعداد الطلبة الذين يمكن قبولهم في كل تخصص من تخصصات الجامعات الرسمية في ذلك العام، بناءً على النسب المحددة من قبل كل جامعة من هذه الجامعات، وفي ضوء توصية مجلس هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي، بحيث يكون القبول تنافسياً وفق العناصر التالية:

- ٥٠% من معدل الطالب في امتحان الشهادة الثانوية أو ما يعادلها.
- ٥٠% من علامات الطالب في امتحان القدرات الخاص بطبيعة التخصص الذي يتقدم الطالب للالتحاق فيه.

و يعقد اختبار القدرات مرة واحدة لجميع الطلبة المتقدمين بطلبات الالتحاق ويشمل جميع التخصصات والفئات المحددة في أسس القبول.

كما تقدم الجهات المسؤولة عن تنفيذ عملية قبول الطلبة ضمن التخصصات والفئات الواردة في هذه الأسس بالتنسيق مع الجامعة المعنية وتزويدها بأسماء الطلبة المرشحين للقبول ضمن كل تخصص، وقبل وقت كافٍ من عقد الامتحان، وبعد ذلك تقوم الجامعة المعنية بقبول العدد المقرر لكل تخصص من الطلبة الحاصلين على أعلى المعدلات في معيار المفاضلة، وأخيراً: يكون هناك شروط إضافية يقررها مجلس عمداء

الجامعة المعنية للالتحاق بها.(الموقع الشبكي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المملكة الأردنية ،٢٠١٧).

وفي ما يلي ملخص لأبرز سياسة القبول في التجارب العالمية والعربية المتناولة في هذه الدراسة:

جدول (٢ _ ٣) يوضح ملخص لأشهر معايير القبول المتبعة في التجارب العالمية التي تناولتها الدراسة:

المعايير / التجربة	المعدل التراكمي الثانوية العامة	اختبار القدرات	الاختبار التحصيلي	التقرير الشخصي للطالب	خطابات التوصية	التدريب العملي
التجربة البريطانية	✓	✓	✓	✓		
التجربة الأمريكية	✓	✓	✓	✓	✓	
تجربة ألمانيا	✓	✓				✓
التجربة المصر	✓					
التجربة الأردنية	✓	✓				

حيث نلاحظ أن تجارب الجامعات العالمية والعربية قدمت العديد من المعايير والتوجهات نحو القبول، والتي يمكن أخذها في الاعتبار، ويمكن الاستفادة منها عند صياغة التصور المقترح لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية ما يأتي:

التنوع في معايير القبول لتشمل معايير وشروط أكاديمية مثل المعدل التراكمي واختبار القدرات والاختبارات التحصيلية واللفظية، ومعايير وشروط غير أكاديمية مثل التقرير

الشخصي للطالب الذي يحوي خبرات عمل سابقة ومواهب وغيرها ، بالإضافة لخطابات التوصية من المعلمين، و يمكن تفصيل ذلك من خلال النقاط التالية:

١. جميع التجارب تعتمد على المعدل التراكمي للثانوية العامة كشرط أساسي للقبول، بالإضافة إلى اعتماد درجة اختبار القدرات في كلاً من أمريكا وبريطانيا وألمانيا كشرط أساسي أيضاً للقبول في جامعاتها.

٢. تعد درجة الاختبار التحصيلي مطلباً أساسي في كلاً من جامعات أمريكا وبريطانيا ، بالإضافة التقرير الشخصي الذي يكتبه المعلمين ويضم المواهب وخبرات العمل والطموحات الخاصة بالطالب.

٣. يوجد هناك اختبارات خاصة ببعض التخصصات تجريها بعض الكليات وتعد معيار أساسيًا للقبول فيها.

٤. وكون نطام القبول في الولايات المتحدة الأمريكية يعتمد على اللامركزية بشكل أكبر ،فإن إجراءات القبول عادة يتم وضعها من قبل البيئات الجامعية التي تحدد أعداد الطلاب.

٥. وتجربة الجامعات كجامعة أكسفورد تعتمد القبول المباشر بكلياتها بحيث لا يتم اشتراط دخول الطالب أو الطالبة في سنوات تمهيدية سابقة. كما يلاحظ أن هناك جامعات تعتمد على تأهيل الطلبة في برامج معينة قبل الإنظام لكلياتها كما في جامعة هارفارد الأمريكية.

٦. في مصر تعد درجة الثانوية العامة هي المعيار الأساسي للقبول في الجامعات، حيث يكون التقديم على الجامعات من خلال مركز متخصص يسمى(مكتب التنسيق) يتولى توزيع الطلاب على الجامعات والتخصصات حسب المعدل في الثانوية وبناءً

على رغبات الطلاب حسب معدلاتهم، حيث يتم فرز الأعداد الهائلة الطلاب بشكل سلس يراعي مكان إقامة الطالب لتقليل من الغربة للطلاب .

٧. أما في الأردن فالقبول يكون مناصفة بين درجة الثانوية العامة ودرجة اختبار القدرات، الذي يعقد مرة واحدة في العام الدراسي.

وعند مقارنة تلك المعايير بمعايير جامعاتنا السعودية نجد أن جامعاتنا تعتمد على بعض المعايير الكمية مثل اختبار الثانوية العامة واختبار القدرات والاختبار التحصيلي، إلى جانب اعتمادها على بعض المعايير النوعية مثل المقابلات الشخصية التي تجريها في بعض التخصصات كشرط للقبول، ودراسة مقررات معينة قبل الالتحاق بالكلية كما هو الحال في السنة التحضيرية.

ولكن يضل التطوير الأجدر من معايير القبول هو هاجسًا لدى المعنيين بالقبول في الجامعات ، ولعلنا مع توفير الحد الأدنى من المعايير حسب التوجهات العالمية أن نعيد النظر في وزن كل معيار بما يحقق الهدف المنشود.

٢-٢ الدراسات السابقة

يشتمل هذا الجزء على الدراسات والبحوث العربية والأجنبية المتصلة بموضوع الدراسة والذي سعت الباحثة إلى الاطلاع عليها، وذلك بهدف الاستفادة منها في توضيح الحاجة إلى إجراء الدراسة الحالية وتحديد منهجها. هذا فضلاً عن معرفة أهم ما توصلت إليه من نتائج قد تفيد في بناء الدراسة الحالية، وتأصيل إطارها المفهومي. وما يمكن أن تسهم به في هذا المجال. لذلك استعرضت الباحثة الدراسات السابقة وفق التقسيم التالي:

١- الدراسات التي تناولت سياسات القبول في الجامعات

٢- الدراسات التي تناولت القدرة التنافسية للجامعات

٢-٢-١المحور الأول: الدراسات التي تناولت سياسات القبول في الجامعات

استعرضت الباحثة عددًا من الدراسات السابقة العربية والأجنبية، التي تناولت مواضيع ترتبط بسياسات القبول في الجامعات، كما تم عرضها وفق الترتيب الزمني من الأقدم إلى الأحدث.

دراسة جرينبانك (Greenbank, 2006) بعنوان: "سياسات القبول المؤسسية في التعليم العالي: منظور توسيع المشاركة".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل كيفية استجابة مؤسسات التعليم العالي لسياسة الحكومة لزيادة معدلات مشاركة الطلاب من الطبقات الاجتماعية الأقل من خلال سياسات القبول الخاصة بهم، وقد تكون مجتمع الدراسة من (١٦) مؤسسة من جامعات وكليات التعليم العالي في منطقة جغرافية محددة في انجلترا، واشتملت العينة على (٣) مؤسسات مختلفة للتعليم العالي هي: (كلية التعليم العالي، وجامعة "جديدة"، وجامعة "قديمة")، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للدراسة، واعتمدت على تحليل الوثائق المتاحة للعامة، مثل الخطط الإستراتيجية، واستراتيجيات توسيع المشاركة، والنشرات الإعلامية، وإجراء تحليل متعمق باستخدام مصادر أدلة متعددة لتيسير فهم الأساس المنطقي، والوقائع الذاتية، والتعقيدات والسياقات الكامنة وراء السياسة المؤسسية للقبول، والمقابلات الشخصية مع صانعي السياسة

المؤسسية على كل من مستويات الإدارة العليا والمتوسطة لبحث سياسات قبول مؤسسات التعليم العالي والأساس المنطقي الذي يدعمها، كأدوات للدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

١. أن سياسات القبول في كل أنواع مؤسسات التعليم العالي تدين بشكل أكبر إلى طبيعة الطلب والسوق التجارية أكثر من محاولتها لتوسيع المشاركة.
٢. أن الجامعات القديمة تميل إلى طلب الدرجات العالية ذات المستوى الممتاز كما أن لديها شكوك بشأن قيمة المؤهلات المهنية، ولكنها تظهر رغبتها في أن تكون أكثر مرونة عندما ينخفض الطلب على الدورات التدريبية.
٣. أن المؤسسات الأقل عراقة تميل إلى قبول طلاب أكثر من خلفيات الطبقة العاملة بسبب إمكانيتهم للمشاركة في الأسواق وليس بسبب سياساتهم لتوسيع المشاركة.
٤. أن مؤسسات التعليم العالي إذا أرادت أن تأخذ منظور توسيع المشاركة بشكل جدي، فإنها تحتاج إلى عمل مراجعة جذرية لسياسات القبول الخاصة بها.
٥. أن خلق نظام أقل تنافسية وهرمية للتعليم العالي يمكن أن يكون أكثر فعالية في تمكين مؤسسات التعليم العالي من أن تكون أقل تركيزًا على السوق التجارية وأن تتمتع بمزيد من المرونة.

دراسة وركينجر (Workinger, 2011) بعنوان: "سياسات القبول التي تنظم إعلان التخصص الأكاديمي ونماذج الإرشاد الأكاديمي التي تتعلق بنتائج الطلاب في التعليم العالي".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل سياسات القبول المتعلقة بإعلان التخصصات الأكاديمية للطلاب الجدد وهياكل الإرشاد الأكاديمي في الجامعات الأمريكية وعلاقتها بنتائج الطلاب، وقد تكون مجتمع الدراسة من (١١٦٢) جامعة في الولايات المتحدة الأمريكية، واشتملت العينة على (٣٨١) جامعة أمريكية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الاستكشافي كمنهج

للدراسة، واعتمدت على جمع بيانات المواقع الإلكترونية للكلية الفردية للحصول على هياكل سياسات القبول (الهيكل العالي: الذي يتطلب إعلان التخصص الأكاديمي من قِبل الطلاب، والهيكل المتوسط: الذي يتطلب إعلان الكلية الأكاديمية وليس التخصص، والهيكل المنخفض: الذي يسمح للطلاب بعدم إعلان التخصص الأكاديمي عند دخول الجامعة)، ونماذج الإرشاد الأكاديمي (النموذج المركزي، والنموذج اللامركزي، والنموذج المشترك)، ونظام البيانات المتكامل للتعليم ما بعد الثانوي في إدارة التعليم، كأدوات للدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

١. أن المؤسسات التي تحاول التنسيق بين احتياجات الطلاب الفردية التي تتعلق بسياسات إعلان التخصص الأكاديمي والنماذج التنظيمية للإرشاد الأكاديمي قد تؤدي إلى زيادة مقاييس نتائج الطلاب من حيث الاستبقاء ومعدلات التخرج.

٢. أن المستويات الأدنى لهيكل إعلان التخصص الأكاديمي والإرشاد الأكاديمي المشترك أو اللامركزي تتفق مع احتياجات الطلاب الجامعيين الأكثر تقليدية.

دراسة حميدات (٢٠١١) بعنوان: "تقويم نظام قبول الطلبة المعمول به في الجامعات الفلسطينية وتطويره في ضوء الاتجاهات المعاصرة وبيان مدى ملاءمته".

هدفت هذه الدراسة إلى تقويم نظام قبول الطلبة المعمول به في الجامعات الفلسطينية وتطويره في ضوء الاتجاهات المعاصرة وبيان مدى ملاءمته، ولقد تكونت عينة الدراسة من (١١٠٨) من طلبة السنة الرابعة، و(٤١٧) من هيئة التدريس، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للدراسة، ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحث الاستبانة كأداة للدراسة لجمع البيانات الخاصة بالطلبة، وأخرى خاصة بهيئة أعضاء التدريس في الجامعات الفلسطينية، ولقد توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة، من أهمها ما يلي:

١-هناك حاجة لتطوير نظام القبول في الجامعات الفلسطينية، انطلاقًا من مبررات تطوير نظام القبول التي حددها الباحث.

٢- هناك حاجة لتطوير السياسات العامة المتعلقة بالقبول، حيث حصلت معظمها على درجة "كبيرة" من الموافقة.

٣- كذلك وجود معايير أخرى ينبغي اعتمادها بالإضافة إلى معدل الثانوية العامة.

دراسة السلخي (٢٠١٢) بعنوان: "تصور مقترح لشروط اختيار الطلبة في كليات التربية بالجامعات الأردنية في ضوء شروط القبول العالمية".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الوضع الراهن لنظام اختيار الطلبة في كليات التربية بالجامعات الأردنية، وأيضا التعرف على جانب من الخبرة والتجارب العربية والعالمية في مجال اختيار الطلبة في كليات التربية، كذلك هدفت الدراسة إلى تقديم تصور مقترح لشروط اختيار الطلبة في كليات التربية بالجامعات الأردنية في ضوء شروط القبول العالمية، ولقد اشتمل مجتمع الدراسة على (١٢٨) عضو هيئة تدريس في كليات العلوم التربوية، في حين تكونت عينة الدراسة من (٦٨) عضو هيئة تدريس، ولقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، كما قام الباحث بإعداد قائمة الشروط المقترحة لاختيار الطلبة في كليات التربية بالجامعات الأردنية كأداة للدراسة؛ حيث احتوت على خمسة مجالات، ولقد توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة، من أهمها:

١- وجود اهتمام متزايد من الجامعات العالمية بشروط اختيار الطلبة في كليات التربية؛ حيث تنوعت الشروط وفق فلسفة تلك الكليات ورؤيتها ورسالتها.

٢-دلت النتائج أن هناك إجماعًا بين عينة البحث على الأهمية الكبيرة لشروط حسن سيرة وسلوك الطالب.

٣-أن هناك إجماعًا على الأهمية الكبيرة لشروط ميل الطالب نحو التعاون مع الآخرين.

دراسة حنا (٢٠١٢) بعنوان: "مستوي تطبيق أساليب جودة القبول الجامعي في جامعة حلب من وجهة نظر طلبتها".

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تقديرات الطلبة لمستوي تطبيق أساليب جودة القبول الجامعي في جامعة حلب، كما هدفت إلى التعرف على الفروق بين آراء الطلبة في مستوى تطبيق أساليب جودة القبول الجامعي تبعا لمتغير (الجنس، والتخصص)، وأيضا التوصل إلى مقترحات تسهم في تطوير أساليب القبول الجامعي في جامعات المنطقة، ولقد اشتمل مجتمع الدراسة على طلبة جامعة حلب المسجلين في الجامعة من التخصصات العلمية والأدبية للعام الدراسي ٢٠٠٩/ ٢٠١٠، والبالغ عددهم (٤٢٣٠٠) طالبًا وطالبة في جامعة حلب، بينما بلغت عينة الدراسة (٨٠٠) طالبا وطالبة من الكليات الأدبية والعلمية، كما اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للدراسة، كما استخدمت الاستبيان المكون من (٧) مجالات، وقد تم التأكد من صدق وثبات الاستبانة، ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها:

١-أن (٣٥.٥%) من أفراد العينة يرون أن أساليب جودة نظم القبول الجامعي في الاستبانة مستخدمة كثيرًا، مقابل (٢٧.١١%) يرون أنها مستخدمة قليلًا، و(٣٧.٤٣%) يرون أنها لا تستخدم.

٢- كما اتضح وجود فروق دالة بين الذكور والإناث وفي التخصص بين الطلبة في مستوى استخدام أساليب جودة نظم القبول الجامعي في جامعة حلب.

دراسة هيفاء إبراهيم (٢٠١٣) بعنوان: "أنموذج مقترح لتطوير واقع سياسات قبول الطلبة في التعليم الجامعي في الجمهورية العربية السورية في ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى واقع آلية التسجيل وإجراءات القبول الجامعي، ومن ثم التعرف إلى واقع سياسات القبول الجامعي، والتعرف على مستوى رضا أفراد العينة

(الطلبة) في الجامعات الحكومية والخاصة، والموظفين (التقنيين والإداريين) في وزارة التعليم العالي عن سياسة القبول الجامعي، وأيضا هدفت الدراسة إلى التعرف على تحقيق سياسة القبول الجامعي مبدأ تكافؤ الفرص بين الطلبة في ظل التدفق في أعداد الناجحين في الثانوية العامة، وإقبال الطلاب على التسجيل في الجامعات السورية، وقد تكونت عينة الدراسة من كليات المتماثلة من الجامعات الحكومية والخاصة، وهي (١٠٠٠) طالب من الجامعات الحكومية (دمشق، وتشرين، البعث) وعينة للجامعات الخاصة (الدولية الخاصة، والعربية الدولية) (٢٦٦) طالبا وطالبة، أما عينة الموظفين (الإداريين والتقنيين) فقد أخذت بمعظمها كاملةً؛ نظرًا لصغر عددها في وزارة التعليم العالي والجامعات الحكومية والخاصة؛ إضافة إلى عينة من أصحاب القرار المعنيين مباشرة بالقبول الجامعي في وزارة التعليم العالي والجامعات الحكومية والخاصة، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للدراسة، كما استخدمت الدراسة استبانة موحدة بين الطلبة والموظفين (تقنيين، وإداريين) ، ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها:

١- أن أعداد الطلبة الذين يتقدمون للمفاضلة تزيد كثيرًا عن الطاقة الاستيعابية للجامعات الحكومية، والمشكلات الأكثر حدة التي كان يعانيها الطلبة من الجامعات الخاصة بشأن محور واقع سياسات القبول الجامعي كانت أنه لا يوجد تنسيق بين وزارتي التربية والتعليم العالي بشأن سير عملية المفاضلة.

٢- بالنسبة للموظفين الحكوميين فبشأن محور التسجيل يرون أن التوزيع الجغرافي للطلبة لا يؤخذ في الحسبان أثناء التسجيل، أما بالنسبة لموظفي الجامعات الخاصة بشأن المحور نفسه، فيرون أن مراكز التسجيل غير جاهزة تقنيا.

دراسة نسويدو (Nsoedo, 2014) بعنوان: "تنفيذ نظام المحاصصة الإقليمي في سياسة القبول في الجامعة المركزية النيجيرية" (المحاصصة = التقسيم)

هدفت هذه الدراسة إلى فهم التأثير المتصور لنظام المحاصصة وتنفيذ السياسة المركزية للتعليم العالي على الطلاب المحتمل حصولهم على القبول في الجامعة في نيجريا، وقد تكون مجتمع الدراسة من الطلاب والإدارة وأعضاء هيئة التدريس والمسؤولين في جامعة في المنطقة الجنوبية الشرقية في نيجريا، واشتملت العينة على (١٠) مشاركين هم: (٤ طلاب، و٢ من إدارة الجامعة المسؤولين عن تنفيذ سياسة القبول، و٢ من أعضاء هيئة التدريس، و٢ من المسؤولين المنتخبين في المجلس الوطني)، وقد استخدمت الدراسة منهج البحث النوعي والتحليل الاستقرائي كمنهج للدراسة، واعتمدت على المقابلات الشخصية المتعمقة الشبه منظمة المكونة من الأسئلة مفتوحة النهايات، وتحليل الوثائق العامة التي تساعد الباحث على اكتساب معرفة حول تطور سياسة القبول في الجامعة، والمواد الأرشيفية، والأشرطة الصوتية، والملاحظات الميدانية للباحث ، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

١. أن سياسة نظام المحاصصة غير فعالة كما أن لديها تمييز ضد الطلاب الجنوبيين، وقد أدت السياسة إلى انخفاض جودة التعليم والتشجيع على الفساد في إجراءات القبول في الجامعة.
٢. أن استخدام نظام المحاصصة في تنفيذ سياسة القبول في الجامعة تمنح مقاييس المشاركة التي تفضل الطلاب من المنطقة الجغرافية السياسية الشمالية مقارنة بالطلاب من المنطقة الجغرافية السياسية الجنوبية.
٣. أن سياسة المحاصصة بين الجنسين التي حققت مكاسب هائلة في المنطقة الجغرافية السياسية الجنوبية، قد تراجعت في المنطقة الجغرافية السياسية الشمالية.
٤. أن تنفيذ سياسة القبول في الجامعة تؤثر على إمكانية الطلاب من المنطقة الجغرافية السياسية الجنوبية للحصول على القبول في الجامعات.

٢-٢-٢ المحور الثاني: الدراسات التي تناولت القدرة التنافسية للجامعات:

ستستعرض الباحثة عددًا من الدراسات السابقة العربية والأجنبية، التي تناولت القدرة التنافسية للجامعات، وستكون وفق الترتيب الزمني من الأقدم إلى الأحدث.

دراسة وندي (Wende, 2009) بعنوان: "الاستجابات الأوروبية للقدرة التنافسية العالمية في التعليم العالي".

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض سياسات واستجابات التعليم العالي الأوروبي للتنافس العالمي، وبحث كيفية تحقيق القدرة التنافسية العالمية على أفضل نحو، ودور الاستراتيجيات القائمة على التنافس والتعاون على المستوى الوطني والأوروبي في هذا الشأن، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوثائقي القائم على استعراض عدد من الأدبيات السابقة التي توضح (سياسات التعليم العالي في الاتحاد الأوروبي، واتجاهات وسياسات التنويع، واستراتيجية ليزبون: تنسيق السياسات للاقتصاد المعرفي الأوروبي، والاستجابات للتنافس العالمي)، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

١. أن الاتحاد الأوروبي يُعتبر منطقة للتعليم العالي والبحوث كما هو موضح في منطقة البحث الأوروبي (ERA) ومنطقة التعليم العالي الأوروبي (EHEA)، حيث يُعتبر التعاون بشكل تقليدي هو السبيل نحو تحقيق قدرة تنافسية عالمية أقوى للاتحاد الأوروبي ككل.
٢. أن الاتحاد الأوروبي يُعتبر سوق داخلي يخضع لاستراتيجيات التنافس الداخلي، لتحقيق قدرة تنافسية عالمية بشكل أقوى، وذلك يؤثر على قطاع التعليم العالي أكثر من ذي قبل.
٣. أن السياسة العامة لزيادة التنافس لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة استجابة مؤسسات التعليم العالي إلى احتياجات مجتمع المعرفة.

٤. أن مؤسسات التعليم العالي يتم تحريكها من منطلق التنافس لتحقيق سمعة مؤسسية جيدة، وليست مدفوعة من خلال التنافس لتحقيق احتياجات العملاء.

دراسة الوادي والزعبي (٢٠١١) بعنوان: "مستلزمات إدارة الجودة الشاملة كأداة لتحقيق الميزة التنافسية في الجامعات الأردنية (دراسة تحليلية)".

هدفت هذه الدراسة إلى حث الجامعات عموما على دراسة وتفحص إدارة الجودة الشاملة ومستلزماتها في تحقيق المزايا التنافسية، وأثرها في تبني الجامعة إدارة الجودة الشاملة سلوكا ووصف منهجية إدارة الجودة الشاملة والمزايا التنافسية في الجامعات الأردنية لتوفير مسار واضح في مواجهة التحديات المستمرة. ولقد اشتمل مجتمع الدراسة على جامعة مؤتة، وجامعة الحسين ابن طلال، وجامعة آل البيت، والجامعة الهاشمية، وجامعة الزرقاء، وجامعة إربد، وجامعة جرش، وجامعة الإسراء، ممثلة لقطاع التعليم العالي الأردني، أما عينة الدراسة تكونت من (١٢٠) عضواً من أعضاء هيئة التدريس من (٨) ثماني جامعات، ولقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي كمنهج للدراسة، كما استخدمت الاستبانة كأداة رئيسية للدراسة المكونة من متغيرين أساسيين هما: المتغير الأول هو: إدارة الجودة الشاملة والمتغير الثاني هو: المزايا والقدرات التنافسية وما تتضمنه من مزايا تنافسية جارية ومزايا تنافسية كامنة، ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها:

١-يمكن للتطبيق السليم لمستلزمات إدارة الجودة الشاملة أن تمكن الجامعة من تحقيق المزايا التنافسية من خلال تحقيق خدمات التعليم بمستوى جودة عالٍ.

٢- وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين مستلزم دعم الإدارة العليا ومستلزم التركيز على التحسين الأكاديميين المستمر ، وخدمة المجتمع المحلي، وثقافة المنظمة والمزايا التنافسية.

دراسة الصالح (٢٠١٢) بعنوان: "بناء الميزة التنافسية في الجامعات الحكومية السعودية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفاهيم ومجالات واستراتيجيات بناء الميزة التنافسية في الجامعات الحكومية السعودية وأهم المتطلبات لكل من المجالات والاستراتيجيات، ولقد اشتمل مجتمع الدراسة على (٢٠٦) من أعضاء مجالس الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية، المتمثلة في ست جامعات هي: جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود، وجامعة أم القرى، وجامعة الملك سعود، وجامعة الملك عبد العزيز، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وجامعة الملك فيصل، ولقد استخدم الباحث الاستبانة كأداة للدراسة، كما استخدم المنهج الوصفي لبناء الخلفية النظرية للدراسة، ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها:

١- يدرك أعضاء مجالس الجامعات الحكومية السعودية مفهوم الميزة التنافسية بصورة مرتفعة جداً.

٢- كما أوضحت أن مجالات البحث العلمي، والتعليم، والتقنية، وإنتاج المعرفة تعتبر المجالات الأكثر أهمية لبناء الميزة التنافسية في الجامعات الحكومية السعودية من وجهة نظر أعضاء مجالس الجامعات السعودية.

دراسة كونيج (Kőnig, 2013) بعنوان: "زيادة القدرة التنافسية للجامعات من خلال تطوير السلوك الريادي للطلاب".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير التدريس في الجامعات على تنمية السلوك الريادي للطلاب وزيادة القدرة التنافسية للجامعات، وقد تكون مجتمع الدراسة من طلاب جامعة جوزيف جوراي ستروسماير (Josip Juraj Strossmayer University) في مدينة أوسييك في كرواتيا، واشتملت العينة على (٣٢٤) طالب مقسمين إلى (٣) مجموعات: الطلاب الذين يمارسون الرياضة بانتظام، والطلاب الأعضاء في اتحادات الطلاب، والمجموعة الضابطة، وقد استخدمت الدراسة المنهج البحثي التجريبي كمنهج للدراسة، واستخدمت

اختبار النزعة الريادية العامة ويتكون من (٥٤) فقرة موزعة على (٥) محاور للخصائص الريادية التالية: الحاجة إلى الإنجاز، والحاجة إلى الاستقلالية، والقدرة الإبداعية، والميل إلى المخاطرة، والتحفيز والإصرار)، كأدوات للدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

١. أنه من الممكن تحفيز وتطوير السلوك الريادي للطلاب من خلال التدريس في الجامعات، وخاصة من خلال تطوير الكفاءات، وبالتالي زيادة القدرة التنافسية.

٢. أن زيادة القدرة التنافسية للجامعات تتطلب تطبيق عدد من الاستراتيجيات المختلفة لتحفيز تطوير الكفاءة الريادية والتعرف على التعلم الشبه رسمي وغير الرسمي باعتبارهما مجالات لتطوير السلوك الريادي.

٣. أن التدريس الجامعي يسهم بشكل طفيف في تطوير الكفاءة الريادية وبالتالي القدرة التنافسية للجامعات، وأن التعليم غير الرسمي وشبه الرسمي لديهم دور أكبر في ذلك.

دراسة العتيبي (٢٠١٤م) بعنوان: "تسويق الخدمات الجامعية ودوره في تحسين القدرة التنافسية للجامعات السعودية تصور مقترح لحالة جامعتي أم القرى، وجامعة الملك عبدالعزيز".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور تسويق الخدمات الجامعية في تحسين القدرة التنافسية لجامعتي أم القرى، وجامعة الملك عبد العزيز، ولقد اشتمل مجتمع الدراسة على (١٥٤١) من أعضاء هيئة التدريس بجامعتي أم القرى بمكة المكرمة والملك عبد العزيز بجدة، بينما بلغت عينة الدراسة (٣٠٨) فردًا وهي تمثل نسبة (٢٠%) من مجتمع الدراسة، كما اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي، واستخدم الباحث الاستبانة كأداة للدراسة، ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها:

١- أن تسويق الخدمات التعليمية بالجامعات السعودية بشكل عام يتوفر بدرجة متوسطة،

٢- كما أوضحت الدراسة أن من أهم ما يشير إلى واقع تسويق الخدمات البحثية بالجامعات السعودية أن هناك حماساً يتوفر لدى نسبة مقدرة من أعضاء هيئة التدريس للتجديد والابتكار في مجال البحث العلمي بدرجة عالية.

دراسة إبراهيم (٢٠١٥) بعنوان: "تنمية الموارد البشرية وأثرها في خلق الميزة التنافسية في الجامعات السودانية- دراسة حالة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على منجزات تنمية الموارد البشرية وأثرها في الميزة التنافسية، والتعرف على الميزة التنافسية في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، وقد اشتمل مجتمع الدراسة على الموظفين وأعضاء هيئة التدريس بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وعددهم (٢٧٠٠)، بينما تكونت عينة الدراسة على (٣٠٠) فردا، ولقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن والمنهج التاريخي كمناهج للدراسة، كما اعتمدت على الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها:

١- أن العنصر البشري يعتبر أساسا لخلق الميزة التنافسية في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

٢- أن المزايا والحوافز التي تقدمها جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا لاستقطاب الطلاب تزيد من الميزة التنافسية.

٣- واتضح أيضاً وجود عجز كبير في القطاع الهندسي للفنيين والتقنيين بنسبة ٩٨% وأن جامعة السودان بها العديد من كليات الهندسة المتخصصة؛ مما يعني وجود ميزة تنافسية في المجال الفني والتقني بالمقارنة مع الجامعات الأخرى.

٢-٢-٣ التعليق العام على الدراسات السابقة:

من خلال عرض الدراسات السابقة التي أجريت في هذا الموضوع استعرضت الباحثة عدداً من الدراسات العربية والأجنبية، ومن خلال تحليل الدراسات السابقة تم رصد أوجه الاتفاق، وأوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية، والدراسات السابقة، وأوجه استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة؛ والتي كان لها أثر في بناء الدراسة الحالية.

أوجه الاتفاق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

- اتفقت الدراسة الحالية في هدفها مع العديد من الدراسات السابقة: في تناولها **سياسات القبول في الجامعات** مثل: دراسة نسويدو (Nsoedo, 2014)، ودراسة إبراهيم (٢٠١٣)، ودراسة السلخي (٢٠١٢)، ودراسة حميدات (٢٠١١)، ودراسة وركينجر (Workinger, 2011).
- وقد اتفقت الدراسة الحالية في هدفها مع العديد من الدراسات السابقة مثل: في تناولها **القدرة التنافسية للجامعات** مثل: دراسة العتيبي (١٤٣٦هـ)، ودراسة إبراهيم (٢٠١٥)، ودراسة كونيج (Kőnig, 2013)، ودراسة الصالح (٢٠١٢)، ودراسة الوادي والزعبي (٢٠١١)، ودراسة وندي (Wende, 2009).
- كما اعتمدت الدراسة الحالية على "**المنهج الوصفي**" كمنهج للبحث وهو ما يتفق مع منهج أغلبية الدراسات السابقة مثل: دراسة إبراهيم (٢٠١٣)، ودراسة حنا (٢٠١٢)، ودراسة السلخي (٢٠١٢)، ودراسة حميدات (٢٠١١)، ودراسة جرينبانك (Greenbank, 2006)، ودراسة العتيبي (١٤٣٦هـ)، ودراسة إبراهيم (٢٠١٥)، ودراسة الصالح (٢٠١٢)، ودراسة الوادي والزعبي (٢٠١١).
- كذلك اتفقت الدراسة الحالية في استخدامها لأداة البحث وهي "**الاستبانة**" مع أدوات معظم الدراسات السابقة: دراسة إبراهيم (٢٠١٣)، ودراسة حنا (٢٠١٢)، ودراسة حميدات (٢٠١١)، ودراسة أوكوروما (Okoroma, 2008)، ودراسة إبراهيم (٢٠١٥)،

ودراسة الصالح (٢٠١٢)، ودراسة الوادي والزعبي (٢٠١١). بالإضافة لتحليل المحتوى الذي تتفق هذه الدراسة في استخدامها له كأسلوب مع دراسة نسويدو (Nsoedo, 2014) ودراسة جرينبانك (Greenbank, 2006).

أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

- اختلفت الدراسة الحالية في أهدافها جزئياً مع بعض الدراسات السابقة التي تناولت **سياسات القبول في الجامعات** مثل: دراسة حنا (٢٠١٢) التي هدفت إلى دراسة تقديرات الطلبة لمستوي تطبيق أساليب جودة القبول الجامعي في جامعة حلب، ودراسة جرينبانك (Greenbank, 2006) التي هدفت إلى تحليل كيفية استجابة مؤسسات التعليم العالي لسياسة الحكومة لزيادة معدلات مشاركة الطلاب من الطبقات الاجتماعية الأقل من خلال سياسات القبول الخاصة بهم.
- كما اختلف منهج الدراسة الحالية مع مناهج بعض من الدراسات السابقة مثل: دراسة نسويدو (Nsoedo, 2014) التي استخدمت منهج البحث النوعي والتحليل الاستقرائي كمنهج للدراسة، ودراسة وركينجر (Workinger, 2011) التي استخدمت المنهج الاستكشافي كمنهج للدراسة، ودراسة كونيج (Kőnig, 2013) التي استخدمت المنهج البحثي التجريبي كمنهج للدراسة.
- كما اختلفت أداة الدراسة الحالية مع أداوت بعض من الدراسات السابقة مثل: دراسة نسويدو (Nsoedo, 2014) التي اعتمت على كل من المقابلات الشخصية المتعمقة الشبه منظمة المكونة من الأسئلة مفتوحة النهايات، ودراسة السلخي (٢٠١٢) التي اعتمدت على قائمة الشروط المقترحة لاختيار الطلبة في كليات التربية بالجامعات الأردنية كأداة للدراسة، ودراسة وركينجر (Workinger, 2011) التي اعتمدت على جمع بيانات المواقع الإلكترونية للكلية الفردية للحصول على هياكل سياسات القبول كأداة للدراسة، ودراسة جرينبانك (Greenbank, 2006) التي اعتمدت على المقابلات الشخصية مع

صانعي السياسة المؤسسية على كل من مستويات الإدارة العليا والمتوسطة كأدوات للدراسة، ودراسة كونيج (Kőnig, 2013) التي استخدمت تقييم الطلاب لكفاءتهم، واختبار النزعة الريادية العامة كأدوات للدراسة.

- كما اختلفت عينة الدراسة الحالية في عينتها "قادات عمادات القبول والتسجيل" عن الدراسات السابقة دراسة إبراهيم (٢٠١٣)، ودراسة حنا (٢٠١٢)، ودراسة السلخي (٢٠١٢)، ودراسة حميدات (٢٠١١)، ودراسة جرينبانك (Greenbank, 2006)، ودراسة العتيبي (١٤٣٦هـ)، ودراسة إبراهيم (٢٠١٥)،)، ودراسة كونيج (Kőnig, 2013)، ودراسة الصالح (٢٠١٢)، ودراسة الوادي والزعبي (٢٠١١)، ودراسة وندي (Wende, 2009).

دراسة نسويدو (Nsoedo, 2014) التي اشتملت عينتها على (١٠) مشاركين هم: (٤ طلاب، و٢ من إدارة الجامعة المسؤولون عن تنفيذ سياسة القبول، و٢ من أعضاء هيئة التدريس، و٢ من المسؤولين المنتخبين في المجلس الوطني)، ودراسة إبراهيم (٢٠١٣)، ودراسة حنا (٢٠١٢)، ودراسة كونيج (Konig, 2013) التي اشتملت عينتها جميعاً على عدد من الطلاب، ودراسة حميدات (٢٠١١) التي اشتملت عينتها على بعض الطلاب بجانب بعض أعضاء هيئة التدريس، ودراسة وركينجر (Workinger, 2011)، ودراسة جرينبانك (Greenbank, 2006) والتي اشتملت عينتها على عدد من الجامعات، ودراسة الصالح (٢٠١٢) التي تكونت عينتها من بعض أعضاء مجالس الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في عدة أمور من أهمها:

عرض الإطار النظري وفي المراجع المستخدمة.

١. تدعيم الإطار النظري بنتائج دراسات وأبحاث حول تطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية في ضوء متطلبات تحقيق القدرة التنافسية.

٢. إثراء مشكلة الدراسة من خلال اطلاع الباحثة على العديد من الدراسات السابقة والأبحاث ذات الصلة بشكل ملائم.

٣. اختيار مناهج الدراسة وبناء أدواتها.

٤. التعرف على نوع المعالجات الإحصائية المناسبة للدراسة.

٥. استفادت الدراسة الحالية من نتائج الدراسات السابقة في معرفة مواطن القوة والخلل بما يفيد الدراسة الحالية.

٦. ساعدت الدراسات السابقة الباحثة في دراسة أسلوب استنتاج نتائج البحث، من خلال ما تحصل عليه من نتائج الدراسة الميدانية ورصد مدى الاتفاق، أو الاختلاف بين نتائج الدراسة الحالية، والدراسات السابقة.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة، وإجراءاتها

٣-١- منهج الدراسة.

٣-٢- مجتمع الدراسة.

٣-٣- أدوات الدراسة وإجراءاتها.

٣-٤- أسلوب تحليل البيانات.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة، وإجراءاتها

تناول هذا الفصل منهج البحث العلمي المستخدم في الدراسة وحدودها، ووضح مجتمع الدراسة، وعينة الدراسة وأدوات الدراسة وإجراءاتها لينتهي بملحق الاستبانة المطبقة في الدراسة.

كما تطرق لبناء أداة الدراسة والإجراءات التي تم إتباعها للتحقق من صدقها وثباتها، وبين أيضاً كيفية تطبيق الدراسة ميدانياً، وأساليب المعالجة الإحصائية التي تم استخدامها في معالجة بيانات الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، وفيما يلي توضيح ذلك:

٣-١ منهج الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم تصور علمي مقترح لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء أبرز التجارب العالمية، وتتميز هذه الدراسة في كونها دراسة (تطويرية)، ونظراً لطبيعة الدراسة وتنوع أهدافها، وتعدُّد مراحلها، فإن الباحثة استخدمت مناهج وأساليب وأدوات متنوعة تتناسب مع أهداف وطبيعة كل مرحلة تمر بها الدراسة، وهي كما يلي (مراحل المستوى التطويري):

المرحلة الأولى: تشخيص الواقع.

في هذه المرحلة قامت الباحثة بمراجعة الأدبيات المتنوعة والمتعلقة بموضوع الدراسة من أجل العمل على تشخيص واقع سياسة القبول في الجامعات السعودية، لتطوير هذا المجال، من خلال استخدام المنهج الوصفي المسحي. والذي عرفته كلٌّ من (فاطمة صابر وميرفت خفاجة، ٢٠٠٢م، ص٨٧) بأنه "كل ما يختص بجمع البيانات والحقائق وتصنيفها وتبويبها، بالإضافة إلى تحليلها التحليل الكافي الدقيق المتعمق بل يتضمن أيضا قدراً من التفسير لهذه النتائج،

لذلك يتم استخدام أساليب القياس والتصنيف والتفسير بهدف استخراج الاستنتاجات ذات الدلالة، ثم الوصول إلى تعميمات بشأن الظاهرة موضوع الدراسة."

المرحلة الثانية: استجلاء الأمثل من التجارب العالمية في سياسة القبول بالجامعات .

حيث قامت الباحثة في هذه المرحلة باستجلاء الأمثل من التجارب العالمية في مجال تطوير سياسة القبول في الجامعات لتحقيق القدرة التنافسية، والتي يمكن في ضوئها بناء تصور مقترح لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية، وهذا يتم من طريق تحليل الوثائق والأدبيات التي تشتمل على أبرز التجارب العالمية في هذا المجال، من خلال استخدام المنهج الوصفي الوثائقي. والذي عرفه العساف(١٤٢٧هـ، ص ٢٠٦)بأنه" الجمع المتأني والدقيق للوثائق المتوفرة ذات العلاقة بموضوع المشكلة، ومن ثم التحليل الشامل لمحتوياتها، بهدف استنتاج ما يتصل بمشكلة البحث من أدلة وبراهين على إجابة أسئلة البحث".

المرحلة الثالثة: صياغة التصور المقترح .

قامت الباحثة بثلاث خطوات، للإجابة عن السؤال الثالث، وإعداد التصور المقترح لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية.

أ. بناء الصيغة الأولية للتصور المقترح:

أعدت الباحثة الصيغة الأولية للتصور المقترح لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية، قيامًا على توظيف نتائج المرحلتين السابقتين، والتي أجيب فيها على السؤالين الأول والثاني من أسئلة الدراسة الحالية، وهما مرحلة تشخيص واقع سياسة القبول في الجامعات السعودية وصفاً ومسحيًا ،ثم استجلاء الأمثل من التجارب العالمية وصفًا وثائقياً.

ب.تقويم الصياغة الأولية للتصور المقترح:

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي، وذلك بعرض الصورة الأولية للتصور المقترح على مجموعة من الخبراء لتحكيمه، لإبداء أراءهم ومقترحاتهم حوله، من حيث الأهمية ،وقابلية التطبيق، وتنقيح التصور المقترح بصورته النهائية وفق مرئياتهم .

ج. الصياغة النهائية للتصور المقترح:

بعد تثبت الباحثة من أهمية التصور المقترح وقابليته للتطبيق مما أفاد الخبراء، صاغت التصور .المقترح في صورته النهائية.

٣-٢مجتمع الدراسة:

حددت الباحثة مجتمع الدراسة حسب كل مرحلة من مراحل الدراسة بجميع القيادات من عمدا ووكلاء ومسؤولين وأصحاب قرار في الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية وعددها ٢٨ جامعة حكومية موزعة جغرافيًا على جميع مناطق المملكة العربية السعودية بحسب موقع وزارة التعليم.

جدول٣-١ "مجتمع الدراسة" المحدد بجميع القيادات في عمادات القبول والتسجيل بالجامعات السعودية.

	اسم الجامعة	عدد قادة العمادة		رابط الهيكل التنظيمي للعمادة
		شطر الطلاب	شطر الطالبات	
١	جامعة أم القرى	٤	١	https://uqu.edu.sa/dadregis/Org
٢	جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود	٤	١	https://admission.imamu.edu.sa/profile/Pages/OrganizationalChart.aspx
٣	الجامعة الإسلامية	٤	–	http://www.iu.edu.sa/Page/20490
٤	جامعة الملك سعود	٥	٢	https://dar.ksu.edu.sa/ar/structure
٥	جامعة الملك عبد العزيز	٤	١	http://admission.kau.edu.sa/Pages-260927.aspx
٦	جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	٢	–	http://cutt.us/s5Tqs

٧	جامعة الملك فيصل	٣	١	http://cutt.us/mTaHC
٨	جامعة الملك خالد	٤	١	http://dar.kku.edu.sa/orgchart
٩	جامعة طيبة	٤	٢	https://www.taibahu.edu.sa/Pages/AR/Sector/SectorPage.aspx?ID=40&PageId=8
١٠	جامعة القصيم	٣	١	http://cutt.us/z6QzQ
١١	جامعة الطائف	٤	١	http://deanships.tu.edu.sa/AR/FormsAndApps/Pages/default.aspx
١٢	جامعة الملك سعود بن عبد العزيز للعلوم الصحية	٣	–	http://www.ksau-hs.edu.sa/Arabic/AboutUs/Pages/UniversityChart_.aspx
١٣	جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن	–	٤	http://www.pnu.edu.sa/arr/Deanships/Registration/Pages/About/OrgChart.aspx
١٤	جامعة حائل	٤	١	http://www.uoh.edu.sa/Subgates/Deans/Registration/About/Pages/Structure.aspx
١٥	جامعة جازان	٤	١	http://deanships.jazanu.edu.sa/adm/Pages/Administrations.aspx
١٦	جامعة تبوك	٤	١	http://cutt.us/25CI
١٧	جامعة الجوف	٤	١	http://dar.ju.edu.sa/struc.aspx
١٨	جامعة نجران	٣	١	#/http://dadr.nu.edu.sa
١٩	جامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل	٣	١	http://cutt.us/9QHNy
٢٠	جامعة الأمير سطام	٣	١	https://dar.psau.edu.sa/ar/page/1-40
٢١	جامعة شقراء	٣	١	http://deanships.su.edu.sa/AR/Pages/Staff.aspx
٢٢	جامعة المجمعة	٣	١	http://cutt.us/NBCR
٢٣	جامعة الحدود الشمالية	٣	١	http://cutt.us/1k1Pn
٢٤	جامعة جدة	٣	١	http://cutt.us/LlqB
٢٥	جامعة بيشة	٣	١	https://registration.ub.edu.sa/bisha/init
٢٦	جامعة الباحة	٣	١	http://portal.bu.edu.sa/web/14807342/college-administration
٢٧	الجامعة السعودية الإلكترونية	٣	١	https://www.seu.edu.sa/sites/ar/deanships/aasa/Pages/StaffDirectory.aspx
٢٨	جامعة حفر الباطن	٣	١	http://www.uohb.edu.sa/portal/ar/taxonomy/term/125/216
	المجموع	١٢٠	٣٠	١٥٠

٣-٣-١ خصائص مجتمع الدراسة:

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات (الوظيفة، سنوات الخبرة، النوع).

- **توزيع أفراد المجتمع حسب الوظيفة:**

جدول٣-٢ توزيع أفراد المجتمع وفقا للوظيفة

م	الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
١	عميد القبول والتسجيل	٢٤	%٤٥.٣
٢	وكيل/ ة عمادة	١٢	%٢٢.٧
٣	مستشار/ة	٦	%١٣.٢
٤	مدير/ة القبول	٦	%١٣.٢
٥	مدير/ة التسجيل	٢	%٥.٦
المجموع		٥٠	%١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٣-٢) أن نسبة (٤٥.٣%) من أفراد المجتمع الذين أجابوا على إستبانة الدراسة يشغلون منصب عميد العمادة، بينما نسبة (٢٢.٧%) من أفراد المجتمع يشغلون منصب وكيل/ة عمادة، بينما نسبة (١٣.٢%) من أفراد المجتمع يشغلون منصب مدير/ة القبول، ونسبة (١٣.٢%) يشغلون منصب مستشار/ة، بينما نسبة (٥.٧%) من أفراد المجتمع يشغلون منصب مدير/ة التسجيل. والسبب في ذلك يرجع إلى أن توزيع أداة الدراسة تركز بشكل أكبر على المناصب والقيادات في إدارة القبول بالجامعات.

شكل توضيحي رقم ٣-١ توزيع أفراد المجتمع المجيبين على الاستبانة وفقا للوظيفة

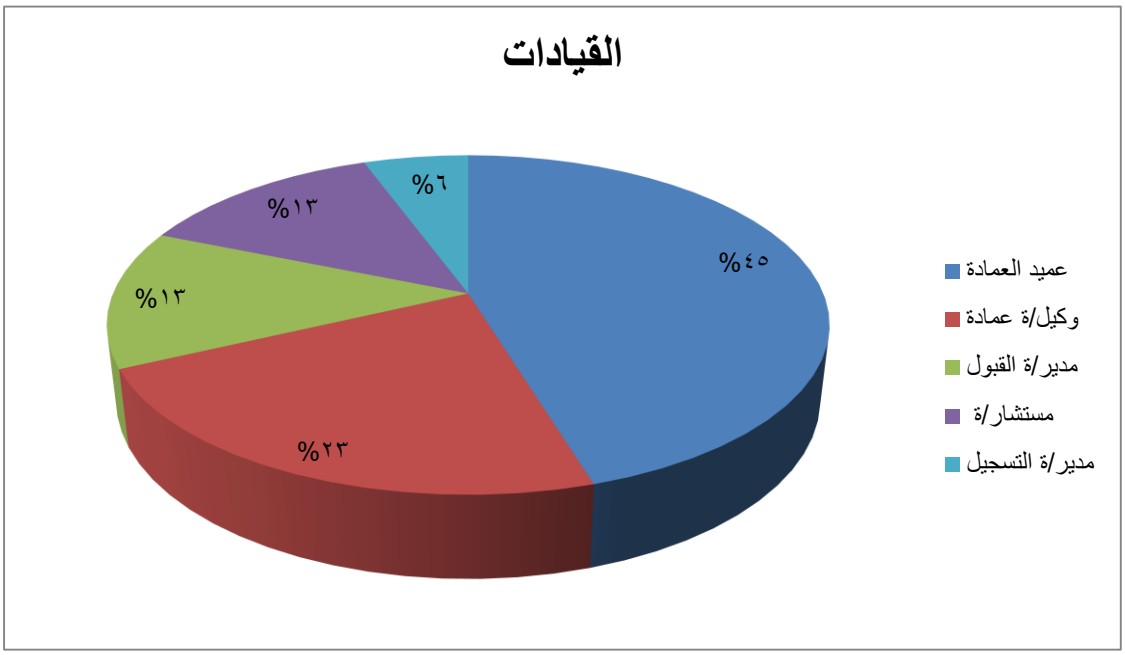

- توزيع أفراد المجتمع المجيبين على استبانة الدراسة حسب سنوات الخبرة:

جدول ٣-٣ توزيع أفراد المجتمع المجيبين على استبانة الدراسة حسب سنوات الخبرة:

م	سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
١	أقل من ٥ سنوات	١٩	%٣٨.٠
٢	من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات	٢٢	%٤٤.٠
٣	من ١٠ سنوات فأكثر	٩	%١٨.٠
المجموع		٥٠	%١٠٠.٠

يتضح من الجدول رقم (٣-٣) أن نسبة (٤٤.٠%) من أفراد المجتمع المجيبين على الاستبانة لديهم خبرة من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات، بينما نسبة (٣٨.٠%) من أفراد المجتمع

المجيبين على الاستبانة لديهم خبرة أقل من ٥ سنوات، بينما نسبة (١٨.٠%) من أفراد العينة المجتمع المجيبين على الاستبانة لديهم خبرة من ١٠ سنوات فأكثر، ولعل السبب في ارتفاع مستويات خبرة المجتمع المجيبين على الاستبانة إلى أنهم يشغلون مناصب قيادية وبالتالي يتمتع معظم بخبرات عالية.

رسم توضيحي ٣-٢ توزيع أفراد المجتمع المجيبين على الاستبانة وفقا لسنوات الخبرة

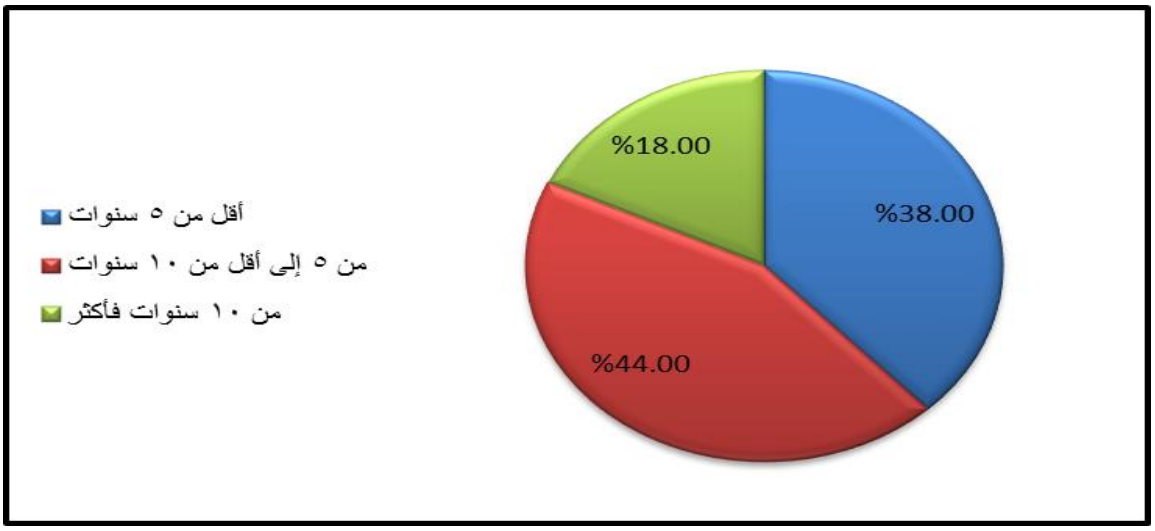

- توزيع أفراد المجتمع المجيبين على الاستبانة حسب النوع:

جدول٣-٤ توزيع أفراد المجتمع المجيبين على الاستبانة وفقا للنوع

م	النوع	التكرار	النسبة المئوية
١	ذكر	٤٠	%٨٠.٠
٢	أنثى	١٠	%٢٠.٠
المجموع		٥٠	%١٠٠.٠

يتضح من الجدول رقم (٣-٤) أن نسبة (٨٠.٠%) من أفراد المجتمع المجيبين على الاستبانة ذكور، بينما نسبة (٢٠.٠%) من أفراد المجتمع المجيبين على الاستبانة إناث، وتعزو الباحثة السبب في ذلك يعود إلى طبيعة المجتمع السعودي والذي يفضل أن تكون القيادات من الذكور بالمقارنة مع مثيلاتها من الإناث.

شكل توضيحي٣-٣ توزيع أفراد العينة وفقا للنوع

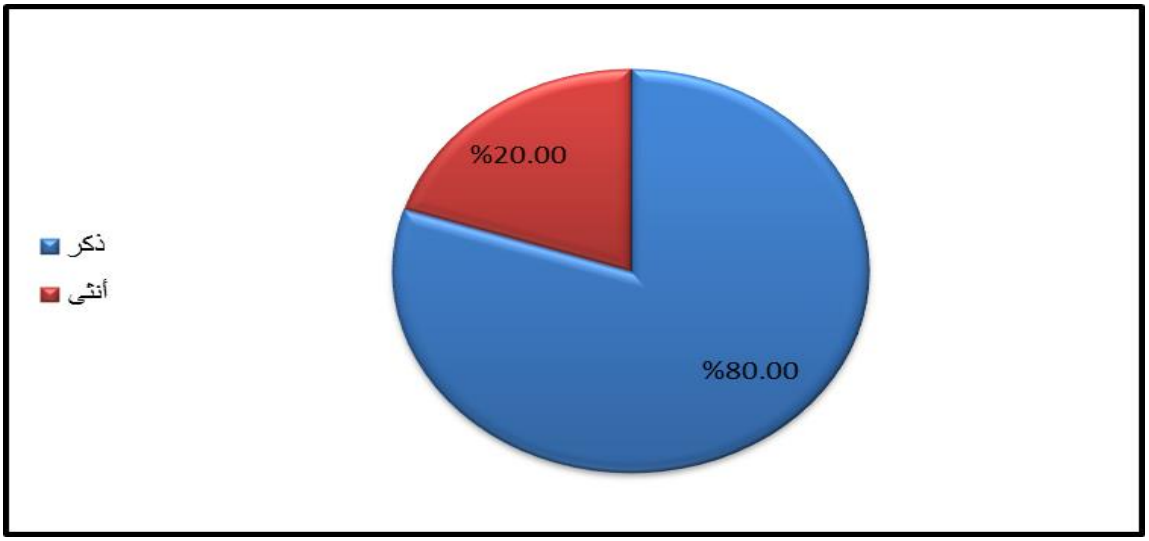

٣-٤ أداة الدراسة وإجراءاتها:

بعد أن تم الاطلاع على الأدب التربوي، والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، قامت الباحثة ببناء وتطوير استبانة بهدف التعرف على واقع سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية.

وفي سبيل الحصول على المعلومات اللازمة من مفردات العينة للإجابة عن تساؤلات الدراسة، اعتمدت الباحثة على الاستبانة كأداة أساسية لجمع البيانات المطلوبة لدعم الدراسة بالجانب التطبيقي للإجابة على تساؤلاتها وتحقيق أهدافها.

وقامت الباحثة بتصميم الاستبانة من خلال الإطار المفهومي للدراسة والاطلاع على الدراسات السابقة كدراسة (حميدات،٢٠١١)، ودراسة (الوادي والزعبي، ٢٠١١)، ودراسة

(العتيبي، ٢٠١٤)؛ وكذلك من خلال الاطلاع على بعض أدوات ومقاييس الدراسات الأخرى ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية، بحيث احتوت الاستبانة على مجموعة من المحاور والمفردات التي تدعم موضوع الدراسة من خلال علاقتها المباشرة بأهداف الدراسة وتساؤلاتها.

وقد حصلت الباحثة على الخطابات الرسمية التي تسهل مهمتها في تطبيق الاستبانة في الملحق رقم(٦).

وتم توزيع الاستبانة بعدة طرق، وهي: التوزيع المباشر، بالإضافة لتصميم استبانة إلكترونية تم إرسالها إلكترونياً إلى البريد الإلكتروني الخاص بعمادات القبول والتسجيل في جميع الجامعات الحكومية، بالإضافة إلى إرسالها على البريد الإلكتروني الخاص لجميع عمداء القبول والتسجيل في الجامعات الحكومية السعودية.

استغرق توزيع جميع الاستبانات الورقية والإلكترونية ٣٠ يوماً، وقد بلغت نسبة العائد من عدد الاستبانات الموزعة (٣٣%) استبانة؛ بحيث أصبحت الاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي (٥٠) استبانة.

٣-٤-١- وصف أداة الدراسة (الاستبانة):

لقد احتوت الاستبانة في صورتها النهائية على جزأين رئيسيين:

الجزء الأول: شمل على البيانات الأولية لأفراد العينة؛ وهي (الوظيفة، سنوات الخبرة، النوع).

الجزء الثاني: شمل على محاور الاستبانة، وقد تكونت الاستبانة في نسختها النهائية من (٣٧) عبارة موزعة على محورين رئيسيين هما:

المحور الأول: "واقع سياسة القبول في الجامعات السعودية" ويتكون من ثلاثة أبعاد رئيسية هي:

البعد الأول: "مجال العدالة وتكافؤ الفرص" تكون من (١٥) عبارة.

البعد الثاني: "مواءمة نظام القبول وسوق العمل" تكون من (٥) عبارات.

البعد الثالث: "**التقويم والتطوير لنظام القبول**" تكون من (٨) عبارات.

المحور الثاني: "**المتطلبات اللازم توفرها لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية**" ويتكون من (٩) عبارات.

وقد تم استخدام مقياس ليكرت الثلاثي (عالية، متوسطة، ضعيفة) للتعرف على واقع سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية.

٣-٤-٢- صدق أداة الدراسة:

١) الصدق الظاهري:

بعد الانتهاء من إعداد الاستبانة وبناء فقراتها، وعرضها على سعادة المشرف على الدراسة تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من أساتذة الكليات كما في الملحق رقم (١)؛ وذلك للتأكد من مدى ارتباط كل فقرة من فقراتها بالمحور الذي تنتمي إليه، ومدى وضوح كل فقرة وسلامة صياغتها اللغوية وملاءمتها لتحقيق الهدف الذي وضعت من أجله، واقتراح طرائق تحسينها وذلك بالحذف أو بالإضافة أو إعادة الصياغة أو غير ما ورد مما يرونه مناسباً كما في الملحق رقم (٢).

وبعد استعادة النسخ المحكمة من المحكمين تم مناقشة ملاحظاتهم مع سعادة الدكتور المشرف على الرسالة، وفي ضوء اقتراحات بعض المحكمين أعادت الباحثة صياغة الاستبانة؛ حيث تم حذف بعض العبارات وإعادة صياغة بعضها في الاستبانة، وذلك فيما اتفق عليه أكثر من (٨٠%) من السادة المحكمين، وبذلك أصبحت الاستبانة في شكلها النهائي بعد التأكد من صدقها الظاهري مكونة من (٣٧) عبارة مقسمة على محورين رئيسيين كما في الملحق رقم (٣).

٣-٤-٣- صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة:

أ) صدق الاتساق الداخلي لمحاور الدراسة

تم حساب صدق الاتساق الداخلي وفقاً لاستجابات العينة الاستطلاعية التي بلغ عددها (٣٧) مفردة بحساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات كل عبارة والدرجة الكلية للمحور أو البعد الذي تنتمي إليه العبارة من محاور وأبعاد الاستبانة كما يوضح نتائجها جدول رقم (٣-٤) التالي:

جدول ٣-٥ معاملات ارتباط بيرسون بين درجات كل عبارة والدرجة الكلية للمحور أو البعد الذي تنتمي إليه العبارة من محاور وأبعاد الاستبانة

المحور الأول: "واقع سياسة القبول في الجامعات السعودية"					
البعد الأول في المحور الأول "مجال العدالة وتكافؤ الفرص"					
رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
١	.511**	٦	.463**	١١	.518**
٢	.634**	٧	.626**	١٢	.491**
٣	.718**	٨	.733**	١٣	.716**
٤	.637**	٩	.664**	١٤	.689**
٥	.773**	١٠	.718**	١٥	.491**
البعد الثاني في المحور الأول "مواءمة نظام القبول وسوق العمل"					
١٦	.662**	١٨	.766**	٢٠	.783**
١٧	.704**	١٩	.855**		
البعد الثالث في المحور الأول "التقويم والتطوير لنظام القبول"					
٢١	.712**	٢٤	.687**	٢٧	.794**
٢٢	.634**	٢٥	.748**	٢٨	.709**
٢٣	.532**	٢٦	.634**		
المحور الثاني "المتطلبات اللازم توفرها لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية"					
١	.575**	٤	.706**	٧	.696**
٢	.514**	٥	.803**	٨	.577**
٣	.586**	٦	.714**	٩	.753**

** دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠.٠١)

يتبين من جدول (٣-٥) السابق أن معاملات ارتباط العبارات بالدرجة الكلية للمحور والبعد الذي تنتمي إليه العبارة من محاور وأبعاد الاستبانة جاءت جميعها دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (٠.٠١)، وجاءت جميع قيم معاملات الارتباط قيم عالية؛ حيث تراوحت في البعد الأول في المحور الأول "مجال العدالة وتكافؤ الفرص" بين (٤٦٣.**_٧٧٣.**).، أما البعد الثاني في المحور الأول "مواءمة نظام القبول وسوق العمل" فقد تراوحت معاملات الارتباط بين (٦٦٢.**_ ٨٥٥.**)، وأخيراً في البعد الثالث في المحور الأول "التقويم والتطوير لنظام القبول" تراوحت معاملات الارتباط بين (٥٣٢.**-٧٩٤.**)؛ وفي ذات السياق تراوحت معاملات الارتباط بين (٥١٤.**_ ٨٠٣.**) في المحور الثاني "المتطلبات اللازم توفرها لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية"؛ مما يدل على توافر درجة عالية من صدق الاتساق الداخلي لعبارات محاور الاستبانة.

ب)الصدق البنائي العام لمحاور الاستبانة":

تم التحقق من الصدق البنائي لمحاور الاستبانة من خلال إيجاد معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية لكل محور والمجموع الكلي للاستبانة، ويوضح نتائجها الجدول التالي:

جدول ٣-٦ معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية لمحاور الاستبانة

م	المحور	معامل الارتباط
١	**المحور الأول: "واقع سياسة القبول في الجامعات السعودية"**	.٩٨٠**
٢	**المحور الثاني "المتطلبات اللازم توفرها لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية"**	.٨٥٥**

** دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠.٠١)

يتبين من الجدول (٣-٦) السابق أن قيم معاملات الارتباط لمحاور الاستبانة بالدرجة الكلية للاستبانة جاءت بقيم مرتفعة حيث تراوحت بين (٨٥٥.**_٩٨٠.**)، وكانت جميعها دالة

إحصائياً عند مستوى دلالة (٠.٠١)؛ مما يدل على توافر درجة عالية من الصدق البنائي لمحاور الاستبانة.

جدول ٣-٧معاملات ثبات ألفا كرونباخ لمحاور الاستبانة

م	المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
١	**المحور الأول: "واقع سياسة القبول في الجامعات السعودية"**	٢٨	.٩١٤
٢	**المحور الثاني "المتطلبات اللازم توفرها لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية"**	٩	.٩٩٠
	المجموع	٣٧	.٩٤١

يتضح من الجدول رقم (٣-٧) السابق أن قيم معاملات الثبات لمحاور الاستبانة جاءت بقيم عالية حيث تراوحت قيم معاملات الثبات لمحاور الاستبانة بين (.٩١٤-.٩٩٠) وبلغت قيمة معامل الثبات الكلي لمحاور الاستبانة (.٩٤١)؛ وتشير هذه القيم من معاملات الثبات إلى صلاحية الاستبانة للتطبيق وإمكانية الاعتماد على نتائجها والوثوق بها.

٣-٥- الأساليب الإحصائية

بناء على طبيعة الدراسة والأهداف التي سعى إلى تحقيقها، تم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) واستخراج النتائج وفقاً للأساليب الإحصائية التالية:

١- التكرار والنسب المئوية لوصف أفراد الدراسة، ولحساب استجابات أفراد الدراسة تجاه العبارات التي تتضمنها أداة الدراسة.

٢-المتوسطات الحسابية لترتيب استجابات أفراد الدراسة.

٣-معامل ارتباط بيرسون للتأكد من صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.

٤-معامل ثبات (ألفاكرونباخ) لقياس ثبات أداة الدراسة.

٥-معادلة المدى: وذلك لوصف المتوسط الحسابي للاستجابات على كل عبارة وبعد على النحو التالي:

تم تحديد درجة الاستجابة بحيث يعطي الدرجة (٣) للاستجابة العالية، والدرجة (٢) المتوسطة ، والدرجة (١) للاستجابة الضعيفة، ويتم تحديد درجة الاستجابة لكل عبارة أو محور بناء على ما يلي:

١. من ١ إلى أقل من ١,٦٧ تمثل درجة استجابة (ضعيفة).

٢. من ١,٦٧ إلى أقل من ٢,٣٣ تمثل درجة استجابة (متوسطة).

٣. من ٢,٣٣ إلى أقل من ٣ تمثل درجة استجابة (عالية).

الفصل الرابع

تحليل نتائج الدراسة وتفسيرها

الفصل الرابع

تحليل نتائج الدراسة وتفسيرها

مقدمة:

تناول الفصل الرابع عرضًا للمعلومات وتفسيرها ، التي هي إجابة للأسئلة المتفرعة من سؤال البحث الرئيس:

ما التصور المقترح لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية؟

والذي تضمن الأسئلة الفرعية التالية:

١. ما واقع سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية؟

٢. ما أبرز التجارب العالمية في سياسة القبول بالجامعات لتحقيق القدرة التنافسية؟

٣. ما رأي الخبراء التربويين في التصور المبدئي المقترح لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية ؟

٤-١- تحليل إجابة السؤال الأول :

٤-١-١ ما واقع سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية؟

وللإجابة عن ذلك تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة من عبارات المحور الأول " واقع سياسة القبول في الجامعات السعودية" ثم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لأبعاد المحور والتي حددتها الباحثة في ثلاثة أبعاد رئيسة، ومن ثم ترتيب هذه الأبعاد تنازلياً حسب المتوسط الحسابي لكل بعد، ويبين ذلك الجدول (٤-١) التالي:

جدول ٤-١ المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول أبعاد المحور الأول واقع سياسة القبول في الجامعات السعودية

رقم البعد	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب البعد	درجة الاستجابة
١	**مجال العدالة وتكافؤ الفرص**	٢.٤٩	.٢٦٤	١	عالية
٣	**التقويم والتطوير لنظام القبول**	٢.٢٩	.٣٦٨	٢	متوسطة
٢	**مواءمة نظام القبول وسوق العمل**	١.٩١	.٥٩٤	٣	متوسطة
المجموع الكلي لأبعاد المحور الأول "واقع سياسة القبول في الجامعات السعودية"		٢.٣٣	.٢٨٥	--	عالية

يتبين من الجدول رقم (٤-١) السابق أن محور واقع سياسة القبول في الجامعات السعودية جاء بدرجة عالية، حيث جاء المتوسط الحسابي العام للمجموع الكلي للمحور الأول (٢.٣٣) بانحراف معياري قدره (٢٨٥.).

وتعزو الباحثة حصول محور واقع سياسة القبول في الجامعات السعودية على درجة استجابة عالية؛ قد يرجع إلى دراية أفراد العينة بأهمية قضية قبول الطلاب بالجامعات، حيث إن نظام القبول في الجامعات وما يرتبط به من سياسات يؤدي دورًا مهمًا في جودة المخرجات، ولهذا فإن إعادة النظر في سياسة القبول وربطها بخطط التنمية وحاجات المجتمع والتنافس في سوق العمل وطاقة الاستيعاب للجامعات أصبحت من الأمور المهمة والضرورية.

وتتفق تلك النتيجة مع ما قد أشارت إليه نتيجة دراسة جرينبانك (Greenbank, 2006) التي توصلت إلى أن سياسات القبول في كل أنواع مؤسسات التعليم العالي تدين بشكل أكبر إلى طبيعة الطلب والسوق التجارية أكثر من محاولتها لتوسيع المشاركة.

كما يتبين من الجدول السابق أن بعد "مجال العدالة وتكافؤ الفرص" جاء في الترتيب الأول بمتوسط حسابي بلغ (٢.٤٩) وانحراف معياري بلغ (٢٦٤.) بدرجة استجابة عالية، يليه بُعد "التقويم والتطوير لنظام القبول" في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي بلغ (٢.٢٩) وانحراف معياري

بلغ (.٣٦٨) بدرجة استجابة متوسطة، وأخيراً جاء في الترتيب الثالث بُعد "مواءمة نظام القبول وسوق العمل" بمتوسط حسابي بلغ (١.٩١) وانحراف معياري بلغ (.٥٩٤) بدرجة استجابة متوسطة.

ولمزيد من التفصيل قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع سياسة القبول في الجامعات السعودية من وجهة نظر أفراد العينة والمحددة بالمحور الأول في الدراسة كل بعد على حدة كما تبينه الجداول التالية:

أ-البعد الأول: مجال العدالة وتكافؤ الفرص

تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة من عبارات البعد الأول "مجال العدالة وتكافؤ الفرص"، ثم ترتيب تلك العبارات تنازلياً بناء على المتوسط الحسابي كما تبين نتائج الجدول (٤-٢) التالي:

جدول ٤-٢ التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول بعد مجال العدالة وتكافؤ الفرص

	العبارة		درجة الاستجابة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة	درجة الاستجابة
			عالية	متوسطة	ضعيفة				
١	**سياسات وإجراءات القبول في الجامعة واضحة**	ك	٤٦	٣	١	٢.٩٠	.٣٦٤	١	عالية
		%	٩٢.٠	٦.٠	٢.٠				
٢	**يتم تزود الطلبة بدليل يحدد بوضوح شروط القبول بالجامعة.**	ك	٤٤	٥	١	٢.٨٦	.٤٠٥	٢	عالية
		%	٨٨.٠	١٠.٠	٢.٠				
٣	**يتم توضيح ترتيبات وآليات القبول للطلاب خلال التسجيل بالجامعة**	ك	٤٣	٦	١	٢.٨٤	.٤٢٢	٣	عالية
		%	٨٦.٠	١٢.٠	٢.٠				
٤	**يتم تنظيم إجراءات قبول الطلبة غير السعوديين من طلاب المنح، حسب المنح المخصصة**	ك	٤٣	٦	١	٢.٨٤	.٤٢٢	٤	عالية
		%	٨٦.٠	١٢.٠	٢.٠				
٥	**تعد نتيجة الثانوية العامة هي أحد المعايير الضرورية للقبول في الجامعة وليست المعيار الوحيد**	ك	٤١	٨	١	٢.٨٠	.٤٥٢	٥	عالية
		%	٨٢.٠	١٦.٠	٢.٠				

العبارة			درجة الاستجابة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة	درجة الاستجابة
			عالية	متوسطة	ضعيفة				
٦	**تتوافق سياسات القبول في الجامعة مع أهداف الجامعة**	ك	٣٦	١٣	١	٢.٧٠	.٥٠٥	٦	عالية
		%	٧٢.٠	٢٦.٠	٢.٠				
٧	**يتم اتخاذ إجراءات دورية لتعريف طلاب المدارس (الثانوية العامة) بأقسام الجامعة وتخصصاتها المختلفة**	ك	٣٦	١١	٣	٢.٦٦	.٥٩٣	٧	عالية
		%	٧٢.٠	٢٢.٠	٦.٠				
٨	**يساهم اختبار القدرات والتحصيلي التي ينفذها المركز الوطني للقياس والتقويم في تحقيق العدالة بين الطلاب**	ك	٣١	١٥	٤	٢.٥٤	.٦٤٦	٨	عالية
		%	٦٢.٠	٣٠.٠	٨.٠				
٩	**يتم اتخاذ الإجراءات والمحفزات لضمان العدالة في قبول الطلبة**	ك	٢٧	١٨	٥	٢.٤٤	.٦٧٥	٩	عالية
		%	٥٤.٠	٣٦.٠	١٠.٠				
١٠	**تتحقق العدالة في توزيع الطلبة على التخصصات ذات العلاقة بقدراتهم وميولهم**	ك	٢٨	١٥	٧	٢.٤٢	.٧٣١	١٠	عالية
		%	٥٦.٠	٣٠.٠	١٤.٠				
١١	**يتم مسبقًا تحديد الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة للعمل على توفير الدعم لهذه الفئة في الوقت المناسب.**	ك	٢٦	١٥	٩	٢.٣٤	.٧٧٢	١١	عالية
		%	٥٢.٠	٣٠.٠	١٨.٠				
١٢	**تعتمد الجامعة معايير قبول مباشرة دون احتساب معدل السنة التحضيرية في تحديد التخصص**	ك	١٣	٣	١٦	٢.٣٠	.٩٣١	١٢	متوسطة
		%	٦٢.٠	٦.٠	٣٢.٠				
١٣	**يساهم اختبار القدرات في إبراز المواهب الإبداعية للطلاب**	ك	١٤	٢٦	١٠	٢.٠٨	.٦٩٥	١٣	متوسطة
		%	٢٨.٠	٥٢.٠	٢٠.٠				
١٤	**تحدد درجة الثانوية العامة الطالب المستحق للقبول**	ك	١٣	٢٣	١٤	١.٩٨	.٧٤٢	١٤	متوسطة
		%	٢٦.٠	٤٦.٠	٢٨.٠				
١٥	**يتم إجراء دراسات للتأكد من أن الطلبة موزعين حسب الجنس بشكلٍ يتناسب مع توزيعهم في المجتمع**	ك	٧	٢٢	٢١	١.٧٢	.٧٠١	١٥	متوسطة
		%	١٤.٠	٤٤.٠	٤٢.٠				
المتوسط الحسابي الإجمالي للبعد الأول "مجال العدالة وتكافؤ الفرص"						2.49	.264	---	عالية

يتبين من الجدول رقم (٤-٢) السابق أن بعد مجال العدالة وتكافؤ الفرص جاء بدرجة (عالية) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث جاء المتوسط العام للبعد الأول (٢.٤٩) بانحراف معياري بلغ (.٢٦٤).

وتعزو الباحثة حصول بعد مجال العدالة وتكافؤ الفرص على درجة استجابة (عالية) قد يرجع إلى ضرورة التأكيد على مبدأ عدم التحيز لأحد دون الآخر، فالعمل على توفير فرص متكافئة بين الأفراد يساعد على الإبداع وعلى إبراز المواهب التي من شأنها أن تدفع المجتمع للأمام والعمل على تقدمه ورقيّه.

١. جاءت في الترتيب الأول العبارة رقم(١) (سياسات وإجراءات القبول في الجامعة واضحة) بمتوسط حسابي بلغ (٢.٩٠)، وانحراف معياري بلغ (.٣٦٤) بدرجة استجابة عالية. وتعزو الباحثة حصول العبارة (سياسات وإجراءات القبول في الجامعة واضحة) على الترتيب الأول بدرجة استجابة (عالية) ربما يرجع إلى الشفافية والنزاهة التي تتبعها إدارة الجامعة في نظام القبول في الجامعة الأمر الذي يسهل من مهام الجامعة، وتحسين صورتها أمام الطلاب، مما يساعد على تطويرها ودفعها للأمام.

٢. جاءت في الترتيب الثاني العبارة رقم(٢)(يتم تزويد الطلبة بدليل يحدد بوضوح شروط القبول بالجامعة) بمتوسط حسابي بلغ (٢.٨٦)، وانحراف معياري بلغ (.٤٠٥) بدرجة استجابة عالية.

٣. وجاءت في الترتيب الثالث عبارة رقم (٣) (يتم توضيح ترتيبات وآليات القبول للطلاب خلال التسجيل بالجامعة)بمتوسط حسابي بلغ(٢.٨٦)، وانحراف معياري بلغ(.٤٠٥)بدرجة استجابة عالية.

٤.وجاء في الترتيب الرابع عبارة رقم(٤) (يتم تنظيم إجراءات قبول الطلبة غير السعوديين من طلاب المنح، حسب المنح المخصصة) بمتوسط حسابي بلغ(٢.٨٤)، وانحراف معياري بلغ(٤٢٢.)بدرجة استجابة عالية.

٥. بينما جاءت في الترتيب قبل الأخير العبارة رقم (١٤) (حدد درجة الثانوية العامة الطالب المستحق للقبول) بمتوسط حسابي بلغ (١.٩٨)، وانحراف معياري بلغ (٧٤٢.) بدرجة استجابة متوسطة.

٦. بينما جاءت في الترتيب الأخير العبارة رقم (١٥) (يتم إجراء دراسات للتأكد من أن الطلبة موزعين حسب الجنس بشكلٍ يتناسب مع توزيعهم في المجتمع) بمتوسط حسابي بلغ (١.٧٢)، وانحراف معياري بلغ (٧٠١.) بدرجة استجابة متوسطة، وتعزو الباحثة حصول العبارة رقم (١٥) (يتم إجراء دراسات للتأكد من أن الطلبة موزعين حسب الجنس بشكلٍ يتناسب مع توزيعهم في المجتمع) على الترتيب الأخير بدرجة استجابة (متوسطة) ربما يرجع إلى ضعف اهتمام إدارة الجامعة بقضية توزيع الطلبة حسب الجنس بشكل يتناسب مع توزيعهم في المجتمع، ربما لقناعة الإدارة بأن هذا الأمر مفروغ منه أو أنه لا يمثل معضلة في موضوع العدالة وتكافؤ الفرص ولا يؤثر بالسلب على موضوع القبول بالجامعة والقدرة التنافسية.

ب– البعد الثاني: مواءمة نظام القبول وسوق العمل

تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة من عبارات البعد الثاني "مواءمة نظام القبول وسوق العمل"، ثم ترتيب تلك العبارات تنازلياً بناء على المتوسط الحسابي كما تبين نتائج الجدول (٤–٣) التالي:

جدول ٤-٣التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول مواءمة نظام القبول وسوق العمل

	العبارة		درجة الاستجابة				المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة	درجة الاستجابة
			عالية	متوسطة	ضعيفة					
١٦	تعمل الجامعة على فتح تخصصات لها صلة بالوظائف الأكثر طلبًا في سوق العمل	ك	١٤	٢٨	٨		٢.١٢	.٦٥٩	١	متوسطة
		%	٢٨.٠	٥٦.٠	١٦.٠					
١٧	يتم وضع نظام لإجراء مراجعة التخصصات حسب متطلبات سوق العمل	ك	١٣	٢٢	١٥		١.٩٦	.٧٥٥	٢	متوسطة
		%	٢٦.٠	٤٤.٠	٣٠.٠					
١٨	هناك ربط بين سياسة الاستيعاب الجامعي وحاجات التنمية الشاملة	ك	١٥	١٨	١٧		١.٩٦	.٨٠٧	٣	متوسطة
		%	٣٠.٠	٣٦.٠	٣٤.٠					
١٩	يتم قبول الطلبة في الجامعات طبقا لاحتياجات سوق العمل	ك	١١	٢٣	١٦		١.٩٠	.٧٣٥	٤	متوسطة
		%	٢٢.٠	٤٦.٠	٣٢.٠					
٢٠	يوجد تنسيق مسبق بين الجامعات لتحديد عدد المقبولين في التخصصات المختلفة	ك	١٠	١١	٢٩		١.٦٢	.٨٠٥	٥	ضعيفة
		%	٢٠.٠	٢٢.٠	٥٨.٠					
	المتوسط الحسابي الإجمالي للبعد الثاني "مواءمة نظام القبول وسوق العمل"						١.٩١	.٥٩٤	---	متوسطة

يتبين من الجدول رقم (٤-٣) السابق أن بعد مواءمة نظام القبول وسوق العمل جاء بدرجة (متوسطة) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث جاء المتوسط العام للبعد الثاني (١.٩١) بانحراف معياري بلغ (.٥٩٤).

وتعزو الباحثة حصول بُعد مواءمة نظام القبول وسوق العمل على درجة استجابة (متوسطة) يعود إلى ضعف اهتمام إدارة الجامعة بوضع نظام لإجراء مراجعة التخصصات حسب متطلبات سوق العمل، ومن خلاله يتم قبول الطلبة في الجامعات طبقا لاحتياجات سوق العمل، فقضية القبول والاستيعاب حسب ما يحتاجه سوق العمل مسألة في غاية الأهمية، وعلى إدارة الجامعات الإحاطة بها.

١.جاءت في الترتيب الأول العبارة رقم (١٦) (تعمل الجامعة على فتح تخصصات لها صلة بالوظائف الأكثر طلبًا في سوق العمل) بمتوسط حسابي بلغ (٢.١٢)، وانحراف معياري بلغ (٦٥٩.) بدرجة استجابة متوسطة.

وتعزو الباحثة حصول العبارة رقم (١٦) (تعمل الجامعة على فتح تخصصات لها صلة بالوظائف الأكثر طلبًا في سوق العمل) على الترتيب الأول بدرجة استجابة (متوسطة) يعود لضعف المواءمة بين تخصصات وأقسام الجامعات وحاجة سوق العمل ومتطلبات التنمية البشرية والاقتصادية في المملكة، ومن أهم أسباب هذه المشكلة عدم وجود تواصل وتفاعل وتكامل بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل.

٢.وجاءت في الترتيب الثاني العبارة رقم (١٧) (يتم وضع نظام لإجراء مراجعة التخصصات حسب متطلبات سوق العمل) بمتوسط حسابي بلغ (١.٩٦)، وانحراف معياري بلغ (٧٥٥.) بدرجة استجابة متوسطة.

٣. وجاءت في الترتيب الثالث العبارة رقم (١٨) (هناك ربط بين سياسة الاستيعاب الجامعي وحاجات التنمية الشاملة) بمتوسط حسابي بلغ (١.٩٦)، وانحراف معياري بلغ (٨٠٧.) بدرجة استجابة متوسطة.

٤. جاءت في الترتيب قبل الأخير العبارة رقم (١٩) (يتم قبول الطلبة في الجامعات طبقا لاحتياجات سوق العمل) بمتوسط حسابي بلغ (١.٩٠)، وانحراف معياري بلغ (٧٣٥.) بدرجة استجابة متوسطة

٥. جاءت في الترتيب الأخير العبارة رقم (٢٠) (يوجد تنسيق مسبق بين الجامعات لتحديد عدد المقبولين في التخصصات المختلفة) بمتوسط حسابي بلغ (١.٦٢)، وانحراف معياري بلغ (٨٠٥.) بدرجة استجابة ضعيفة، و تعزو الباحثة ذلك إلى أن أحد أهم الأسباب يعود إلى عدم وجود آلية متفق عليها بين الجامعات لتحديد عدد

المقبولين في التخصصات المختلفة، مما يؤدي إلى عدم وضوح الرؤية فيما ينبغي أن تقدمه الجامعات السعودية من تخصصات لتلبية احتياجات التنمية الفعلية.

ج–البعد الثالث: التقويم والتطوير لنظام القبول

تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة من عبارات البعد الثالث "التقويم والتطوير لنظام القبول"، ثم ترتيب تلك العبارات تنازلياً بناء على المتوسط الحسابي كما تبين نتائج الجدول (٤–٤) التالي:

جدول ٤–٤التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول التقويم والتطوير لنظام القبول

	العبارة		درجة الاستجابة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة	درجة الاستجابة
			عالية	متوسطة	ضعيفة				
٢١	تعمل الجامعة على تعديل نظام القبول بما يتماشى مع التغيير في محتوى البرامج الأكاديمية	ك	٣٣	١٣	٤	٢.٥٨	.٦٤٢	١	عالية
		%	٦٦.٠	٢٦.٠	٨.٠				
٢٢	تجري الجامعة تقويماً ذاتيًا دوريًا لسياسة القبول في الجامعة	ك	٣٠	١٧	٣	٢.٥٤	.٦١٣	٢	عالية
		%	٦٠.٠	٣٤.٠	٦.٠				
٢٣	تعمل الجامعة على إضافة معايير أخرى بما يتناسب وطبيعة كل كلية.	ك	٢٦	١٨	٦	٢.٤٠	.٧٠٠	٣	عالية
		%	٥٢.٠	٣٦.٠	١٢.٠				
٢٤	يتم تحديد التخصص بناءً على كلاً من: معدل السنة التحضيرية والدرجة المركبة للطالب/ة في المرحلة الثانوية _حسب النسبة_ التي تحددها كل جامعة.	ك	٣١	٤	١٥	٢.٣٢	.٩١٣	٤	متوسطة
		%	٦٢.٠	٨.٠	٣٠.٠				

	العبارة		درجة الاستجابة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة	درجة الاستجابة
			عالية	متوسطة	ضعيفة				
٢٥	تحافظ الجامعة على شروط القبول في تخصصات معينة بغض النظر عن مستوى الإقبال عليها	ك	١٩	٢٣	٨	٢.٢٢	.٧٠٨	٥	متوسطة
		%	٣٨.٠	٤٦.٠	١٦.٠				
٢٦	يوجد توازن بين أعداد الطلبة المقبولين في الكليات الإنسانية والعلمية في الجامعة	ك	١٩	٢٢	٩	١.٢٠	.٧٢٨	٦	متوسطة
		%	٣٨.٠	٤٤.٠	١٨.٠				
٢٧	تعقد الجامعة امتحانات خاصة للتأكد من توافر القدرات الأساسية لبعض التخصصات	ك	١٩	١٦	١٥	٢.٠٨	.٨٢٩	٧	متوسطة
		%	٣٨.٠	٣٢.٠	.٣٠				
٢٨	يوجد نظام لمراجعة التخصصات حسب توجهات الطلبة	ك	١٤	٢٢	١٤	٢.٠٠	.٧٥٦	٨	متوسطة
		%	٢٨.٠	٤٤,٠	٢٨.٠				
	المتوسط الحسابي الإجمالي للبعد الثالث "التقويم والتطوير لنظام القبول"					٢.٢٩	.٣٦٨	---	متوسطة

يتبين من الجدول رقم (٤-٤) السابق أن بُعد التقويم والتطوير لنظام القبول جاء بدرجة (متوسطة) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث جاء المتوسط العام للبعد الثالث (٢.٢٩) بانحراف معياري بلغ (.٣٦٨).

وتعزو الباحثة حصول بعد التقويم والتطوير لنظام القبول على درجة استجابة (متوسطة) قد يعزي إلى السياسة الإدارية التقليدية المتبعة من قبل الإدارة الجامعية فيما يتعلق بنظام القبول في الجامعات، فقد يقبل بعض الطلاب بأي تخصص حتى ولو لم يكن من ضمن رغباتهم، وهذا يترتب عليه سلبيات متعددة تربوية وأكاديمية واجتماعية.

١.جاءت في الترتيب الأول العبارة رقم (٢١) (تعمل الجامعة على تعديل نظام القبول بما يتماشى مع التغيير في محتوى البرامج الأكاديمية) بمتوسط حسابي بلغ (٢.٥٨)، وانحراف معياري بلغ (.٦٤٢) بدرجة استجابة عالية. وتعزو الباحثة حصول العبارة رقم (٢١) على

الترتيب الأول بدرجة استجابة (عالية) قد يرجع إلى إدراك أفراد العينة بأهمية تعديل وتطوير نظام القبول في الجامعات بما يتماشى مع محتوى البرامج الأكاديمية، الأمر الذي يساعد على التحسين من فعالية الجامعة وتطوير أدائها وتحسين جودة المخرجات.

٢.جاءت في الترتيب الثاني العبارة رقم (٢٢) (تجري الجامعة تقويماً ذاتيًا دوريًا لسياسة القبول في الجامعة) بمتوسط حسابي بلغ (٢.٥٤)، وانحراف معياري بلغ (.٦١٤) بدرجة استجابة عالية.

٣. جاءت في الترتيب الثالث العبارة رقم (٢٣) (تعمل الجامعة على إضافة معايير أخرى بما يتناسب وطبيعة كل كلية) بمتوسط حسابي بلغ (٢.٤٠)، وانحراف معياري بلغ (.٧٠٠) بدرجة استجابة عالية.

٤.جاءت في الترتيب الرابع العبارة رقم (٢٤) (يتم تحديد التخصص بناءً على كلاً من: معدل السنة التحضيرية والدرجة المركبة للطالب/ة في المرحلة الثانوية _حسب النسبة_ التي تحددها كل جامعة.) بمتوسط حسابي بلغ (٢.٣٢)، وانحراف معياري بلغ (.٩١٣) بدرجة استجابة متوسطة.

٥.و جاءت في الترتيب قبل الأخير العبارة رقم (٢٧) (تعقد الجامعة امتحانات خاصة للتأكد من توافر القدرات الأساسية لبعض التخصصات) بمتوسط حسابي بلغ (٢.٠٨)، وانحراف معياري بلغ (.٨٢٩) بدرجة استجابة متوسطة.

٦.و جاءت في الترتيب الأخير العبارة رقم (٢٨) (يوجد نظام لمراجعة التخصصات حسب توجهات الطلبة) بمتوسط حسابي بلغ (٢.٠٠)، وانحراف معياري بلغ (.٧٥٦) بدرجة استجابة متوسطة. و تعزو الباحثة حصول العبارة رقم (٢٥) على الترتيب الأخير بدرجة استجابة (متوسطة) قد يعود إلى ضعف اهتمام إدارة الجامعات بمسألة رغبات الطلاب بالالتحاق في التخصصات التي يميلون إليها، الأمر الذي يؤثر سلباً على مستوى الطلاب وعلى دراستهم، وبالتالي يؤثر بالسلب على جودة المخرجات.

وتختلف تلك النتيجة مع ما أشارت إليه نتيجة دراسة السلخي (٢٠١٢) التي توصلت إلى وجود اهتمام متزايد من الجامعات العالمية بشروط اختيار الطلبة في كليات التربية؛ حيث تنوعت الشروط وفق فلسفة تلك الكليات ورؤيتها ورسالتها.

وجاءت باقي عبارات البعد الثالث الخاص بـ (التقويم والتطوير لنظام القبول) بدرجة استجابة عالية ومتوسطة.

وتتفق تلك النتيجة مع ما أشارت إليه نتيجة دراسة حميدات (٢٠١١) التي توصلت إلى أن هناك حاجة لتطوير نظام القبول في الجامعات انطلاقًا من مبررات تطوير نظام القبول التي تم تحديدها، وهناك حاجة لتطوير السياسات العامة المتعلقة بالقبول.

٤-١-٢ عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالسؤال الأول (المحور الثاني) :

وللإجابة عن ذلك تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة من عبارات المحور الثاني "المتطلبات اللازم توفرها لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية"، ثم ترتيب تلك العبارات تنازلياً بناء على المتوسط الحسابي كما تبين نتائج الجدول (٤-٥) التالي:

جدول ٤-٥ التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول المتطلبات اللازم توفرها لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية

	العبارة		درجة الاستجابة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة	درجة الاستجابة
			عالية	متوسطة	ضعيفة				
١	تحقيق القدرة التنافسية يعد أحد الأهداف الرئيسية لنظام القبول في الجامعة	ك	٤٠	٨	٢	٢.٧٦	.٥١٧	١	عالية
		%	٨٠.٠	١٦.٠	٤.٠				
٢	يتم القبول في الجامعات السعودية وفق الاستحقاق والجدارة	ك	٣٦	١٢	٢	٢,٦٨	.٥٥١	٢	عالية
		%	٢٧.٠	٢٤.٠	٤.٠				

	العبارة		درجة الاستجابة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة	درجة الاستجابة
			عالية	متوسطة	ضعيفة				
٣	توفير خطط وآليات استراتيجية واضحة ومعلنة لتطوير القبول الجامعي بما يلائم متطلبات القدرة التنافسية	ك	٣٤	١٣	٣	٢.٦٢	.٦٠٢	٣	عالية
		%	٦٨.٠	٢٦.٠	٦.٠				
٤	تعمل الجامعات بشكل مستقل، بحيث يكون لكل جامعة نظام قبول خاص بها	ك	٣٤	١٠	٦	٢.٥٦	.٧٠٥	٤	عالية
		%	٦٨.٠	٢٠.٠	١٢.٠				
٥	العمل على تناسب أعداد المقبولين في الجامعة مع القدرة الاستيعابية المادية والبشرية	ك	٣٠	١٥	٥	٢.٥٠	.٦٧٨	٥	عالية
		%	٦٠.٠	٣٠.٠	١٠.٠				
٦	يتم الاستفادة من الخبرات والتجارب العالمية المتعلقة بنظم وسياسات القبول.	ك	٢٣	٢٢	٥	٢.٣٦	.٦٦٣	٦	عالية
		%	٤٦.٠	٤٤.٠	١٠.٠				
٧	العمل على الحد من الهدر الاقتصادي الناتج عن الرسوب وتغيير التخصصات من خلال مراجعة معايير القبول	ك	٢٣	٢١	٦	٢.٣٤	.٦٨٨	٧	عالية
		%	٤٦.٠	٤٢.٠	١٢.٠				
٨	يتم تطوير جوهر القبول ليكون منصباً على النوعية وليس الكمية	ك	١٦	٢٨	٦	٢.٢٠	.٦٣٩	٨	متوسطة
		%	٣٢.٠	٥٦.٠	١٢.٠				
٩	الاعتماد على خبراء واستشاريين متخصصين في برامج تحقيق القدرة التنافسية لتطوير سياسة القبول في الجامعات	ك	١٥	١٧	١٨	١.٩٤	.٨١٨	٩	متوسطة
		%	٣٠.٠	٣٤.٠	٣٦.٠				
	المتوسط الحسابي الإجمالي للمحور الثاني "المتطلبات اللازم توفرها لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية"					٢.٤٤	.٣٩١	---	عالية

يتبين من الجدول رقم (٤-٥) السابق أن محور المتطلبات اللازم توفرها لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية جاء بدرجة (عالية) من وجهة نظر مجتمع الدراسة، حيث جاء المتوسط العام للمحور الثاني (٢.٤٤) بانحراف معياري بلغ (.٣٩١).

وتعزو الباحثة حصول محور المتطلبات اللازم توفرها لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية على درجة استجابة (عالية)، إلى أنه قد يرجع إلى الثورة الذي يشهدها العالم في تقنية المعلومات والاتصالات، والانفجار المعرفي، مما دعا إدارات الجامعات إلى الاهتمام بتطوير سياسة القبول في الجامعات لتحقيق القدرة التنافسية لنشر ثقافة الإبداع والتميز والابتكار في التعليم الجامعي، ورفع كفاءة الموارد البشرية المؤهلة للعمل في المنظمات العامة التي تخدم المملكة.

١. جاءت في الترتيب الأول العبارة رقم (١) (تحقيق القدرة التنافسية يعد أحد الأهداف الرئيسية لنظام القبول في الجامعة) بمتوسط حسابي بلغ (٢.٧٦)، وانحراف معياري بلغ (.٥١٧) بدرجة استجابة عالية. وتعزو الباحثة حصول العبارة رقم (١) على الترتيب الأول بدرجة استجابة (عالية) قد يعود إلى اهتمام أفراد المجتمع بقضية تحقيق القدرة التنافسية لارتباطها بالجودة والتجديد والكفاءة والتحسين المستمر والتخطيط الاستراتيجي والاهتمام بالعنصر البشري والتكنولوجيا التي تُكسب المؤسسة قدرة على مواجهة حدة المنافسة في المجتمع.

٢. وجاءت في الترتيب الثاني العبارة رقم (٢) (يتم القبول في الجامعات السعودية وفق الاستحقاق و الجدارة) بمتوسط حسابي بلغ (٢.٦٨)، وانحراف معياري بلغ (.٥٥١) بدرجة استجابة عالية.

٣. وجاءت في الترتيب الثالث العبارة رقم (٣) (توفير خطط وآليات استراتيجية واضحة ومعلنة لتطوير القبول الجامعي بما يلائم متطلبات القدرة التنافسية) بمتوسط حسابي بلغ (٢.٦٢)، وانحراف معياري بلغ (.٦٠٢) بدرجة استجابة عالية.

٤. وجاءت في الترتيب الرابع العبارة رقم (٤) (تعمل الجامعات بشكل مستقل، بحيث يكون لكل جامعة نظام قبول خاص بها) بمتوسط حسابي بلغ (٢.٥٦)، وانحراف معياري بلغ (.٧٠٥) بدرجة استجابة عالية.

٥. بينما جاءت في الترتيب قبل الأخير العبارة رقم (٨) (**يتم تطوير جوهر القبول ليكون منصباً على النوعية وليس الكمية**) بمتوسط حسابي بلغ (٢.٢٠)، وانحراف معياري بلغ (٦٣٩.) بدرجة استجابة متوسطة.

٦. بينما جاءت في الترتيب الأخير العبارة رقم (٩) (الاعتماد على خبراء واستشاريين متخصصين في برامج تحقيق القدرة التنافسية لتطوير سياسة القبول في الجامعات) بمتوسط حسابي بلغ (١.٩٤)، وانحراف معياري بلغ (٨١٨.) بدرجة استجابة متوسطة. كما تعزو الباحثة حصول العبارة رقم (٩) على الترتيب الأخير بدرجة استجابة (متوسطة)، قد يعود إلى ثقة أفراد العينة بالكوادر المتاحة وقدرتها على تحقيق القدرة التنافسية لتطوير سياسة القبول في الجامعات.

وتتفق تلك النتيجة مع ما أشارت إليه نتيجة دراسة الصالح (٢٠١٢) التي توصلت إلى أن مجالات البحث العلمي، والتعليم، والتقنية، وإنتاج المعرفة تُعد المجالات الأكثر أهمية لبناء الميزة التنافسية في الجامعات الحكومية السعودية من وجهة نظر أعضاء مجالس الجامعات السعودية.

٤-٢ تحليل إجابة السؤال الثاني :

ما أبرز التجارب العالمية في سياسة القبول بالجامعات لتحقيق القدرة التنافسية؟

للإجابة عن السؤال الثاني من أسئلة الدراسة، تم تحليل الوثائق والأدبيات التي شملت على أبرز التجارب العالمية في هذا المجال باستخدام المنهج الوصفي الوثائقي بشكل مفصل في الفصل الثاني من هذه الدراسة ، **حيث** قدمت تجارب الجامعات العالمية العديد من المعايير التي تلخص بعض التوجهات العالمية نحو القبول، والتي يمكن أخذها في الاعتبار، ولعل أبرز ما يمكن أن يشار إليه في تجارب الجامعات العالمية ، ويمكن الاستفادة منه عند صياغة التصور المقترح لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية ما يأتي:

التنوع في معايير القبول لتشمل معايير وشروط أكاديمية مثل المعدل التراكمي واختبار القدرات والاختبارات التحصيلية واللفظية، ومعايير وشروط غير أكاديمية مثل التقرير الشخصي للطالب الذي يحوي خبرات عمل سابقة ومواهب وغيرها ، بالإضافة لخطابات التوصية من المعلمين، و يمكن تفصيل ذلك من خلال النقاط التالية:

١. جميع التجارب تعتمد على المعدل التراكمي للثانوية العامة كشرط أساسي للقبول، بالإضافة إلى اعتماد درجة اختبار القدرات في كلاً من أمريكا وبريطانيا وألمانيا كشرط أساسي أيضاً للقبول في جامعاتها.

٢. تعد درجة الاختبار التحصيلي مطلباً أساسي في كلاً من جامعات أمريكا وبريطانيا ، بالإضافة التقرير الشخصي الذي يكتبه المعلمين ويضم المواهب وخبرات العمل والطموحات الخاصة بالطالب.

٣. يوجد هناك اختبارات خاصة ببعض التخصصات تجريها بعض الكليات وتعد معيار أساسيًا للقبول فيها.

٤. وكون نطام القبول في الولايات المتحدة الأمريكية يعتمد على اللامركزية بشكل أكبر ،فإن إجراءات القبول عادة يتم وضعها من قبل البيئات الجامعية التي تحدد أعداد الطلاب.

٥. وتجربة الجامعات كجامعة أكسفورد تعتمد القبول المباشر بكلياتها بحيث لا يتم اشتراط دخول الطالب أو الطالبة في سنوات تمهيدية سابقة. كما يلاحظ أن هناك جامعات تعتمد على تأهيل الطلبة في برامج معينة قبل الإنظام لكلياتها كما في جامعة هارفارد الأمريكية.

٦. في مصر تعد درجة الثانوية العامة هي المعيار الأساسي للقبول في الجامعات، حيث يكون التقديم على الجامعات من خلال مركز متخصص يسمى(مكتب التنسيق) يتولى توزيع الطلاب على الجامعات والتخصصات حسب المعدل في الثانوية وبناءً على

رغبات الطلاب حسب معدلاتهم، حيث يتم فرز الأعداد الهائلة الطلاب بشكل سلس يراعي مكان إقامة الطالب لتقليل من الغربة للطلاب .

٧. أما في الأردن فالقبول يكون مناصفة بين درجة الثانوية العامة ودرجة اختبار القدرات، الذي يعقد مرة واحدة في العام الدراسي.

وعند مقارنة تلك المعايير بمعايير جامعاتنا السعودية نجد أن جامعاتنا تعتمد على بعض المعايير الكمية مثل اختبار الثانوية العامة واختبار القدرات والاختبار التحصيلي، إلى جانب اعتمادها على بعض المعايير النوعية مثل المقابلات الشخصية التي تجريها في بعض التخصصات كشرط للقبول، ودراسة مقررات معينة قبل الالتحاق بالكلية كما هو الحال في السنة التحضيرية.

ولكن يضل التطوير الأجدر من معايير القبول هو هاجسًا لدى المعنيين بالقبول في الجامعات ، ولعلنا مع توفير الحد الأدنى من المعايير حسب التوجهات العالمية أن نعيد النظر في وزن كل معيار بما يحقق الهدف المنشود.

٤-٣ تحليل إجابة السؤال الثالث "أهمية التصور وإمكانية تطبيقه"

بعد أن تكشف واقع سياسة القبول في الجامعات السعودية الحكومية مسحياً ووثائقياً، والذي أظهر أن واقع تطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية جاء بدرجة استجابة عالية ، بالإضافة إلى المتطلبات اللازم توفرها لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق تحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية، جاءت بدرجة استجابة عالية، وفي مقابل الأهمية التي أولتها التجارب العالمية لتطوير سياسة القبول في الجامعات، وما ظهر من التقدم في سياسة القبول في كلاً من تجربة بريطانيا وأمريكا وألمانيا ومصر والأردن، والذي عزاه مسؤولو

التعليم لعراقة هذه التجارب وقوة اعتمادها الاكاديمي، واستنادًا إلى نتائج الدراسات السابقة التي أكدت ضعف سياسة القبول، وظهرت دراسات أخرى تؤكد ضعف التنسيق بين التعليم الجامعي و ما قبل الجامعي، أدى إلى ضعف مستوى تحصيل الطلاب مما يؤثر سلباً على جودة المخرجات، و ارتكازاً على سياسة القبول في الجامعات السعودية التي أولت إعداد الطالب لخدمة دينه ووطنه اهتماماً كبيراً، بالإضافة لحاجة سوق العمل، ويوجه الإصلاحات الحالية للتعليم في بلادنا التي يستشرف منها عقد الآمال لهؤلاء الخرجين، وذلك كله من خلال تحقيق القدرة التنافسية التي هي أداة مهمة لصانعي القرار عند رسم سياسة ونظم القبول في المؤسسات الجامعية.

كل ذلك أمكن الباحثة أن تحقق الهدف الرئيسي من الدراسة الحالية، وتصوغ التصور المقترح لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية في صورته الأولية ملحق رقم(٤)، بما يناسب موضوع الدراسة، وبناءً على نتائجه، وبما يلائم البيئة التي تُطبق فيه، ثم عرضته على مجموعة من المحكمين من أساتذة التربية ملحق رقم (٥)، للاستئناس برأيهم ومقترحاتهم حول أهمية التصور المقترح، وقابليته للتطبيق، وبذلك حصلت على إجابة السؤال البحثي الثالث، وهو: **ما رأي الخبراء التربويين في التصور المبدئي لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية؟**

وبالاستضاءة بآراء المحكمين، أقامت الباحثة التصور المقترح في صورته النهائية، وتفصيله في الفصل التالي.

الفصل الخامس

التصور المقترح تطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية.

٥-١ مقدمة

٥-٢ أهداف التصور المقترح.

٥-٣ أسس ومنطلقات التصور المقترح.

٥-٤ مبررات التصور المقترح.

٥-٥ إجراءات وآليات التصور المقترح.

٥-٦ معوقات تطبيق التصور المقترح والحلول المقترحة.

الفصل الخامس

التصور المقترح تطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية.

٥-١ مقدمة

ارتكزت الدراسة الحالية على تطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية لتكون منصبة على النوعية وليس الكمية، ووجوب توفير استراتيجيات وآليات معلنة لتطوير القبول الجامعي بما يتلاءم مع متطلبات القدرة التنافسية .

وعرفت الباحثة التصور المقترح لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية، إجرائياً : بأنه التخطيط المستقبلي لتطوير أنظمة القبول في الجامعات السعودية بطرح عدد من النظم واللوائح الخاصة بعمادات القبول والتسجيل في الجامعات والتنافس والتميز عن مثيلاتها، وقدرتها على تطوير أنظمة قبول الطلاب، والقدرة التقنية، والقدرة الإدارية، التي يمكن من خلالها التنافس في تجويد المدخلات بما ينعكس إيجابيًّا على المخرجات التي تناسب سوق العمل واحتياجات المجتمع، والاستفادة من التجارب العالمية التي كان لها أثر إيجابي في ذلك.

ومن منطلق أن تطوير سياسة القبول ضرورة في تجويد المدخلات الجامعية، ترتب على ذلك الحاجة إلى مراجعة القبول الجامعي من حيث السياسة المتبعة وآلية التنفيذ، لضمان أن يكون القبول مبنياً على الجدارة والعدالة والمساواة، للإسهام الفعال في تحسين سياسة القبول ، وتطوير المخرجات بما يلائم التنافس في سوق العمل، سعت الدراسة الحالية لتقديم تصور مقترح يتضمن العناصر التالية:

مكونات التصور المقترح: بنت الباحثة التصور المقترح بالمكونات التالية:

أ. الهدف العام والأهداف الخاصة للتصور المقترح.

ب.أسس ومنطلقات التصور.

ت.مبررات التصور المقترح.

ث.إجراءات وآليات التصور المقترح.

ج. معوقات تطبق التصور المقترح، والحلول المقترحة.

ويوضح مكونات التصور المقترح وخطوات بناءه الشكل التالي:

شكل (٥-١)مكونات التصور المقترح

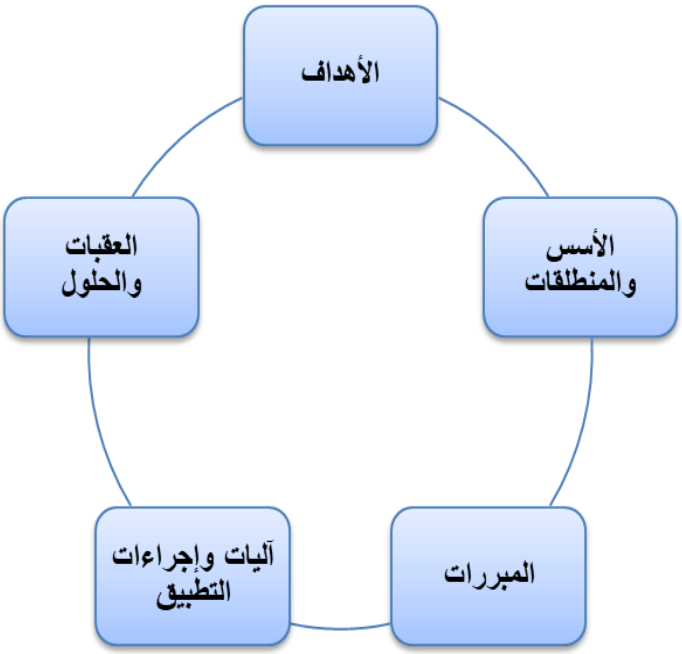

أولاً: أهداف التصور المقترح:

إن تحديد أهداف التصور المقترح مهم لتحديد أولوية الخدمات والإجراءات الموجهة لتطوير القبول الجامعي، ولذا فإن أهداف التصور المقترح تتمثل في جانبين:

أولاً: الهدف العام:

يهدف هذا التصور المقترح إلى تحقيق الهدف العام التالي: تطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية .

ثانياً: الأهداف الخاصة بالتصور المقترح:

١. توضيح الأسس العامة التي يستند عليها قبول الطلاب في التعليم الجامعي في الجامعات السعودية

٢. تكامل أهداف جودة التعليم الجامعي مع التعليم العام وانعكاس ذلك على التنمية المجتمعية.

٣. إيجاد آليات جديدة لتبادل الآراء والاقتراحات لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية.

٤. التعرف على المعوقات التي تواجه سياسة القبول في الجامعات السعودية.

٥. التعرف على سُبل مواجهة المعوقات التي تؤثر على سياسة القبول.

٦. الوصول لتصور يسهم في قبول الطلبة بالتعليم الجامعي بشكل يراعي الاحتياجات الفردية والمتطلبات المجتمعية مع المحافظة على جودة المدخلات.

ثانياً: الأسس والمنطلقات:

بنت الباحثة التصور المقترح على الأسس والمنطلقات التالية:

١)الإقرار بأهمية التطوير في عملية القبول في الجامعات.

٢)الإفادة من الخبرات والتجارب العالمية المتعلقة بنظم وسياسات القبول.

٣)الاهتمام بالطلبة بوصفهم هدف لتطوير سياسة القبول.

٤)تحديد الأهداف من عملية تطوير سياسة القبول بالجامعات وتوضيحها.

٥)رصد وتحليل أبرز العوامل المؤثرة في واقع سياسة القبول.

٦)ربط نظام القبول بالجامعات باحتياجات سوق العمل.

٧)أهمية تحديد الأدوار والمسؤوليات الملقاة على الأطراف المعنية بعمليات سياسة القبول في الجامعات.

٨)تنمية القدرات الإبداعية للقائمين على عملية التغيير والتطوير.

٩)تطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية يساعد في تحقيق القدرة التنافسية لها.

١٠) فتح قنوات للتعاون بين الجهات المختلفة لتقديم مساهمات فعالية في تطوير سياسة القبول لتتلاءم مع حاجات سوق العمل بالمملكة العربية السعودية.

ثالثًا: مبررات التصور المقترح:

اعتمدت الباحثة عند بناء هذا التصور على المبررات التالية:

١) الحاجة لتقييم نظم القبول بمؤسسات التعليم الجامعي بشكل دوري بما يسمح بالتطوير المرن والمستمر لمواكبة حركة العلم والتطور في العالم.

٢) التعليم الجامعي حق لكل مواطن، واجب على الدولة توفيره وفق الميول والرغبات والقدرات.

٣) تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي وما يقابله من قصور في الإمكانات المادية والبشرية بالجامعات.

٤) وجود حالات تعثر اكاديمي وهدر ورسوب في مؤسسات التعليم الجامعي مما يضعف كفاءته.

٥) ضرورة التكامل بين سياسات ونظم القبول بالتعليم قبل الجامعي وسياسات ونظم القبول بالتعليم الجامعي.

رابعاً: إجراءات وآليات التصور المقترح:

يطبق التصور المقترح لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية من خلال تحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية في بعدين، كالتالي:

شكل(٥-٢) أبعاد لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية من خلال تحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية

أولاً: البعد الداخلي : و يتعلق بنظام القبول في الجامعة بما يوافق إمكانات الجامعة وطموحها

١. عدم إهمال درجة الثانوية العامة كمعيار من معايير اختيار التخصص وبخاصة ما يعرف بدرجات المواد المؤهلة للتخصص.

٢. مساهمة اختبار القدرات في إبراز المواهب الإبداعية للطلاب.

٣. اتخاذ الإجراءات والمحفزات لضمان النزاهة و الشفافية في قبول الطلبة.

٤. عقد امتحانات خاصة للتأكد من توافر القدرات الأساسية لبعض التخصصات.

٥. تعديل نظام القبول في الجامعات بما يتماشى مع التغير في محتوى البرامج الأكاديمية.

٦. توزيع الطلبة المقبولين على التخصصات ذات العلاقة بقدراتهم وميولهم ، تحقيقاً لمبدأ العدالة .

٧. العمل على تناسب أعداد المقبولين في الجامعة مع الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة.

٨. الاكتفاء بالقبول الإلكتروني المرتبط بخطة القبول والمتسم بالعدالة وعدم إلحاق طلاب من خلال القبول الورقي الإلحاقي .

ثانياً: البعد الخارجي: و يتعلق بحاجة سوق العمل وطموح التنافس.

١. اتخاذ إجراءات دورية لتعريف طلاب المرحلة الثانوية بأقسام الجامعة وتخصصاتها المختلفة من خلال تفعيل الإرشاد الأكاديمي في المدارس .

٢. استحداث تخصصات مستقبلية قد يحتاجها سوق العمل تلبي متطلبات رؤية ٢٠٣٠.

٣. مقابلة حاجة المجتمع بزيادة الطاقة الاستيعابية للجامعات في التخصصات التي يحتاجها سوق العمل.

٤. إنشاء مركز مستقل تتولى وزارة التعليم تمويله، يتولى إجراء الدراسات العلمية لكل ما يتعلق بسياسات وإجراءات القبول على النحو التالي:

أ- تقويم نظام قبول الطلبة المستخدم في مؤسسات التعليم الجامعي، وبيان مدى ملائمته لحاجات سوق العمل، وذلك بمراجعته وتحديثه بشكل دوري.

ب- حصر الإمكانات المادية والبشرية للكليات المختلفة.

ت- إعداد دراسات دورية تربط الأداء الجامعي بمعايير القبول.

ث- دراسة أداء الطلاب في الاختبارات والدراسة الجامعية، وتوفير تغذية راجعة للمسؤولين عن التعليم العام والتعليم الجامعي.

ج- دراسة ومتابعة الجديد في نظم القبول في الدول المتقدمة التي تساعد بالنهوض بمجتمعنا.

ح- معالجة التحديات التي تواجه تنافس القبول في المؤسسات التعليمية من خلال الاستفادة من التجارب والخبرات العالمية الرائدة في هذا المجال.

خ- الاستعانة بخبراء واستشاريين متخصصين في مجال القدرة التنافسية لتطوير سياسة القبول في الجامعات.

د- الالتزام معايير الاعتماد الأكاديمي في القبول بما يتناسب مع عدد الأساتذة وكفاية القاعات والخدمات المساندة.

خامساً: عوائق قد تعيق تطبيق التصور المقترح لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية.

جدول (٥_١)عوائق التصور المقترح والحلول المقترحة

عوائق	حلول
١-المقاومة التي قد تقابل عملية التطوير من قبل بعض العاملين في الجامعات الذين لا يرون مصلحتهم في التطوير.	١. تبادل الآراء واحترام أفكار الجميع فيما يتعلق بتطوير سياسة القبول، وبتغليب المصلحة العامة على أي مصالح خاصة بالأفراد. ٢. تنمية الوعي بأهمية التطوير عن طريق **الدعم الإعلامي** لتطوير سياسة القبول من خلال قنوات التواصل التقليدية والحديثة.
٢- قلة الدعم المالي والبشري والفني اللازم لتطوير سياسة القبول.	٣. توفير موارد تمويل جديدة للدعم المالي والبشري والفني اللازم التطوير سياسة القبول. وابتكار آليات تمويل جديدة من خلال المركز المقترح.
٣- قلة الدافعية لإحداث التطوير.	٤. من خلال تحفيز القيادات والعاملين على التطوير سواء المحفزات المعنوية كشهادات الشكر وغيرها أو العينية المادية.
٤- ضعف الاتصال والتنسيق بين القائمين على التطوير والمنفذين له	٥. توفير قنوات اتصال جديدة من خلال المركز المقترح، وتفعيل القنوات الموجودة للاتصال اللازمة بين القائمين على التطوير والمنفذين لها. ٦. عقد ورش عمل أثناء العام الدراسي بين عمادة القبول والتسجيل وبين الأقسام العلمية لمعرفة الطلب ومعرفة إمكانات الأقسام العلمية ٧. عقد لقاءات ومذكرات تفاهم مع قطاعات سوق العمل لتوجيه الطلاب وإرشادهم وفقط الاحتياج.

الفصل السادس

ملخص الدراسة وتوصياتها ومقترحاتها

٥-١- ملخص الدراسة

٥-٢- ملخص النتائج

٥-٣- التوصيات

٥-٤ الدراسات المقترحة

الفصل السادس

ملخص الدراسة وتوصياتها ومقترحاتها

٦-١ ملخص الدراسة:

تكوَّنت هذه الدراسة من ستة فصول بالإضافة إلى المراجع والملاحق، ويمكن تلخيص تلك الفصول على النحو الآتي:

الفصل الأول: تناولت فيه الباحثة التمهيد للدراسة موضحة فيه أن مؤسسات التعليم الجامعي والتعليم العالي تشهد تحولاً نوعياً في طبيعة ممارساتها إزاء تطوير سياسة القبول في الجامعات لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية، كما أن الجامعات تعدّ أهم مراكز المعلومات والمعرفة بمختلف أنواعها وهي قمة هرم المؤسسات التربوية والتعليمية في جميع أنحاء العالم، وتعد قضية قبول الطلاب بالتعليم الجامعي من القضايا الحيوية بهذا القطاع التعليمي، وهذا ما دعا إلى التنافس بين صانعي السياسات في التعليم الجامعي في جميع أنحاء العالم إلى مراجعة سياسات القبول في الجامعات، وكون قبول الطلبة في الجامعات وتوزيعهم على التخصصات المختلفة، يُعدّ من أهم المجالات التي يجب أن يحظى بوضع سياسات تعليمية خاصة بها، فقد أصبحت إجراءات القبول في الجامعات والعمليات المتصلة بها من أبرز المشكلات التعليمية وأعقدها، حيث أن قضية القبول والاستيعاب تمثل أهم التحديات التي تواجه نظام التعليم الجامعي والتعليم العالي في معظم الدول وخاصة العربية منها.

بناءً على ذلك تحددت مشكلة الدراسة الحالية بالبحث عن سُبل تطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق متطلبات القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية وبناء تصور مقترح لذلك، وتطلب ذلك الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

ما التصور المقترح لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية؟ وللإجابة على هذا السؤال لابد من طرح التساؤلات التالية:

١. ما واقع سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية؟

٢. ما أبرز التجارب العالمية في سياسة القبول بالجامعات لتحقيق القدرة التنافسية؟

٣. ما رأي الخبراء التربويين في التصور المبدئي المقترح لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية ؟

و هدفت الدراسة: إلى وضع تصور مقترح لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية من خلال، التعرف على واقع سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية، وبيان أبرز التجارب العالمية في سياسة القبول بالجامعات لتحقيق القدرة التنافسية، وتقديم التصور المقترح لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية في صورته الأولية، ومعرفة أهمية وإمكانية تطبيق التصور المقترح لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية من وجهة نظر خبراء التربية.

وبرزت أهمية هذه الدراسة: في إضافة علمية للمعرفة ولعمادات القبول والتسجيل بالجامعات من شأنها التأثير بصورة إيجابية على العديد من الجوانب في الجامعات بالإضافة لمحتوى علمي عن بعض الاتجاهات العالمية المتعلقة بسياسات القبول في الجامعات في ضوء تحقيق القدرة التنافسية، كما انبثقت أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله، وهو سياسة القبول بالجامعات السعودية في ضوء تحقيق القدرة التنافسية، وكونها تهتم بتحديد أهم عنصر من عناصر مدخلات الجامعات وهم الطلاب في ضوء تحقيق القدرة التنافسية وما يترتب على ذلك من تجويد المخرجات، وبالتالي مواجهة التحديات المستقبلية وتوفير طاقات بشرية قادرة على مواجهة متطلبات العصر الحالي، ودعم الاقتصاد وخفض حجم البطالة داخل المملكة، كذلك

الارتقاء بمستوى سياسات القبول في الجامعات السعودية من خلال رصد وتحليل أبرز العوامل المتعلقة بواقع سياسة القبول في الجامعات السعودية والتي قد تنعكس على مستواها.

بالإضافة للأهمية التطبيقية للدراسة: حيث يؤمل أن تفيد الدراسة الحالية الباحثين والأكاديميين والمهتمين بمجال تطوير سياسة القبول في الجامعات، من خلال تفعيل التصور المقترح للدراسة الحالية،كما تؤمل نتائج الدراسة الحالية في مساعدة الجهات المختصة من مسؤولين ومخططين في تطوير سياسات وإجراءات القبول بالجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية.

وتمثلت الحدود الموضوعية للدراسة: في التعرف على واقع سياسة القبول في الجامعات السعودية بالإضافة للتعرف على أبرز التجارب العالمية في هذا المجال، ثم بناء تصور مقترح لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية.

أما الحدود الزمنية: فتمثل في تطبيق الدراسة في الفصل الثاني للعام الجامعي ١٤٣٧-١٤٣٨هـ. ثم وضحت الباحثة المصطلحات التي استخدمت في الدراسة، وهي سياسات القبول في الجامعات، والقدرة التنافسية.

الفصل الثاني: تضمن الإطار النظري للدراسة، والدراسات السابقة، وقد اشتمل الإطار النظري على ثلاثة محاور، على النحو الآتي:سياسة القبول في الجامعات، القدرة التنافسية للجامعات، وأبرز التجارب العالمية في نظم سياسة القبول في الجامعات.

كما استعرضت الباحثة عددًا من الدراسات السابقة العربية والأجنبية، **والتي صُنفت إلى** :دراسات تناولت سياسات القبول في الجامعات، ودراسات تناولت القدرة التنافسية للجامعات، وقد تم عرضها وفق الترتيب الزمني من الأقدم إلى الأحدث، ثم تم التعليق عليها بما يوضح أبرز الجوانب التي تناولتها الدراسات السابقة.

الفصل الثالث: وتضمن منهجية الدراسة وإجراءاتها، وحيث أن الدراسة تتطلب القيام بعدد من الخطوات من أجل الوصول للتصور المقترح، فقد استخدمت الباحثة في كل خطوة منهج البحث الذي يتناسب مع طبيعة تلك الخطوة والهدف منها، وتمثلت في الخطوات الآتي:

المرحلة الأولى: تشخيص الواقع.

في هذه المرحلة قامت الباحثة بمراجعة الأدبيات المتنوعة والمتعلقة بموضوع الدراسة من أجل العمل على تشخيص واقع سياسة القبول في الجامعات السعودية، لتطوير هذا المجال، من خلال استخدام المنهج الوصفي المسحي. والذي عرفته كلٌّ من (فاطمة صابر وميرفت خفاجة، ٢٠٠٢م، ص٨٧) بأنه "كل ما يختص بجمع البيانات والحقائق وتصنيفها وتبويبها، بالإضافة إلى تحليلها التحليل الكافي الدقيق المتعمق بل يتضمن أيضا قدراً من التفسير لهذه النتائج، لذلك يتم استخدام أساليب القياس والتصنيف والتفسير بهدف استخراج الاستنتاجات ذات الدلالة، ثم الوصول إلى تعميمات بشأن الظاهرة موضوع الدراسة."

المرحلة الثانية: استجلاء الأمثل من التجارب العالمية في سياسة القبول بالجامعات .

حيث قامت الباحثة في هذه المرحلة باستجلاء الأمثل من التجارب العالمية في مجال تطوير سياسة القبول في الجامعات لتحقيق القدرة التنافسية، والتي يمكن في ضوئها بناء تصور مقترح لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية، وهذا يتم من طريق تحليل الوثائق والأدبيات التي تشتمل على أبرز التجارب العالمية في هذا المجال، من خلال استخدام المنهج الوصفي الوثائقي. والذي عرفه العساف(١٤٢٧هـ، ص ٢٠٦)بأنه" الجمع المتأني والدقيق للوثائق المتوفرة ذات العلاقة بموضوع المشكلة، ومن ثم التحليل الشامل لمحتوياتها، بهدف استنتاج ما يتصل بمشكلة البحث من أدلة وبراهين على إجابة أسئلة البحث".

المرحلة الثالثة: صياغة التصور المقترح .

قامت الباحثة بثلاث خطوات، للإجابة عن السؤال الثالث، وإعداد التصور المقترح لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية.

ت.بناء الصيغة الأولية للتصور المقترح:

أعدت الباحثة الصيغة الأولية للتصور المقترح لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية، قيامًا على توظيف نتائج المرحلتين السابقتين، والتي أجيب فيها على السؤالين الأول والثاني من أسئلة الدراسة الحالية، وهما مرحلة تشخيص واقع سياسة القبول في الجامعات السعودية وصفاً ومسحيًا ،ثم استجلاء الأمثل من التجارب العالمية وصفًا وثائقياً.

ث.تقويم الصياغة الأولية للتصور المقترح:

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي، وذلك بعرض الصورة الأولية للتصور المقترح على مجموعة من الخبراء لتحكيمه، لإبداء أراءهم ومقترحاتهم حوله، من حيث الأهمية ،وقابلية التطبيق، وتنقيح التصور المقترح بصورته النهائية وفق مرئياتهم .

ج. الصياغة النهائية للتصور المقترح:

بعد تثبت الباحثة من أهمية التصور المقترح وقابليته للتطبيق مما أفاد الخبراء، صاغت التصور المقترح في صورته النهائية.

مجتمع الدراسة:

حددت الباحثة مجتمع الدراسة حسب كل مرحلة من مراحل الدراسة بجميع القيادات من عمدا ووكلاء ومسؤولين وأصحاب قرار في الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية وعددها ٢٨ جامعة حكومية موزعة جغرافيًا على جميع مناطق المملكة العربية السعودية.

أداة الدراسة: اعتمدت الباحثة على الاستبانة كأداة أساسية لجمع البيانات المطلوبة لدعم الدراسة بالجانب التطبيقي للإجابة على تساؤلاتها وتحقيق أهدافها.

وصف أداة الدراسة (الاستبانة):

لقد احتوت الاستبانة في صورتها النهائية على جزأين رئيسيين:

الجزء الأول: شمل على البيانات الأولية لأفراد العينة؛ وهي (الوظيفة، سنوات الخبرة، النوع).

الجزء الثاني: شمل على محاور الاستبانة، وقد تكونت الاستبانة في نسختها النهائية من (٣٧) عبارة موزعة على محورين رئيسيين هما:

المحور الأول: "واقع سياسة القبول في الجامعات السعودية" ويتكون من ثلاثة أبعاد رئيسية هي:

البعد الأول: "مجال العدالة وتكافؤ الفرص" تكون من (١٥) عبارة.

البعد الثاني: "مواءمة نظام القبول وسوق العمل" تكون من (٥) عبارات.

البعد الثالث: "التقويم والتطوير لنظام القبول" تكون من (٨) عبارات.

المحور الثاني: "المتطلبات اللازم توفرها لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية" ويتكون من (٩) عبارات.

وقد تم استخدام مقياس ليكرت الثلاثي (عالية ، متوسطة، ضعيفة) للتعرف على واقع سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية.

صدق أداة الدراسة: تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من أساتذة الكليات؛ وذلك للتأكد من مدى ارتباط كل فقرة من فقراتها بالمحور الذي تنتمي إليه، ومدى وضوح كل فقرة وسلامة صياغتها اللغوية وملاءمتها لتحقيق الهدف الذي وضعت من أجله، واقتراح طرائق تحسينها وذلك بالحذف أو بالإضافة أو إعادة الصياغة أو غير ما ورد مما يرونه

مناسباً ، وبذلك أصبحت الاستبانة في شكلها النهائي بعد التأكد من صدقها الظاهري مكونة من (٣٧) عبارة مقسمة على محورين رئيسيين .

الفصل الرابع: تضمن تحليل المعلومات وعرضها وتفسير النتائج، وقد وردت مرتبة تبعاً لأسئلة الدراسة.

الفصل الخامس: وتضمن عرض التصور المقترح بصورته النهائية، وقد اشتمل على الجوانب الآتية: أهداف التصور المقترح، أسسه ومنطلقاته، إجراءاته وآلياته ، معوقات تطبيقه والحلول المقترحة.

الفضل السادس: واشتمل على ملخص الدراسة وأهم النتائج والتوصيات والمقترحات.

٥-٢ملخص النتائج:

يتمثل ملخص النتائج في عرض أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يتعلق بالإجابة على تساؤلاتها وتحقيق أهدافها، وذلك على النحو الآتي:

٥-٢-١-١ملخص النتائج المتعلقة بإجابة السؤال الأول (المحور الأول): ما واقع سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية؟

استهدف هذا المحور من السؤال الأول: التعرف على واقع سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية من وجهة نظر أفراد العينة، وكانت أبرز النتائج ما يلي:

- أن محور واقع سياسة القبول في الجامعات السعودية جاء بدرجة عالية، حيث جاء المتوسط الحسابي العام للمجموع الكلي للمحور الأول (٢.٣٣) بانحراف معياري قدره (.٢٨٥).
- أن بعد "مجال العدالة وتكافؤ الفرص" جاء في الترتيب الأول بمتوسط حسابي بلغ (٢.٤٩) وانحراف معياري بلغ (.٢٦٤) بدرجة استجابة عالية، يليه بُعد "التقويم والتطوير لنظام القبول" في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي بلغ (٢.٢٩) وانحراف معياري بلغ (.٣٦٨)

بدرجة استجابة متوسطة، وأخيراً جاء في الترتيب الثالث بُعد "مواءمة نظام القبول وسوق العمل" بمتوسط حسابي بلغ (١.٩١) وانحراف معياري بلغ (٥٩٤.) بدرجة استجابة متوسطة.

٥-٢-١-١-١ النتائج المتعلقة بالبعد الأول: مجال العدالة وتكافؤ الفرص:

استهدف هذا البعد التعرف على مجال العدالة وتكافؤ الفرص من وجهة نظر أفراد العينة، وكانت أبرز النتائج ما يلي:

أن بعد مجال العدالة وتكافؤ الفرص جاء بدرجة (عالية) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث جاء المتوسط العام للبعد الأول (٢.٤٩) بانحراف معياري بلغ (٢٦٤.).

١. جاءت في الترتيب الأول العبارة رقم(١) (سياسات وإجراءات القبول في الجامعة واضحة) بمتوسط حسابي بلغ (٢.٩٠)، وانحراف معياري بلغ (٣٦٤.) بدرجة استجابة عالية. وتعزو الباحثة حصول العبارة (سياسات وإجراءات القبول في الجامعة واضحة) على الترتيب الأول بدرجة استجابة (عالية) ربما يرجع إلى الشفافية والنزاهة التي تتبعها إدارة الجامعة في نظام القبول في الجامعة الأمر الذي يسهل من مهام الجامعة، وتحسين صورتها أمام الطلاب، مما يساعد على تطويرها ودفعها للأمام.

٢. جاءت في الترتيب الثاني العبارة رقم(٢)(يتم تزويد الطلبة بدليل يحدد بوضوح شروط القبول بالجامعة) بمتوسط حسابي بلغ (٢.٨٦)، وانحراف معياري بلغ (٤٠٥.) بدرجة استجابة عالية.

٣. وجاءت في الترتيب الثالث عبارة رقم (٣) (يتم توضيح ترتيبات وآليات القبول للطلاب خلال التسجيل بالجامعة)بمتوسط حسابي بلغ(٢.٨٦)، وانحراف معياري بلغ(٤٠٥.)بدرجة استجابة عالية.

٤.وجاء في الترتيب الرابع عبارة رقم(٤) (يتم تنظيم إجراءات قبول الطلبة غير السعوديين من طلاب المنح، حسب المنح المخصصة) بمتوسط حسابي بلغ(٢.٨٤)، وانحراف معياري بلغ(٤٢٢.)بدرجة استجابة عالية.

٥. بينما جاءت في الترتيب قبل الأخير العبارة رقم (١٤) (حدد درجة الثانوية العامة الطالب المستحق للقبول) بمتوسط حسابي بلغ (١.٩٨)، وانحراف معياري بلغ (٧٤٢.) بدرجة استجابة متوسطة.

٦. بينما جاءت في الترتيب الأخير العبارة رقم (١٥) (يتم إجراء دراسات للتأكد من أن الطلبة موزعين حسب الجنس بشكلٍ يتناسب مع توزيعهم في المجتمع) بمتوسط حسابي بلغ (١.٧٢)، وانحراف معياري بلغ (٧٠١.) بدرجة استجابة متوسطة.

٥-٢-١-١-٢ النتائج المتعلقة بالبعد الثاني: مواءمة نظام القبول وسوق العمل:

استهدف هذا البعد التعرف على مواءمة نظام القبول وسوق العمل من وجهة نظر أفراد العينة، وكانت أبرز النتائج ما يلي:

أن بعد مواءمة نظام القبول وسوق العمل جاء بدرجة (متوسطة) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث جاء المتوسط العام للبعد الثاني (١.٩١) بانحراف معياري بلغ (٥٩٤.).

١.جاءت في الترتيب الأول العبارة رقم (١٦) (تعمل الجامعة على فتح تخصصات لها صلة بالوظائف الأكثر طلبًا في سوق العمل) بمتوسط حسابي بلغ (٢.١٢)، وانحراف معياري بلغ (٦٥٩.) بدرجة استجابة متوسطة.

٢.وجاءت في الترتيب الثاني العبارة رقم (١٧) (يتم وضع نظام لإجراء مراجعة التخصصات حسب متطلبات سوق العمل) بمتوسط حسابي بلغ (١.٩٦)، وانحراف معياري بلغ (٧٥٥.) بدرجة استجابة متوسطة.

٣.. وجاءت في الترتيب الثالث العبارة رقم (١٨) (هناك ربط بين سياسة الاستيعاب الجامعي وحاجات التنمية الشاملة) بمتوسط حسابي بلغ (١.٩٦)، وانحراف معياري بلغ (.٨٠٧) بدرجة استجابة متوسطة.

٤..جاءت في الترتيب قبل الأخير العبارة رقم (١٩) (يتم قبول الطلبة في الجامعات طبقا لاحتياجات سوق العمل) بمتوسط حسابي بلغ (١.٩٠)، وانحراف معياري بلغ (.٧٣٥) بدرجة استجابة متوسطة

٥. جاءت في الترتيب الأخير العبارة رقم (٢٠) (يوجد تنسيق مسبق بين الجامعات لتحديد عدد المقبولين في التخصصات المختلفة) بمتوسط حسابي بلغ (١.٦٢)، وانحراف معياري بلغ (.٨٠٥) بدرجة استجابة ضعيفة، و تعزو الباحثة ذلك إلى أن أحد أهم الأسباب يعود إلى عدم وجود آلية متفق عليها بين الجامعات لتحديد عدد المقبولين في التخصصات المختلفة، مما يؤدي إلى عدم وضوح الرؤية فيما ينبغي أن تقدمه الجامعات السعودية من تخصصات لتلبية احتياجات التنمية الفعلية.

٥-٢-١-١-٣ النتائج المتعلقة بالبعد الثالث: التقويم والتطوير لنظام القبول:

استهدف هذا البعد التعرف على التقويم والتطوير لنظام القبول من وجهة نظر أفراد العينة، وكانت أبرز النتائج ما يلي:

أن بُعد التقويم والتطوير لنظام القبول جاء بدرجة (متوسطة) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث جاء المتوسط العام للبعد الثالث (٢.٢٩) بانحراف معياري بلغ (.٣٦٨).

١.جاءت في الترتيب الأول العبارة رقم (٢١) (تعمل الجامعة على تعديل نظام القبول بما يتماشى مع التغيير في محتوى البرامج الأكاديمية) بمتوسط حسابي بلغ (٢.٥٨)، وانحراف

معياري بلغ (٦٤٢.) بدرجة استجابة عالية. وتعزو الباحثة حصول العبارة رقم (٢١) على الترتيب الأول بدرجة استجابة (عالية).

٢.جاءت في الترتيب الثاني العبارة رقم (٢٢) (تجري الجامعة تقويماً ذاتيًا دوريًا لسياسة القبول في الجامعة) بمتوسط حسابي بلغ (٢.٥٤)، وانحراف معياري بلغ (٦١٤.) بدرجة استجابة عالية.

٣. جاءت في الترتيب الثالث العبارة رقم (٢٣) (تعمل الجامعة على إضافة معايير أخرى بما يتناسب وطبيعة كل كلية) بمتوسط حسابي بلغ (٢.٤٠)، وانحراف معياري بلغ (٧٠٠.) بدرجة استجابة عالية.

٤.جاءت في الترتيب الرابع العبارة رقم (٢٤) (يتم تحديد التخصص بناءً على كلاً من: معدل السنة التحضيرية والدرجة المركبة للطالب/ة في المرحلة الثانوية _حسب النسبة_ التي تحددها كل جامعة.) بمتوسط حسابي بلغ (٢.٣٢)، وانحراف معياري بلغ (٩١٣.) بدرجة استجابة متوسطة، وتعزو الباحثة ذلك أن أغلب الجامعات السعودية تعتمد على معدل السنة التحضيرية في تحديد التخصص كون الدرجة المركبة هي التي تؤهل الطالب للدخول في الكلية التي يريدها..

٥. جاءت في الترتيب قبل الأخير العبارة رقم (٢٧) (تعقد الجامعة امتحانات خاصة للتأكد من توافر القدرات الأساسية لبعض التخصصات) بمتوسط حسابي بلغ (٢.٠٨)، وانحراف معياري بلغ (٨٢٩.) بدرجة استجابة متوسطة.

٦. جاءت في الترتيب الأخير العبارة رقم (٢٨) (يوجد نظام لمراجعة التخصصات حسب توجهات الطلبة) بمتوسط حسابي بلغ (٢.٠٠)، وانحراف معياري بلغ (٧٥٦.) بدرجة استجابة متوسطة. و تعزو الباحثة حصول العبارة رقم (٢٥) على الترتيب الأخير بدرجة استجابة (متوسطة) قد يعود إلى ضعف اهتمام إدارة الجامعات بمسألة رغبات الطلاب بالالتحاق في التخصصات التي يميلون إليها، الأمر الذي يؤثر سلباً على مستوى الطلاب وعلى دراستهم، وبالتالي يؤثر بالسلب على جودة المخرجات.

٥-٢- ١-٢- ملخص النتائج المتعلقة بإجابة السؤال الأول (المحور الثاني)::

ما هي المتطلبات اللازم توفرها لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية؟

استهدف هذا المحور من السؤال الأول: التعرف على المتطلبات اللازم توفرها لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية من وجهة نظر أفراد العينة، وكانت أبرز النتائج ما يلي:

حيث جاء محور المتطلبات اللازم توفرها لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية جاء بدرجة (عالية) من وجهة نظر مجتمع الدراسة، حيث جاء المتوسط العام للمحور الثاني (٢.٤٤) بانحراف معياري بلغ (.٣٩١).

١. جاءت في الترتيب الأول العبارة رقم (١) (تحقيق القدرة التنافسية يعد أحد الأهداف الرئيسية لنظام القبول في الجامعة) بمتوسط حسابي بلغ (٢.٧٦)، وانحراف معياري بلغ (.٥١٧) بدرجة استجابة عالية. وتعزو الباحثة حصول العبارة رقم (١) على الترتيب الأول بدرجة استجابة (عالية) قد يعود إلى اهتمام أفراد المجتمع بقضية تحقيق القدرة التنافسية لارتباطها بالجودة والتجديد والكفاءة والتحسين المستمر والتخطيط الاستراتيجي والاهتمام بالعنصر البشري والتكنولوجيا التي تُكسب المؤسسة قدرة على مواجهة حدة المنافسة في المجتمع.

٢. وجاءت في الترتيب الثاني العبارة رقم (٢) (يتم القبول في الجامعات السعودية وفق الاستحقاق و الجدارة) بمتوسط حسابي بلغ (٢.٦٨)، وانحراف معياري بلغ (.٥٥١) بدرجة استجابة عالية.

٣. وجاءت في الترتيب الثالث العبارة رقم (٣) (توفير خطط وآليات استراتيجية واضحة ومعلنة لتطوير القبول الجامعي بما يلائم متطلبات القدرة التنافسية) بمتوسط حسابي بلغ (٢.٦٢)، وانحراف معياري بلغ (٦٠٢.) بدرجة استجابة عالية.

٤. وجاءت في الترتيب الرابع العبارة رقم (٤) (تعمل الجامعات بشكل مستقل، بحيث يكون لكل جامعة نظام قبول خاص بها) بمتوسط حسابي بلغ (٢.٥٦)، وانحراف معياري بلغ (٧٠٥.) بدرجة استجابة عالية.

٤.بينما جاءت في الترتيب قبل الأخير العبارة رقم (٨) (يتم تطوير جوهر القبول ليكون منصباً على النوعية وليس الكمية) بمتوسط حسابي بلغ (٢.٢٠)، وانحراف معياري بلغ (٦٣٩.) بدرجة استجابة متوسطة.

٥. بينما جاءت في الترتيب الأخير العبارة رقم (٩) (الاعتماد على خبراء واستشاريين متخصصين في برامج تحقيق القدرة التنافسية لتطوير سياسة القبول في الجامعات) بمتوسط حسابي بلغ (١.٩٤)، وانحراف معياري بلغ (٨١٨.) بدرجة استجابة متوسطة.

٥-٢-٢- ملخص النتائج المتعلقة بإجابة السؤال الثاني: ما أبرز التجارب العالمية في سياسة القبول بالجامعات لتحقيق القدرة التنافسية ؟

تمت الإجابة عن السؤال الثاني من خلال ما توصلت إليه الباحثة من عرض لأبرز التجارب العالمية والعربية في سياسات القبول في الجامعات، ثم أعقب ذلك استنتاجٌ لعدد من سياسات القبول في الدول المتقدمة، واستخلاص أبرز الدروس المستفادة منها، تمهيداً لتوظيفها في بناء تصور علمي مقترح لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية، في ضوء التجارب العالمية.

٥-٢-٣- ملخص النتائج المتعلقة بإجابة السؤال الثالث: ما رأي الخبراء التربويين في التصور المبدئي المقترح لتطوير سياسة القبول لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية؟

تم توظيف ما سبق لبناء التصور المقترح بصيغته الأولية ملحق رقم(٤) ، وذلك من خلال تشخيص الواقع (وثائقياً وميدانياً) وما كشفت عنه الخطوة الثانية من استجلاء الأمثل من التجارب العالمية والعربية، تم تقدمه إلى مجموعة من المحكمين ملحق رقم (٥) لمعرفة وجهة نظرهم حول أهميته وإمكانية تطبيقه، وبعد إجراء التعديلات التي اتفق عليها أغلب المحكمين، وبناءً عليه قُدّم التصور المقترح بصورته النهائية والذي أشتمل على: المقدمة، ، أهداف التصور المقترح، أسسه و منطلقاته، مبرراته، وإجراءات وآليات تطبيقه ومعوقاته والحلول المقترحة

٥-٣: توصيات الدراسة:

١. ضرورة الاهتمام بنظام القبول في الجامعات السعودية وما يرتبط به من سياسات حيث يؤدي دورًا مهمًا في جودة المخرجات.
٢. إعادة النظر في سياسة القبول وربطها بخطط التنمية وحاجات المجتمع والتنافس في سوق العمل وطاقة الاستيعاب للجامعات.
٣. إيجاد معايير جديدة من شأنها زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم الجامعي بالإضافة إلى تبني سياسات للقبول في التعليم الجامعي من شأنها زيادة نسبة الملتحقين بالمجالات التي يحتاجها سوق العمل.
٤. تحسين ممارسات التعليم الجامعي من خلال دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ودعم البحوث العلمية في مجال تطوير التعلم والتعليم.
٥. تقويم نظام قبول الطلبة المستخدم في الجامعات السعودية وتطويره في ضوء الاتجاهات المعاصرة وبيان مدى ملاءمته لحاجات سوق العمل.

٦. الاهتمام بقضية القبول والاستيعاب حيث إنها تمثل أهم التحديات التي تواجه نظام التعليم الجامعي والتعليم العالي في معظم الدول وخاصة العربية.

٧. ضرورة تحقيق القدرة التنافسية في الجامعات التي من شأنها تحويل الطالب من طالب محلي إلى طالب عالمي، وتحول الجامعات من الأداء التقليدي إلى أداء مخطط يستهدف تنمية الطلاب ومهاراتهم.

٨. نشر ثقافة الإبداع والتميز في التعليم الجامعي، ورفع كفاءة الموارد البشرية المؤهلة للعمل في المنظمات العامة مستقبلا.

٩. ضرورة وضع نظام لإجراء مراجعة التخصصات حسب متطلبات سوق العمل، ويتم قبول الطلبة في الجامعات طبقا لاحتياجات سوق العمل.

٥-٤: الدراسات المقترحة

١.إجراء المزيد من الدراسات التي تهدف إلى التعرف على واقع سياسة القبول في الجامعات السعودية مع متغيرات أخرى غير متغيرات الدراسة الحالية.

٢.إجراء المزيد من الدراسات التي تهدف إلى التعرف على المتطلبات اللازم توافرها لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية.

٣.إجراء دراسة وصفية مقارنة لواقع سياسة القبول في الجامعات السعودية.

٥.إجراء دراسة تتبعية لمخرجات التعليم من الطلبة ومدى انخراطهم في سوق العمل.

المراجع

المراجع العربية:

إبراهيم، براهمية (٢٠١١). تدني التكاليف كأسلوب هام لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية الإنسانية**- الجزائر، (٥)، ١٠٠-١١٠.

إبراهيم، مُحَمَّد الصديق العطايا (٢٠١٥). **تنمية الموارد البشرية وأثرها في خلق الميزة التنافسية في الجامعات السودانية– دراسة حالة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا**. رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي. جامعة أم درمان الإسلامية. جمهورية السودان الديمقراطية.

إبراهيم، هيفاء حسن (٢٠١٣). **أنموذج مقترح لتطوير واقع سياسات قبول الطلبة في التعليم الجامعي في الجمهورية العربية السورية في ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة**. رسالة دكتوراه غير منشورة. قسم التربية المقارنة. كلية التربية جامعة دمشق.

ابن جليلي، رياض (٢٠٠٩). **سياسات تطوير القدرة التنافسية**، جسر التنمية- الكويت، ٨(٨٣)، ٢- ١٩.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين بن مُحَمَّد بن مكرم (١٩٩١م) **لسان العرب** ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة.

أبو الحاج، حسان عطية خليل (٢٠١٣). **أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على زيادة القدرة التنافسية للشركات الصناعية الأردنية المساهمة المدرجة في بورصة عمان: دراسة اختباريه**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط: الأردن.

أبو سعدة، وضيئة مُحَمَّد؛ رضوان، حنان أحمد؛ علام، فوزية مُحَمَّد محمود (٢٠١٤). متطلبات تحقيق القدرة التنافسية بالجامعات المصرية: دراسة حالة على جامعة المنصورة، **مجلة كلية التربية**– جامعة بنها- مصر، ٢٥(١٠٠)، ٧٧-١٠٧.

أبو غبن، أحمد فاروق (٢٠١٢م)." **دور التعليم الإلكتروني في تعزيز الميزة التنافسية في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة "من وجهة نظر الأكاديميين"**، رسالة ماجستير، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية: غزة.

أبودية، هنادي خليل (٢٠١١). **واقع رأس المال البشري والميزة التنافسية دراسة ميدانية على الجامعات الفلسطينية بمحافظتي الخليل وبيت لحم من وجهة نظر الهيئة الأكاديمية**، رسالة ماجستير، بحث منشور، قسم إدارة الأعمال، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي: جامعة الخليل.

أبو قحف، عبد السلام (٢٠١١م) **كيف تسيطر على الأسواق**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، بيروت.

الأسد، ناصر الدين (١٩٩٦م) **تصورات إسلامية في التعليم الجامعي والبحث العلمي**، ط ١، مكتبة مجدلاوي، عمان، الأردن.

أحمد، إيمان مُحَمَّد (٢٠٠٧). النمط الحالي للصادرات الصناعية ذات القدرة التنافسية في مصر، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**– مصر، ١٤(٣٨)، ٢٥– ٤٦.

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، (٢٠١٦)، التجارب الجديدة والمميزة في التعليم العالي والبحث العلمي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، الرياض.

الأنصاري، عيسى (٢٠٠٣). **عولمة التعليم الجامعي في البلدان العربية: الخريجون**. الملتقى الأول للتربية والتعليم، بيروت: مؤسسة الفكر العربي.

إمام، زكريا بشير (٢٠٠٣م) **التخطيط الاستراتيجي والتعليم العالي في الوطن العربي: إشارة خاصة للسودان: دراسة تحليلية في النظرية التربوية المعاصرة**، شركة مطابع العملة السودانية، الخرطوم، السودان.

التقرير الإقليمي (٢٠٠٩م) إنجازات التعليم العالي في البلدان العربية وتحدياته (١٩٩٨– ٢٠٠٩)، تقرير مقدم إلى المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي (**نحو فضاء عربي للتعليم العالي: التحديات العالمية والمسؤوليات المجتمعية (٣١مايو– ٢ يونيو)**. القاهرة.

التل، سعيد وآخرون (١٩٩٧م) **قواعد التدريس في الجامعات: دليل عمل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي**، دار الفكر العربي للطباعة والنشر والتوزيع، عمان الأردن.

جابر، محمود زكي ومهدي، ناصر علي (٢٠١١) **دور الجامعات في تعزيز مفاهيم المسؤولية الاجتماعية لدي طلبتها – دراسة ميدانية مقارنة بين جامعتي حلوان (ج.م.ع) وجامعة الأزهر– غزة (فلسطين)**.

جان، خديجة مُحَمَّد سعيد عبد الله، (٢٠١٠) كفايات تدريس عضو الهيئة التعليمية في الأقسام التربوية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة من وجهة نظر طالبات الدراسات العليا، دراسات في المناهج وطرق التدريس– مصر، ٢(١٥٥)، ١٤– ٣٧.

جريو، داخل حسن (٢٠٠٣م). "التعليم العالي المعاصر– توجهاته وبعض اتجاهاته الحديثة". بحوث مستقبلية، ع ٧.

الجهوري، سالم (٢٠٠٤م). "التعليم العالي يستوعب ثلث خريجي الشهادة العامة". **صحيفة عُمان**، ع: ٨٤٦٤.

حجاج، عبد الفتاح أحمد (١٩٩٠م) السياسات التعليمية: طبيعتها، ومميزاتها، وخصائصها. **مجلة قطر**، م٦، مركز البحوث التربوية.

حجي، أحمد إسماعيل (٢٠٠٨م) تطوير التعليم الثانوي وسياسة القبول في بالتعليم العالي، دراسة مقدمة **إلى المؤتمر القومي لتطوير التعليم الثانوي وسياسة القبول بالتعليم العالي**، القاهرة.

حسين، أسامة ماهر (٢٠١٢م) سيناريوهات مقترحة لتطوير نظام قبول الطلاب بالتعليم العالي في ضوء خبرات بعض الدول وبما يتلاءم مع دواعي تطوير التعليم العالي في مصر. مستقبل إصلاح التعليم العربي لمجتمع المعرفة تجارب ومعايير ورؤى. المركز العربي للتعليم والتنمية

حسين، علي مُحَمَّد صديق (٢٠١٢) **الاتجاهات الحديثة في قياس تكاليف المنتج وأثرها على زيادة القدرة التنافسية لصناعة الزيوت بالسودان: دراسة تحليلية تطبيقية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان الإسلامية: السودان.

الحمود، رفيقه (٢٠١٢). سياسات وإجراءات القبول في الجامعات العربية، بحث مقدم في **المؤتمر الإقليمي العربي نحو فضاء عربي للتعليم العالي التحديات العالمية والمسؤوليات المجتمعية** –مصر، ٧٥-١٠٢.

حميدات، أنور زكريا (٢٠١١). **تقويم نظام قبول الطلبة المعمول به في الجامعات الفلسطينية وتطويره في ضوء الاتجاهات المعاصرة وبيان مدي ملاءمته**. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم التربوية والنفسية. جامعة عمان العربية.

حنا، فاضل (٢٠١٢). مستوى تطبيق أساليب جودة القبول الجامعي في جامعة حلب من وجهة نظر طلبتها. **مجلة جامعة دمشق**. ٢٨(٢). ص ٥٩- ٩٦.

حنفي، مُحَمَّد طه (٢٠٠٩). استقلال الجامعات وفعالية إدارتها دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر، **مجلة دراسات تربوية واجتماعية**، مج١٥(٢)، ص ١٥١- ٢٢٧.

خاطر، إقبال مُحَمَّد رشاد (٢٠١١). دور نظام المحاسبة الإدارية البيئية في ترشيد قرارات الإدارة لدعم القدرة التنافسية لمنظمات الأعمال، **مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي**- مصر، ١٥(٤٣)، ٢٥٦- ٣١٦.

الخطيب، أحمد و معايعة، عادل (٢٠٠٦م) **الإدارة الإبداعية للجامعات نماذج حديثة** ، عالم الكتب الحديثة.

الأردن.

خان، أحلام؛ شنافي، نوال (٢٠٠٩) إدارة المعرفة كمدخل لتعزيز القدرة التنافسية لمنظمات الأعمال، **مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي**- مصر، ١٣(٣٧)، ٢٠٩- ٢٣٠.

خليفة، فاروق عيد وآخرون (٢٠٠٤م) **معجم مصطلحات التربية لفظاً واصطلاحاً**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.

خليل، نبيل(١٩٩٦م) **الميزة التنافسية في مجال الأعمال**، الدار الجامعية، مصر.

الداود، إبراهيم داود (٢٠٠٧م) **في كتاب النظام الإداري والتعليمي في المملكة العربية السعودية**. الجامعة العربية المفتوحة. الرياض.

الدخيل، عبد العزيز بن عبد الله (٢٠١١م) **التعليم العالي: ما له وما عليه**، مكتبة العبيكان للأبحاث والنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.

درندري، إقبال (٢٠١٢) **اختبارات القبول بالسعودية في ضوء التوجهات الحديثة في صدق الاختبار**. بحث مقدم للمؤتمر الدولي الأول للقياس والتقويم بالسعودية في الفترة من ١٨-٢٠ من شهر محرم ١٤٣٤هـ الموافق ٢-٤ من شهر ديسمبر ٢٠١٢م، المركز الوطني للقياس والتقويم.

الدقميري، سعيد بن غريب (٢٠١٣) تطوير سياسة القبول في المدرسة الثانوية العامة في المملكة العربية السعودية في ضوء خبرة إنجلترا، **مجلة كلية التربية بالمنصورة** – مصر، ١(٨٢)، ١٢٣- ١٦٢.

دليل تطور التعليم: التقرير الوطني للملكة العربية السعودية (٢٠٠٤). وزارة التعليم، المملكة العربية السعودية: الرياض.

الدهدار، مروان حموده (٢٠٠٦) **العلاقة بين التوجه الاستراتيجي لدى الإدارة العليا في الجامعات الفلسطينية وميزتها التنافسية– دراسة ميدانية على جامعات قطاع غزة**. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية– غزة.

دياب، إسماعيل مُحَمَّد (٢٠١٢م) **العائد الاقتصادي المتوقع من التعليم الجامعي**، عالم الكتب: القاهرة.

دياب، عبد الباسط مُحَمَّد (٢٠١٠) تطوير القدرة التنافسية للجامعات المصرية في ضوء خبرات وتجارب جامعات بعض الدول المتقدمة، بحث مقدم إلى **المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر اتجاهات معاصرة في تطوير التعليم في الوطن العربي**– مصر، (٣)، ١٢٦٥-١٤٠٣.

رخا، مُحَمَّد عبد الوهاب إبراهيم (٢٠٠٧) **دراسة مستقبلية لسياسة القبول بالتعليم الجامعي الأزهري في ضوء بعض التحديات والاتجاهات العالمية المعاصرة**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأزهر: مصر.

رفيقة، حمود سليم (٢٠٠٩م) سياسات وإجراءات القبول في الجامعات العربية، نحو فضاء عربي للتعليم العالي: التحديات العالمية والمسؤوليات المجتمعية، أعمال المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي، القاهرة، ٣١ أيار/مايو – ٢ حزيران/يونيو، ٢٠٠٩.

الزامل، مُحَمَّد بن عبد الله (٢٠١٢). قدرة معايير القبول على التنبؤ بالتقدم الأكاديمي لطلاب السنة التحضيرية بجامعة الملك سعود، **رسالة الخليج العربي– السعودية**، ٣٣(١٢٦)، ١٥٧- ٢١٤.

زاهر، ضياء الدين (٢٠٠٦م) تحرير وتقديم، مؤتمر: مستقبل التعليم الجامعي العربي (رؤى تنموية) ابحاث علمية وفعاليات أكاديمية، ج ١، المركز العربي للتعليم والتنمية.

سرور، عايدة عبد الحميد على السيد (٢٠١١) مشروع تطوير اختبارات القبول بجامعة المنصورة: نموذج لرؤية جديدة نحو قبول الطلاب بالجامعات المصرية، **المؤتمر العلمي الخامس عشر بعنوان (التربية العلمية: فكر جديد لواقع جديد)**، المنعقد في سبتمبر، الجمعية المصرية للتربية العلمية: مصر.

آل سعود، فيصل بن عبد الله المشاري (٢٠٠٩) تطوير معايير قبول الطلاب في الجامعات السعودية تجربة المركز الوطني للقياس والتقويم في التعليم العالي، **المؤتمر الإقليمي العربي بعنوان (نحو فضاء عربي للتعليم العالي التحديات العالمية والمسؤوليات المجتمعية)**- المنعقد في يونيو بالقاهرة: مصر.

سعيد، شيرين مُحَمَّد مغازي (٢٠١٠) **استخدام نموذج EFQM للتميز في تدعيم القدرة التنافسية لصناعة الغزل والنسيج دراسة ميدانية بالتطبيق على مدن القناة**، إدارة الأعمال- مصر، (١٣٠)، ٦٠- ٦٣.

السلخي، محمود جمال جميل (٢٠١٢) تصور مقترح لشروط اختيار الطلبة في كليات التربية بالجامعات الأردنية في ضوء شروط القبول العالمية. **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**. ٢٦(٢). ٣١٥- ٣٥٤.

شحاتة، حسن؛ النجار، زينب (٢٠٠٣) **معجم المصطلحات التربوية والنفسية**، القاهرة: الدراسة المصرية اللبنانية.

الشيباني، المبروك مُحَمَّد امطير (٢٠١٣). جودة الخدمات المصرفية وأثرها على القدرة التنافسية للمصارف التجارية في ليبيا، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**- مصر، ٤، ٢٩- ٥٨.

الصائغ، عبد الرحمن أحمد وآخرون (٢٠٠٠م) التكامل بين الجامعات ومؤسسات التعليم العام في دول الخليج العربي، **مكتب التربية لدول الخليج العربي**، الرياض المملكة العربية السعودية ١٤٠٢هـ، ص ١٩-٢٤.

صابر، فاطمة عوض، وخفاجة، ميرفت علي (٢٠٠٢م) **أسس ومبادئ البحث العلمي**، الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية.

صادق، محمود مُحَمَّد أحمد (٢٠١٥) التسويق الاجتماعي وزيادة القدرة التنافسية للمنظمات الاجتماعية التطوعية: دراسة ميدانية مطبقة بمنطقة القصيم، **مجلة العلوم العربية والإنسانية**، جامعة القصيم- السعودية، ٨(٣)، ١٥٤٥- ١٦٣٠.

الصالح، عثمان بن عبد الله (٢٠١٢). تنافسية مؤسسات التعليم العالي: إطار مقترح، **مجلة الباحث**، (١٠)، ص ٢٩٧- ٣١٠.

الصالح، عثمان بن عبد الله بن مُحَمَّد (٢٠١٢). **بناء الميزة التنافسية في الجامعات الحكومية السعودية. رسالة دكتوراه. قسم الإدارة التربوية والتخطيط. كلية التربية.** عمادة الدراسات العليا. جامعة أم القرى. وزارة التعليم العالي. المملكة العربية السعودية.

الصاوي، مُحَمَّد وجيه وآخر(١٩٩٩م).**دراسات في التعليم العالي المعاصر: أهدافه، إدارته، نظمه،** مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت.

صحيفة الرياض، الخميس ٨ ذي القعدة ١٤٢٩هـ – ٦ نوفمبر ٢٠٠٨م – العدد ١٤٧٤٥.

الصفار، أحمد عبد إسماعيل؛ العجلوني، محمود مُحَمَّد؛ جرادات، عبد الناصر أحمد (٢٠٠٩). دور المناخ التنظيمي في تحقيق الأداء الإبداعي وتعزيز القدرة التنافسية: دراسة تحليلية في المصارف التجارية الأردنية: إقليم الشمال، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال،** ٥(٣)، ٣٥١– ٣٧٠.

الصياح، عبد الستار مصطفي (٢٠٠٦). المعلومات المالية دالة للجدارة التنافسية: دراسة تحليلية في صناعة البنوك التجارية الأردنية، **مجلة دراسات– العلوم الإدارية**– الأردن، ٣٣(١)، ١٢٦– ١٤١.

طعيمة، رشدي أحمد والبندري، مُحَمَّد سليمان (٢٠٠٤م). **التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير.** ط ١، القاهرة: دار الفكر العربي.

العازمي، جمال عبيد مُحَمَّد (٢٠١٢). **دور حوكمة الشركات في رفع القدرة التنافسية للشركات الكويتية،** رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط: الأردن.

العاجز، فؤاد (٢٠١٢م). **دور الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية الشاملة، المؤتمر السنوي العاشر، الجامعة وقضايا المجتمع العربي في عصر المعلومات، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، بالتعاون مع كلية التربية،** جامعة الزقازيق، دار الفكر العربي، القاهرة.

عبد الرازق، تامر عبد اللطيف (٢٠١٢). دور العمليات الإبداعية و القيم المضافة في تعزيز القدرة التنافسية للإعلان، **مجلة علوم وفنون**– مصر، ٢٤(٢)، ١– ١٣.

عبد الرحمن، عبد الله مُحَمَّد عبد الرحمن (٢٠٠٠م).**دراسات في علم الاجتماع،** ط ٢، دار النهضة العربية، بيروت.

عبد الجواد، مصطفى خلف. (٢٠١١م) **نظرية علم الاجتماع المعاصر.** عمّان: دار المسيرة. ط٢.

عبد العزيز، حمدي جمعة (٢٠١٦). دور تسويق الخدمات الجامعية في تحسين القدرة التنافسية من وجهة نظر الدارسين بجامعة حلوان، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**– مصر، (١)، ٣٨٣– ٤٣٤.

عبد الكريم، لبني محمود (٢٠١٣). تعزيز التنافسية في التعليم قبل الجامعي المصري في ضوء خبرات بعض الدول الأجنبية، **مجلة كلية التربية**، جامعة حلوان، (٣٩)، ص ٢٠٩- ٢٨٠.

عبد المجيد، عبد الفتاح عبد الرحمن؛ حجازي، مروه سمير (٢٠١٠). ضعف القدرة التنافسية للجامعات المصرية والسبيل إلى دعمها والارتقاء بها، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**– مصر، ٣٤(٢)، ٦٢١- ٦٥٦.

عبد المهدي، مُحَمَّد عشيري حسن (٢٠١٤). مناهج ومؤشرات القدرة التنافسية للجامعات العربية في ظل المناهج الاقتصادية والتصنيفات الدولية، بحث مقدم إلى **المؤتمر الدولي الثالث تكامل (مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص من ٢٨ أبريل –١مايو)**: الأردن، ص ١: ٢٨.

العتيبي، بدر مبروك (٢٠١٤م). **تسويق الخدمات الجامعية ودوره في تحسين القدرة التنافسية للجامعات السعودية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

العساف، صالح حمد. (١٤٢٧هـ). **المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية**. ط٤. الرياض: مكتبة العبيكان.

علام، فوزية (٢٠١٤م).**تطوير سياسة التعليم الجامعي في مصر في ضوء متطلبات تحقيق القدرة التنافسية**. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بنها. مصر.

علي، خالد عبد القادر (٢٠٠٦). **اتفاقيات التجارة الحرة القدرة التنافسية للقطاع الصناعي: حالة السودان**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان الإسلامية: السودان.

عمر، أيمن علي (٢٠١٣). تقييم أثر تطبيق الجودة الشاملة على تنافسية الشركات الصناعية المصرية، **مجلة البحوث التجارية المعاصرة**– كلية التجارة جامعة سوهاج– مصر، ٢٧(١)، ٢٧٧- ٣١٦.

عيسى، مُحَمَّد عبد الشفيع (٢٠٠٦). القدرة التنافسية كمدخل للتخطيط التنموي، **مجلة مصر المعاصرة**– مصر، ٩٧(٤٨٤)، ٥- ٢٨.

غراب، كامل السيد (١٩٩٥م) .**الإدارة الاستراتيجية، أصول علمية وحالات عملية** . مطابع جامعة الملك سعود، ط١، الرياض.

القطري، مُحَمَّد (٢٠١١م). **الجامعة الإسلامية ودورها في مسيرة الفكر التربوي**، دار الفكر العربي، القاهرة.

قناديلي، جواهر بنت أحمد. (٢٠٠٧م). **دور التخطيط في إعداد الكفاءات العالية في المملكة العربية السعودية**. بحث منشور، جامعة أم القرى.

قنديلجي، عمر (٢٠٠٨م). **البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي(١٤٢٨هـ).نظام مجلس التعليم العالي والجامعات ولوائحه ط(٣): المملكة العربية السعودية.

مثنى، عبد الله صالح (٢٠١٠). سياسة القبول والتعليم في جامعة عدن، **مجلة التواصل– اليمن**، (٢٣)، ٤٥– ٨٠.

مُحَمَّد، مُحَمَّد إبراهيم (٢٠١٠). تنمية القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، **مجلة الاقتصاد والمحاسبة** ،مصر،(٦٣٣)، ٢٨– ٢٩.

المحمد، مهند (٢٠١٠م). **أثر التسويق الداخلي في تحقيق ميزة تنافسية للشركة**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.

محمود، سعيد طه، وناس ، السيد مُحَمَّد(٢٠٠٣م).**قضايا في التعليم العالي والجامعي** ، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

المختار، مُحَمَّد المدني (٢٠٠٨). سياسة القبول في الجامعات الليبية بين الواقع ومؤشرات الجودة، **المؤتمر القومي السنوي الخامس عشر بعنوان (نحو خطة استراتيجية للتعليم الجامعي العربي)–** المنعقد في نوفمبر، مركز تطوير التعليم الجامعي – جامعة عين شمس: مصر. ٥٦٣–٥٩٣.

المدهون، محمود (١٩٩٩م) .**أثر تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة على اكتساب القدرة التنافسية :دراسة تطبيقية على الشركات الأردنية لصناعة المنظفات الكيماوية**، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن.

مذكور، علي أحمد (١٩٩٩م) .**الشجرة التعليمية: رؤية متكاملة للمنظومة التربوية**. القاهرة دار العربي.

مرسي، مُحَمَّد منير (٢٠١٢م). **الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه**، القاهرة: عالم الكتب.

المشاط، عبد المنعم وخليفة، ماهر (١٩٩٥م). **تحليل وحل الصراعات**. المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة.

مصطفى، أحمد سيد (٢٠٠١م).**التغيير كمدخل لتعزيز القدرة التنافسية للمنظمات العربية**، القاهرة: دار الكتب.

المقبل، العنود (١٤٢٦هـ). **معايير القبول في جامعات المملكة العربية السعودية دراسة تحليلية وتصور مقترح**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (٢٠٠٣م) إدارة برامج التربية، مشروع الاستراتيجية العربية لتطوير التعليم العالي، التعليم العالي والبحث العلمي في مجتمع المعرفة، **المؤتمر التاسع للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي**، دمشق ١٥– ١٨ ، ص ١٥–٢١.

موسى، مُحَمَّد فتحي علي؛ العتيبي، منصور بن نايف (٢٠١٢). تطوير نظام قبول الطلاب بالجامعات العربية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، **مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس**، ١ (٣٠)، ٧٧–١١١.

الموسى، عبد الله بن عبد العزيز (٢٠٠٢م) .المنهج الإنترنتي نموذج مقترح لوضع مناهج التعليم في المملكة العربية السعودية عبر الانترنت. العدد (١٨) ،**رسالة التربية وعلم النفس**.

النشار، مُحَمَّد حمدي (١٩٧٦م). **الإدارة الجامعية: التطوير والتوقعات**، القاهرة، اتحاد الجامعات العربية، الجهاز المركزي للكتب الجامعية.

الهلالي، الهلالي الشربيني (٢٠٠٨). نظام مقترح للقبول بمؤسسات التعليم العالي في مصر، **مجلة بحوث التربية النوعية– مصر**، (١١)، ٢٤٥-٣٧٣.

الهيئة العليا لتطوير منطقة الرياض (٢٠٠٧م). أثر البطالة في البناء الاجتماعي، دراسة تحليلية للبطالة وأثرها في المملكة العربية السعودية، الرياض.

الهيتي، نوزاد عبد الرحمن (٢٠١٣). تنافسية الصادرات الخليجية: قراءة تحليلية، **مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي– قطر**، (١٠٦)، ٥٢- ٥٤.

الهلالي، الهلالي الشربيني (٢٠٠٨). نظام مقترح للقبول بمؤسسات التعليم العالي في مصر، **مجلة بحوث التربية النوعية**– مصر، ص ١١.

الوادي، مُحَمَّد حسين والزعبي، علي فلاح (٢٠١١). مستلزمات إدارة الجودة الشاملة كأداة لتحقيق الميزة التنافسية في الجامعات الأردنية (دراسة تحليلية). **المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي**. (٨٤)، ٦٠- ٩٥.

وزارة التعليم العالي (١٤١٧هـ) .**اللائحة المنظمة لشؤون منسوبي الجامعات السعوديين من أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم. المملكة العربية السعودية**، وزارة التعليم العالي.

وزارة التعليم العالي (٢٠٠٣م). **التقرير الوطني عن التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.** الرياض: إدارة النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود.

وزارة التعليم العالي (٢٠١٣). **الوظيفة الثالثة للجامعات**، الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء، وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات: المملكة العربية السعودية.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (٢٠٠٨م) الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (٢٠٠٨.م) تونس.
وزارة الاقتصاد والتخطيط، خطة التنمية الثامنة (١٤٢٥ ،١٤٣٠هـ) الرياض.

يحضيه، سملالي (٢٠٠٤م). **أثر التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية وتنمية الكفاءات على الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية (مدخل الجودة والمعرفة)**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الأقتصادية، جامعة الجزائر. الجزائر.

يوسف، أيمن (٢٠٠٧م) **تطوير التعليم العالي: الأصلاح والآفاق السياسية**، بحث منشور، الجزائر.

يوسف، صالحة عبدالله، (٢٠٠٦). **التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية في سلطنة عمان**، كلية التربية، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان.

المرجع الإلكترونية :

موقع وزارة التعليم. http://moe.gov.sa/ar/HighEducation/Government-Universities/Pages/default.aspx تارخ الاسترجاع ٢٥/٦/ ١٤٣٧

مركز إحصاءات التعليم https://www.moe.gov.sa/ar/Ministry/Deputy-Ministry-for-Planning-and-Information-affairs/HESC/Pages/default.aspx تاريخ الاسترجاع ١٤٣٨/٦/٩ه

مجلة المعرفة http://www.almarefh.net/show_content_sub.php?CUV=387&SubModel=138&ID=1203 تاريخ الاسترجاع ١/١/١٤٣٨هـ.

موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المملكة الأردنيةhttp://www.mohe.gov.jo ، تاريخ الاسترجاع٢٠/١/١٤٢٩هـ).

موقع مكتب التنسيق جامعه القاهر https://tansik.egypt.gov.eg/application/Certificates/Mo3adla تاريخ الأسترجاع ٢٠/١/١٤٢٩هـ.

المكتبة الجزائرية http://docdz.net/play-1198.html) تاريخ الاسترجاع ١٥/٤/ ١٤٣٨هـ

الملحقية الثقافية السعودية في ألمانيا، إجراءات القبول في الجامعات الألمانية، الإنترنت. http://de.moe.gov.sa/ar/Pages/default.aspx تاريخ الاسترجاع ٢٢/١/١٤٣٩هـ.

ثانياً: المراجع الأجنبية .

Abdulkareeem, A. Y. & Muraina, M. B. (2014). Issues And Challenges Of Access And Management Of Admission To Universities In Nigeria. International Journal of Education and Research, 2(6), 449-460.

Agboola, B. M., Adeyemi, J. K. & Ogbodo, C. M. (2014). Academic Achievement and Admission Policy as Correlate of Student Retention in Nigerian Federal Universities. *International Journal of Business and Social Science*, 5 (2), 101-108.

Alberta Economic Development Authority. (2014). Report on Competitiveness: Alberta 2014. Canada.

Allen, S. J. (2007). Adult Learning Theory & Leadership Development. Kravis Leadership Institute, *Leadership Review*, 7, 26-37.

Aschalew, B. (2015). FDI flow and National competitiveness in the Ethiopian Flower Industry (Unpublished Master Dissertation), Norwegian School of Economics, Bergen, Norway.

Badea, L. & Rogojanu, A. (2012). Controversies concerning the connection higher education – human capital – competitiveness. Theoretical and Applied Economics, 12(577), 125-142.

Bainbridge, J. (2014). University of Brighton Admissions Policy and Procedures. University of Brighton, UK.

Bauk, S. & Jusufranic, J. (2014). Competitiveness In Higher Education In Terms Of The Level Of Students' Satisfaction With E-Learning In Blended Environment. Montenegrin Journal of Economics, 10(1), 25-42.

Bikse, V., Rivza, B. & Brence, I. (2013). Competitiveness and quality of higher education: graduates' evaluation. Journal of Teacher Education for Sustainability, 15(2), 52-66.

Cabrera, A. F. & Burkum, K. R. (2001). College Admission Criteria in the United States: An Overview. Madrid, España Noviembre 9-11, 2001.

Chirikov, I. (2016). How Global Competition Is Changing Universities: Three Theoretical Perspectives. Research & Occasional Paper Series CSHE.5.16, Center for Studies in Higher Education, University Of California, Berkeley.

Cretsinger, M. A. (2003). Academic competitiveness among graduate students (Unpublished Master Dissertation), University of Wisconsin-Stout, Menomonie, WI.

Dachyar, M. & Dewi, F. (2015). Improving University Ranking to Achieve University Competitiveness by Management Information System. Materials Science and Engineering 83 (2015), 1-8.

Eggink, W. & Mulder-Nijkamp, M. (2016). Research Through Design & Research Through Education. International Conference On Engineering And Product Design Education 8 & 9 September 2016, Aalborg University, Denmark.

Emaikwu, S. O. (2012). Assessment of the Impact of Students' Mode of Admission into University and their Academic Achievement in Nigeria. International Journal of Academic Research in Progressive Education and Development, 1(3), 151-164.

Espenshade, T. J. & Chung, C. Y. (2010). Standardized Admission Tests, College Performance, and Campus Diversity. Office of Population Research, Princeton University, Princeton, New Jersey.

Espenshade, T. J., Walling, J. L. & Chung, C. Y. (2004). Admission Preferences for Minority Students, Athletes, and Legacies at Elite Universities. Social Science Quarterly, 85(5), 1422-1446.

European Parliament. (2014). Higher Education Entrance Qualifications And Exams In Europe: A Comparison. European Union.

FILÓ, C. (2007). Territorial Competitiveness and the Human Factors. International Conference of Territorial Intelligence, Huelva 2007., Oct 2007, Huelva, Spain.

Florida, J. S. & Quinto, M. P. (2015). Quality Indicators In Higher Education Institutions: Implications To Global Competitiveness. The Online Journal of Quality in Higher Education, 2(4), 53-62.

Frolich Nicotine & Stensaker, Bjorn (2010). Students recruitment strategies in higher education promoting excellence and diversity? *International Journal of EducationalManagement,* Volume:24. N.4, Emerald Group Publishing Limited, ISSN, PP:359-370

GAGNON Dominique et autres, ″L'Entreprise″, op.cit, P33-34.

George A. Lopez & Michael s. (1998) Stole, *"International Relations: Contemporary Theroy and practice* **"**, Washington D. c., Congressional Quartery, p: 429.

Goastellec, G (2008), changes in access to higher education from worldwide constraints to common patterns of reform A. W (Eds). *The worldwide Transformation of Higher Education***,** Vol.9 of the book series International perspectives on Education and Society, pp.1-26.

Government of Guyana. (2006). Enhancing national competitiveness – A National competitiveness strategy for Guyana, Republic of Guyana.

Greenbank, Paul. (2006). Institutional admissions policies in higher education A widening participation perspective. International *Journal of Educational Management.* 20, (4). 249-260.

Gudo, C. O. & Olel, M. A. (2011). Students' Admission Policies for Quality Assurance: Towards Quality Education in Kenyan Universities. International Journal of Business and Social Science, 2(8), 177-183.

Hoadley, C. & Haneghem, J. V. (2011). *The learning sciences: Where they came from and what it means for instructional designers. In Reiser*, R. A. & Dempsey, J. V. (Eds.), Trends and Issues in Instructional Design and Technology, 3rd Edition. New York: Pearson .

Illum, s. p. (2008). A Kansas Debate: Qualified vs. Open Admission Policies in the 1980's and 1990's (Unpublished Doctor Dissertation), University of Kansas, USA.

INAL, G. A. (2003). A Study Into Competitiveness Indicators. Rekabet Forumu, Draft Copy.

Information Policy Team. (2012). University Challenge: How Higher Education Can Advance Social Mobility A progress report by the Independent Reviewer on Social Mobility and Child Poverty. The National Archives, Kew, London.

Jackson, E. A. (2015). Competitiveness in Higher Education Practices in Sierra Leone: A model for Sustainable Growth. Economic Insights – Trends and Challenges, IV(4), 15-25.

Johnson, S. (2015). Education and international competitiveness. Journal of Initial Teacher Inquiry, 1, 22-24.

Kabók, J., Kis, T., Csüllög, M. & Lendák, I. (2013). Data Envelopment Analysis of Higher Education Competitiveness Indices in Europe. Acta Polytechnica Hungarica, 10(3), 185-201.

Kastueva-Jean, T. (2008). Higher Education, the key to Russia's competitiveness. Russia/ NIS Center.

Kirigha, K. A. & Abooki, N. (2009). Developing a web explicit research strategy theory in African universities: a cross-comparison of specific regional efforts through an analysis of research web-pages. Research in Higher Education Journal, 9, 1-24.

Knight, J. (2014). International Education Hubs: Collaboration for Competitiveness and Sustainability. New Directions For Higher Education, 168, 83-96.

Kobets, E. A. & Masych, M. A. (2015). Higher Educational Institutions: Efficiency, Competitiveness, Rating. Mediterranean Journal of Social Sciences, 6(3 S4), 269-273.

Kolasiński, T. W. (2012). Devious Competitiveness Paths of SMEs in sub-Saharan Africa: Selected Issues. Management and Business Administration, 5(2012), 83-99.

Kőnig, Ljerka Sedlan. (2013). *Increasing Competitiveness of Universities by Developing Students' Entrepreneurial Behavior*. The Tenth International Conference: "Challenges of Europe: The Quest for New Competitiveness". Croatia.

Kyllonen, P. C. (2012). The Importance of Higher Education and the Role of Noncognitive Attributes in College Success. Revista de Investigación Educacional Latinoamericana, 49(2), 84-100.

Lengyel, I. (2009). Bottom-up Regional Economic Development: Competition, Competitiveness and Clusters. JATEPress, Szeged, 2009, pp. 13-38.

Manole, D. S., Nisipeanu, E. & Decuseară, R. (2014). Study on the competitiveness of Small and Mediumsized Enterprises (SMEs) in Vâlcea County. Theoretical and Applied Economics, XXI 4(593), 113-130.

Massachusetts Department of Higher Education. (2013). Admissions Standards for the Massachusetts State University System and the University of Massachusetts. USA

Merriënboer, J. J. G. V. & Bruin, A. B. H. (2014). Research Paradigms and Perspectives on Learning. J.M. Spector et al. (eds.)**,** Handbook of Research on Educational Communications and Technology, 21 DOI 10.1007/978-1-4614-3185-5_2 .

Misztal, P. & Misztal, P. (2009). International competitiveness of the Baltic States in the Transformation Period: Lithuania, Latvia and Estonia. Transformations in Business & Economics, 8(3), 21-35.

Mok, K. H. (2015). Higher Education Transformations for Global Competitiveness: Policy Responses, Social Consequences and Impact on the Academic Profession in Asia. Higher Education Policy, 2015(28), 1–15.

MPO. (2011). Back to the Top: The International Competitiveness Strategy for the Czech Republic 2012 – 2020. Ministry of Industry and Trade of the Czech republic.

Nagy, T. O. (2015). The Competitiveness And Its Measurement By Means Of The Pyramid Model. The Journal of the Faculty of Economics – Economic, 1(1), 277-285.

National Association for College Admission Counseling. (2016). Guide to International University Admission. United States of America.

Nsoedo, Ezeakukwu Emmanuel. (2014). *Implementation of the Regional Quota System in Nigeria's Centralized University Admission Policy.* Doctor of Philosophy. Walden University.

OECD (2010). Review of National Education Polices, France: Paris .

Omerzel, D. G. & Gulev, R. E. (2011). Knowledge Resources and Competitive Advantage. Managing Global Transitions, 9(4), 335–354.

Polesel, J. & Freeman, B. (2015). *Australian University Admission Policies and Their Impact on Schools.* UNESCO Bangkok Office, UNESCO.

Salinas, A. J. (2013). Policy analysis: an analysis of institutional admissions and State policies in higher education as they impact undocumented students (Unpublished Doctor Dissertation), Texas A & M University – Kingsville.

Satsyk, V. (2014). Global Competitiveness of Universities: Key Determinants and Strategies (International and Ukrainian cases). International Conference "The Education and Science and their Role in Social and Industrial Progress of Society", 12-15 June 2014.

Schmude, M. (2011). Test-optional admission policies and their effect on the composition of the student body at King's College (Unpublished Doctor Dissertation), Wilkes University, Wilkes-Barre, PA.

Schwartz, D. R. (2006). Statewide admissions in action: a study of implementation in University system of Georgia institutions (Unpublished Doctor Dissertation), University of Michigan, USA.

Seng, C. H. (2012). The influence factors of competitiveness in quality among private higher education institutions (PHEIS) in Malaysia: the role of green initiatives as A Mediator (Unpublished Master Dissertation), Universiti Sains Malaysia, Malaysia.

Štimac, H. & Šimić, M. L. (2012). Competitiveness In Higher Education: A Need For Marketing Orientation And Service Quality. Journal of Scientific Papers Economics & Sociology, 5(2), 1-11.

Supporting Professionalism in Admissions (2009), *Admissions Policies guidance for higher education providers*,4th drft.UK.

Tamándl, L. & Nagy, D. (2013). Competitiveness Factors of Higher Education Institutions, with Particular Respect to Hungarian Cities. Proceedings Real Corp 2013, 20-23 May 2013, Rome, Italy.

Thamiem, S., Weerahewa, J., Pushpakumara, D. K. N. G. & Singh, V. P. (2011). Trade Competitiveness of Agroforestry Crop Sector in Sri Lanka. *Tropical Agricultural Research*, 22 (4), 338-347.

The Quality Assurance Agency for Higher Education. (2014). London Campuses of UK Universities. UK.

The Quality Assurance Agency for Higher Education. (2015). Supporting and Enhancing the Experience of International Students in the UK. UK.

Thompson, N. & Ward, N. (2005). Rural Areas and Regional Competitiveness. Centre for Rural Economy Research Report, University of Newcastle Upon Tyne, UK.

Tsai, C-C. (2015). A Review of Taiwan's Current Higher Education Development and Challenges. *Journal of Education & Social Policy*, 2 (3), 89-92.

Wang, C-C., Chen, C-T. & Chen, C-F. (2012). Investigation on the influence of the brand image of higher educational institutions on satisfaction and customer lifetime value. Educational Studies, 38(5), 593–608.

Welch, A. (2010).Vietnam, Malaysia, and the Global Knowledge System. In Portnoi, L. M., Rust, V. D. & Bagley, S. S., Higher Education, Policy, And The Global Competition Phenomenon (eds.), USA: Palgrave Macmillan.

Wende, Marijk van der. (2009). European Responses to Global Competitiveness in Higher Education. *Research & Occasional Paper Series: CSHE*.7.09. 1- 19.

Workinger, Heather A. (2011). *Admissions Policies Governing the Declaration of Academic Major and Academic Advising Models Relating to Student Outcomes in Higher Education*. Doctor of Philosophy. Indiana University of Pennsylvania

ملاحق الدراسة

ملحق رقم (١) الاستبانة في صورتها الأولية

ملحق رقم (٢) أسماء محكمين الاستبانة

ملحق رقم (٣) الاستبانة في صورتها النهائية

ملحق رقم (٤)التصور المقترح في صورته الأولية

ملحق رقم (٥) أسماء محكمين التصور المقترح

ملحق رقم (٦) خطابات تسهيل مهمة الباحثة

ملحق رقم (١) الاستبانة في صورتها الأولية

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة الأستاذ/ة الدكتور/ة:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

تقوم الباحثة بإجراء دراسة حول (**تطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية "تصور مقترح"**).

وذلك لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه، بقسم أصول التربية بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية، وتهدف الاستبانة إلى تطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية لوضع تصور مقترح للتطوير.

وقد وقع عليكم الاختيار لما تتمتعون به من خبرة في هذا المجال، آملةً منكم التكرم بتخصيص جزء من وقتكم **لتحكيم فقرات هذه الاستبانة**، وإبداء الرأي في: مدى أهمية الفقرات، ومدى وضوح العبارات، ومدى انتماء الفقرة لمحورها، وذلك بحذف أو إضافة أو تعديل ما ترونه مناسب.

شاكرة لكم جميل تعاونكم معي.

الباحثة:

حواء بنت مُحَمَّد بن علي القرني

التواصل الإلكتروني:

Hawa-1980@hotmail.com

بيانات المحكم

اسم المحكم/ة :

الدرجة العلمية:

جهة العمل:

أشكر لكم موافقتكم تحكيم هذه الاستبانة، وأفيدكم بأنها تتكون من محورين، هما:

المحور الأول:

واقع سياسة القبول في الجامعات السعودية.

المحور الثاني:

المتطلبات اللازم توفرها لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية.

الرقم	العبارة	الاستجابة						
	فضلًا حدد درجة موافقتك	مدى أهمية الفقرة		مدى وضوح الفقرة		مدى انتماء الفقرة لمحورها		تعديلات مقترحة
		مهمة	غير مهمة	واضحة	غير واضحة	منتمية	غير منتمية	
	البعد الأول: مجال العدالة وتكافؤ الفرص							
١.	تحدد درجة الثانوية العامة فحسب الطالب الكفْء.							
٢.	الثانوية العامة هي أحد المعايير الضرورية للقبول في الجامعة وليست المعيار الوحيد.							
٣.	تتحقق العدالة في توزيع الطلبة على تخصصات ذات العلاقة بقدراتهم و ميولهم.							
٤.	اختبار القدرات والتحصيلي التي ينفذها المركز الوطني للقياس والتقويم شرطًا للقبول في الجامعات بكلياتها المختلفة.							
٥.	تحفيز الطلبة الموهوبين على إبراز مواهبهم الإبداعية المؤهلة للقبول من خلال اختبار القدرات.							
٦.	اكتشاف مواهب الطلاب خلال القبول وتشجيعهم على الاستمرار.							
٧.	يتم بإجراء دراسات للتأكد من أن الطلبة موزعين حسب الجنس بشكلٍ عادل.							
٨.	يتم اتخاذ الإجراءات والمحفزات لضمان العدالة في قبول الطلبة.							
٩.	يتم مسبقا تحديد الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة للعمل على توفير الدعم لهذه الفئة في الوقت المناسب.							
١٠.	سياسات وإجراءات القبول في الجامعة واضحة.							
١١.	شروط القبول المتبعة في الجامعة محددة بدقة.							
١٢.	توافق سياسات القبول الجامعية مع أهداف الجامعة .							
١٣.	يتم تزويد الطلبة بدليل يحدد بوضوح شروط القبول بالجامعة بوقت كافٍ.							
١٤.	يتم إصدار نشرات التوعية والإرشاد للطلاب خلال القبول.							
١٥.	توضح الجامعة للطلبة ترتيبات التسجيل وآلياته.							
١٦.	تقدم الجامعة إرشادات للطلبة الجدد حول لوائح الجامعة وتعليماتها.							
١٧.	تتخذ الجامعة إجراءات دورية لتعريف طلاب المدارس(الثانوية العامة) بأقسامها وتخصصاتها المختلفة.							
١٨.	تراعي الجامعة معايير لقبول الطلبة لقادمين من المحافظات الصغيرة.							
١٩.	يتم تنظيم إجراءات قبول الطلاب غير السعوديين بحسب سياسة القبول المعتمدة لكل جامعة.							

الرقم	العبارة	الاستجابة					
	فضلًا حدد درجة موافقتك	مدى أهمية الفقرة		مدى وضوح الفقرة		مدى انتماء الفقرة لمحورها	تعديلات مقترحة
	البعد الثاني: مواءمة نظام القبول وسوق العمل	مهمة	غير مهمة	واضحة	غير واضحة	منتمية	غير منتمية
٢٠.	يتم قبول الطلبة في الجامعات طبقا لاحتياجات سوق العمل قدر الإمكان.						
٢١.	يوجد تنسيق مسبق بين الجامعات لتحديد عدد المقبولين في التخصصات المختلفة.						
٢٢.	تعمل الجامعة على فتح تخصصات لها صلة بالوظائف الأكثر طلبًا في سوق العمل.						
٢٣.	يتم وضع نظام لإجراء مراجعة التخصصات حسب متطلبات سوق العمل.						
٢٤.	هناك ربط بين سياسة الاستيعاب الجامعي وحاجات التنمية الشاملة.						
	البعد الثالث: التقويم والتطوير لنظام القبول						
٢٥.	تعمل الجامعة على تعديل نظام القبول بما يتماشى مع التغيير في محتوى البرامج الأكاديمية.						
٢٦.	يوجد توازن بين أعداد الطلبة المقبولين في الكليات الإنسانية والعلمية في الجامعة.						
٢٧.	يتم تطوير معايير القبول في مؤسسات التعليم العالي بشكل دوري.						
٢٨.	تضع الجامعة معايير إضافية للقبول في تخصصات محددة.						
٢٩.	تجري الجامعة تقويماً ذاتياً دورياً لسياسة القبول الجامعي.						
٣٠.	يتم وضع نظام لإجراء مراجعة التخصصات حسب توجهات الطلبة.						
٣١.	تتم مراعاة معايير الاعتماد الأكاديمي الخاصة بنسبة الطلبة مقابل هيئة التدريس في سياسة القبول.						
٣٢.	تعمل الجامعة على إضافة معايير أخرى بما يتناسب وطبيعة كل كلية .						
٣٣.	تحافظ الجامعة على شروط القبول في تخصصات معينة بغض النظر عن مستوى الإقبال عليها.						
٣٤.	تعقد الجامعة امتحانات خاصة للتأكد من توافر القدرات الأساسية لبعض التخصصات.						
٣٥.	تخضع إجراءات القبول في الجامعة لسياسة الإدارة الحديثة						

المحور الثاني: المتطلبات اللازم توفرها لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية.

الرقم	العبارة	مدى أهمية المحور		مدى وضوح العبارات		مدى انتماء الفقرة لمحورها		تعديلات مقترحة
	فضلًا منك حدد درجة موافقتك:	مهمة	غير مهمة	واضحة	غير واضحة	منتمية	غير منتمية	
١.	وجود رسالة واضحة لنظام القبول من بين أهدافها الرئيسية تحقيق القدرة التنافسية.							
٢.	تفعيل القبول الإلكتروني في إنجاز عملية القبول الجامعي.							
٣.	توفير خطط وآليات إستراتيجية واضحة ومعلنة لتطوير القبول الجامعي بما يلاءم متطلبات القدرة التنافسية.							
٤.	الاعتماد على خبراء واستشاريين متخصصين في برامج تحقيق القدرة التنافسية لتطوير سياسة القبول في الجامعات.							
٥.	يتم تطوير جوهر القبول ليكون منصباً على النوعية.							
٦.	يتم الاستفادة من الخبرات والتجارب العالمية المتعلقة بنظم وسياسات القبول.							
٧.	يتم القبول في الجامعات السعودية وفق الاستحقاق و الجدارة.							
٨.	أن تكون الجامعات مستقلة بحيث يكون لكل جامعة نظام قبول خاص بها.							
٩.	الحد من الهدر الاقتصادي الناتج عن الرسوب وتغيير التخصصات من خلال مراجعة معايير القبول.							
١٠.	توفر نظم قبول عالمية من المناسب الاستفادة منها.							
١١.	العمل على تناسب أعداد المقبولين في الجامعة مع القدرة الاستيعابية المادية والبشرية.							

ملحق رقم (٢) أسماء محكمين الاستبانة

م	الاسم	جهة العمل
1	أ.د.بدر جويعد العتيبي	أستاذ بقسم السياسات التربوية بجامعة الملك سعود
2	أ.د.سعد الغانم	
3	أ.د.عبد العزيز المحيميد	أستاذ بقسم أصول التربية بجامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود
4	أ.د.عبد المحسن العتيبي	أستاذ بقسم السياسات التربوية، بجامعة الملك سعود
5	أ.د.عصام عبد الرزاق	أستاذ الدراسات الاجتماعية ، بجامعة الملك سعود
6	أ.د.علي عبد الرؤف نصار	أستاذ أصول التربية بكلية التربية بجامعة القصيم.
7	أ.د.عمار عبد الجليل علي إسماعيل	أستاذ بكلية إدارة الأعمال بجامعة الملك سعود
8	أ.د.مُحَمَّد الدخيل	أستاذ بقسم السياسات التربوية بجامعة الملك سعود
9	د.أحمد الرومي	أستاذ مشارك بقسم أصول التربية بجامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود
10	د.جمال رجب مُحَمَّد عبد الحسيب	أستاذ مشارك ،أصول التربية، بكلية المجتمع بعنيزة، جامعة القصيم.
11	د.سحر إبراهيم أحمد بكر.	أستاذ مشارك ،بقسم أصول التربية ،كلية التربية بجامعة القصيم
12	د.سعيد حوفان بن مُحَمَّد القرني	أستاذ مشارك بكلية إدارة الأعمال بجامعة الملك سعود.
13	د.سناء محمود	أستاذ مشارك بكلية إدارة الأعمال بجامعة الأميرة نورة
14	د. عمر عبد الجبار مُحَمَّد أحمد	أستاذ مشارك بقسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود
15	د. نايف بن عابد الزراع	أستاذ مشارك بقسم التربية الخاصة بجامعة الملك عبد العزيز
16	د.هشام بركات	أستاذ مشارك بقسم السياسات التربوية بجامعة الملك سعود
17	د. أحلام المالكي	أستاذ مساعد بقسم إدارة الأعمال بجامعة الأميرة نورة
18	د.خالد الريعان	أستاذ مساعد بكلية الآداب بجامعة الملك سعود
19	د.رحاب مُحَمَّد عبد الرحمن أحمد	أستاذ مساعد بقسم إدارة الأعمال بجامعة الأميرة نورة

20	د.سلطان بن سالم الخزام	أستاذ مساعد بكلية إدارة الأعمال بجامعة الملك سعود
21	د.عبد الله العقيل	أستاذ مساعد بقسم أصول التربية بجامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود
22	د.مُحَمَّد عبد الرحمن المطيري	أستاذ مساعد بكلية إدارة الأعمال بجامعة الملك سعود
23	د.مها مُحَمَّد الصالحي	أستاذ مساعد بقسم الفقة بجامعة القصيم

ملحق رقم (٣) الاستبانة في صورتها النهائية

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. وبعد،،

تقوم الباحثة بإجراء دراسة حول (**تطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية "تصور مقترح"**).

وذلك لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه، بقسم أصول التربية بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وتهدف الاستبانة إلى التعرف على سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية لوضع تصور مقترح لذلك.

وتتشرف الباحثة بأن وقع عليكم الاختيار لما تتمتعون به من خبرة في هذا المجال ، أملاً منكم التكرم بتخصيص جزء من وقتكم **للإجابة على الأسئلة الواردة في محاور الاستبانة وذلك** بوضع علامة(√)في الخانة التي تعبر عن وجهة نظركم، بدقة وموضوعية وأمانة، لأن نتائج الدراسة تتوقف على ذلك.

علمًا بأن إجابتكم التي سوف تدلون بها ستعامل بسرية، ولن تستخدم إلا لغرض الدراسة والبحث العلمي.

شاكرة لكم جميل تعاونكم معي..

الباحثة

حواء بنت محمد بن علي القرني

إميل:Hawa-1980@hotmail.com

جوال:0554887575

لا سبحانه صالحه للتقييم

أولاً: البيانات الشخصية

- الرجاء وضع علامة (√) أمام الحقل المناسب:

الوظيفة:

☐ عميد العمادة ☐ وكيل/ة عمادة ☐ مستشار/ة

☐ مدير/ة القبول ☐ مدير/ة التسجيل ☐ عضو/ة في العمادة

سنوات الخبرة:

☐أقل من ٥ سنوات ☐من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات ☐من ١٠ سنوات فأكثر

النوع (الجنس)

☐ ذكر ☐ أنثى

المحور الأول: واقع سياسة القبول في الجامعات السعودية.

الرقم	العبارة	الاستجابة		
	فضلًا حدد درجة موافقتك	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق
	البعد الأول: مجال العدالة وتكافؤ الفرص			
١.	تحدد درجة الثانوية العامة الطالب المستحق للقبول .			
٢.	تعد نتيجة الثانوية العامة هي أحد المعايير الضرورية للقبول في الجامعة وليست المعيار الوحيد.			
٣.	تتحقق العدالة في توزيع الطلبة على التخصصات ذات العلاقة بقدراتهم و ميولهم.			
٤.	يساهم اختبار القدرات والتحصيلي التي ينفذها المركز الوطني للقياس والتقويم في تحقيق العدالة بين الطلاب.			
٥.	يساهم اختبار القدرات في إبراز المواهب الإبداعية للطلاب.			
٦.	تعتمد الجامعة معايير قبول مباشرة دون احتساب معدل السنة التحضيرية في تحديد التخصص.			
٧.	يتم إجراء دراسات للتأكد من أن الطلبة موزعون حسب الجنس بشكل يتناسب مع توزيعهم في المجتمع.			
٨.	يتم اتخاذ الإجراءات والتحفظات لضمان العدالة في قبول الطلبة.			
٩.	يتم مسبقًا تحديد الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة للعمل على توفير الدعم لهذه الفئة في الوقت المناسب.			
١٠.	سياسات وإجراءات القبول في الجامعة واضحة.			
١١.	تتوافق سياسات القبول في الجامعة مع أهداف الجامعة .			
١٢.	يتم تزويد الطلبة بدليل يحدد بوضوح شروط القبول بالجامعة.			
١٣.	يتم توضيح ترتيبات وآليات القبول للطلاب خلال التسجيل بالجامعة.			
١٤.	يتم تنظيم إجراءات قبول الطلبة غير السعوديين من طلاب المنح حسب المنح المخصصة.			
١٥.	يتم اتخاذ إجراءات دورية لتعريف طلاب المدارس(الثانوية العامة) بأقسام الجامعة وتخصصاتها المختلفة.			
	البعد الثاني: مواءمة نظام القبول وسوق العمل	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق
١٦.	يتم قبول الطلبة في الجامعات طبقا لاحتياجات سوق العمل .			
١٧.	يوجد تنسيق مسبق بين الجامعات لتحديد عدد المقبولين في التخصصات المختلفة.			
١٨.	تعمل الجامعة على فتح تخصصات لها صلة بالوظائف الأكثر طلبًا في سوق العمل.			
١٩.	يتم وضع نظام لإجراء مراجعة التخصصات حسب متطلبات سوق العمل.			
٢٠.	هناك ربط بين سياسة الاستيعاب الجامعي وحاجات التنمية الشاملة.			

الرقم	العبارة	الاستجابة		
	فضلاً حدد درجة موافقتك	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق
البعد الثالث: التقويم والتطوير لنظام القبول				
٢١.	تعمل الجامعة على تعديل نظام القبول بما يتماشى مع التغيير في محتوى البرامج الأكاديمية.			
٢٢.	يوجد توازن بين أعداد الطلبة المقبولين في الكليات الإنسانية والعلمية في الجامعة.			
٢٣.	يتم تحديد التخصص بناءً على كلاً من: معدل السنة التحضيرية والدرجة الموزونة للطالب/ة في المرحلة الثانوية ـ حسب النسب التي تحددها كل جامعة ـ			
٢٤.	تجري الجامعة تقويماً دائماً دورياً لسياسة القبول في الجامعة.			
٢٥.	يتم وضع نظام لإجراء مراجعة التخصصات حسب توجهات الطلبة.			
٢٦.	تعمل الجامعة على إضافة معايير أخرى بما يتناسب وطبيعة كل كلية .			
٢٧.	تحافظ الجامعة على شروط القبول في تخصصات معينة بغض النظر عن مستوى الإقبال عليها.			
٢٨.	تعقد الجامعة امتحانات خاصة للتأكد من توافر القدرات الأساسية لبعض التخصصات.			

المحور الثاني: المتطلبات اللازم توفرها لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية.

الرقم	العبارة	الاستجابة		
	فضلاً منك حدد درجة موافقتك:	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق
١.	تحقيق القدرة التنافسية يعد أحد الأهداف الرئيسية لنظام القبول في الجامعة.			
٢.	توفير خطط وآليات استراتيجية واضحة ومعلنة لتطوير القبول الجامعي بما يلائم متطلبات القدرة التنافسية.			
٣.	الاعتماد على خبراء واستشاريين متخصصين في برامج تحقيق القدرة التنافسية لتطوير سياسة القبول في الجامعات.			
٤.	يتم تطوير جوهر القبول ليكون منصباً على النوعية وليس الكمية .			
٥.	يتم الاستفادة من الخبرات والتجارب العالمية المتعلقة بنظم وسياسات القبول.			
٦.	يتم القبول في الجامعات السعودية وفق الاستحقاق و الجدارة.			
٧.	تعمل الجامعات بشكل مستقل، بحيث يكون لكل جامعة نظام قبول خاص بها.			
٨.	العمل على الحد من الهدر الاقتصادي الناتج عن الرسوب وتغيير التخصصات من خلال مراجعة معايير القبول.			
٩.	العمل على تناسب أعداد المقبولين في الجامعة مع القدرة الاستيعابية المادية والبشرية.			

ملحق رقم (٤)التصور المقترح في صورته الأولية

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم

جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية

كلية العلوم الاجتماعية

قسم أصول التربية

مرئيات المحكمين حول التصور المقترح لبحث بعنوان:

تطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية "تصور مقترح"

إعداد

حواء بنت مُحَمَّد بن علي القرني

إشراف

أ.د. حسين بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن نور

الأستاذ بقسم أصول التربية

العام الجامعي

١٤٣٨هـ/١٤٣٩هـ

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم

جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية

كلية العلوم الاجتماعية

قسم أصول التربية

سعادة أ.د .....حفظه الله

التخصص:		**الرتبة العلمية**	
جهة العمل			

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. وبعد،،

تقوم الباحثة بإجراء دراسة حول (**تطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية "تصور مقترح"**).

وصاغت التصور المقترح **لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية، بناءً على تشخيص واقع سياسة القبول في الجامعات السعودية** ميدانياً ووثائقياً، والإفادة من التجارب العالمية وثائقياً.

وقام بناءه وفق عدد من المحاور الرئيسة وهي :الأهداف والمنطلقات والمبررات وآلية وإجراءات تطبيق التصور المقترح وعوائق التطبيق والحلول المقترحة.

أرجوا من سعادتكم –بما منَّ الله عليكم من علم وخبرة –التكرم بالاطلاع على التصور المقترح في صورته الأولية، وإبداء رايكم حوله من حيث :الأهمية، وإمكانية تطبيقه، وإضافة أو حذف أو تعديل ما ترونه أنسب، موقنة الباحثة أهمية تحكيمكم في زيادة جودة التصور المقترح في صورته النهائية.

شاكرة تجاوبكم وطيب تعاونكم.

الباحثة

حواء بنت مُحَمَّد بن علي القرني

hawaalqarni@gmail.com

0554887575/ج[

أ)خطوات بناء التصور المقترح
١. مراجعة الأدبيات وبناء إطار لمفاهيم سياسة القبول في الجامعات والقدرة التنافسية وأبرز التجارب العالمية في سياسة القبول . ٢. مراجعة الدراسات السابقة ذات العلاقة بسياسات القبول والقدرة التنافسية . ٣. الإجابة عن السؤال البحثي الأول للحصول على نتائج تشخيص الواقع المسحي والوثائقي المتعلقة بسياسة القبول في الجامعات ومتطلبات القدرة التنافسية. ٤. الإجابة عن السؤال البحثي الثاني للحصول على نتائج التشخيص الوثائقي للتجارب العالمية حول سياسة القبول. ٥. بناء التصور المقترح مكوناً من أهداف ومنطلقات ومبررات وتطبيق وتقويم. ٦. تحكيم التصور المقترح.
ملاحظات أو مقترحات:
ب) مكونات التصور المقترح:
أ. الأهداف العامة والخاصة للتصور المقترح. ب. مسلمات ومنطلقات التصور المقترح. ت. مبررات التصور المقترح. ث. إجراءات وآليات التصور المقترح. ج. الصعوبات التي قد تتعرض التصور المقترح، وحلولها.
ملاحظات أو مقترحات:

أهداف التصور المقترح:		الأهمية		إمكانية التطبيق		التعديلات المقترحة
		مهمة	غير مهمة	يمكن تطبيقها	غير ممكن	
أولاً: الهدف العام: **يهدف هذا التصور المقترح** إلى تحقيق الهدف العام التالي: تطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية .						
ثانياً: الأهداف الخاصة بالتصور المقترح:						
١	توضيح الأسس العامة التي يستند عليها قبول الطلاب في التعليم الجامعي في الجامعات السعودية					
٢	تكامل أهداف جودة التعليم الجامعي مع التعليم العام وانعكاس ذلك على التنمية المجتمعية.					
٣	إيجاد آليات لتبادل الآراء والاقتراحات لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية.					
٤	تنمية استعداد الطلبة على التعامل مع التغيير في نظام القبول في الجامعات السعودية.					
٥	التعرف على المعوقات التي تواجه سياسة القبول في الجامعات السعودية.					
٦	التعرف على سُبل مواجهة المعوقات التي تؤثر على سياسة القبول.					
٧	الوصول لتصور يسهم في قبول الطلبة بالتعليم الجامعي بشكل يراعي الاحتياجات الفردية والمتطلبات المجتمعية مع المحافظة على جودة المدخلات.					

	أسس ومنطلقات التصور المقترح	الأهمية		إمكانية التطبيق		التعديلات المقترحة
		مهمة	غير مهمة	يمكن تطبيقها	غير ممكن	
١	الإقرار بأهمية التطوير في عملية القبول في الجامعات.					
٢	الإفادة من الخبرات والتجارب العالمية المتعلقة بنظم وسياسات القبول.					
٣	الاهتمام بالطلبة بوصفهم هدف لتطوير سياسة القبول.					
٤	تحديد الأهداف من عملية تطوير سياسة القبول بالجامعات وتوضيحها					
٥	رصد وتحليل أبرز العوامل المؤثرة في واقع سياسة القبول.					
٦	ربط نظام القبول بالجامعات باحتياجات سوق العمل.					
٧	دراسة أسس التغيير والتطوير في سياسة القبول بالجامعات العالمية.					
8	أهمية تحديد الأدوار والمسؤوليات الملقاة على الأطراف المعنية بعمليات سياسة القبول في الجامعات					
٩	تنمية القدرات الإبداعية للقائمين على عملية التغيير والتطوير.					
١٠	تطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية يساعد في تحقيق القدرة التنافسية لها.					
١١	اهتمام إدارات الجامعة ببناء الكوادر البشرية القادرة على إحداث التطوير في نظام القبول في الجامعات السعودية.					

١٢	تقديم حكومة المملكة الدعم المالي والفني المطلوب لإحداث التطوير اللازم في سياسة القبول لتحقيق القدرة التنافسية بالمملكة.						
١٣	فتح قنوات للتعاون بين الجهات المختلفة لتقديم مساهمات فعالية في تطوير سياسة القبول لتتلاءم مع حاجات سوق العمل بالمملكة العربية السعودية.						

ثالثًا: مبررات التصور المقترح:		**الأهمية**		**إمكانية التطبيق**		**تعديلات مقترحة**
		مهمة	**غير مهمة**	**يمكن تطبيقها**	**غير ممكن**	
اعتمدت الباحثة عند بناء هذا التصور على المبررات التالية:						
١	الحاجة لتقييم نظم القبول بمؤسسات التعليم الجامعي بشكل دوري بما يسمح بالتطوير المرن والمستمر لمواكبة حركة العلم والتطور في العالم.					
٢	التعليم الجامعي حق لكل مواطن، واجب على الدولة توفيره وفق الميول والرغبات والقدرات.					
٣	تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي وما يقابله من قصور في الإمكانات المادية والبشرية بالجامعات.					
٤	وجود حالات تعثر اكاديمي وهدر ورسوب في مؤسسات التعليم الجامعي مما يضعف كفاءته.					

٥	ضرورة التكامل بين سياسات ونظم القبول بالتعليم قبل الجامعي وسياسات ونظم القبول بالتعليم الجامعي.					

رابعاً: إجراءات وآليات التصور المقترح:

يطبق التصور المقترح لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية من خلال تحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية في بعدين، كالتالي:

شكل(٥-٢) أبعاد لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية من خلال تحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية

أولاً: البعد الداخلي : و يتعلق بنظام القبول في الجامعة بما يوافق إمكانات الجامعة وطموحها.

ثانياً: البعد الخارجي: و يتعلق بحاجة سوق العمل وطموح التنافس.

	رابعاً: إجراءات وآليات التصور المقترح:	الأهمية		إمكانية التطبيق		تعديلات مقترحة
		مهمة	غير مهمة	يمكن تطبيقها	غير ممكن	
١	**أولاً: البعد الداخلي : و يتعلق بنظام القبول في الجامعة بما يوافق إمكانات الجامعة وطموحها** عدم إهمال درجة الثانوية العامة كمعيار من معايير اختيار التخصص وبخاصة ما يعرف بدرجات المواد المؤهلة للتخصص.					
٢	مساهمة اختبار القدرات في إبراز المواهب الإبداعية للطلاب.					
٣	اتخاذ الإجراءات والمحفزات لضمان النزاهة و الشفافية في قبول الطلبة.					
٤	عقد امتحانات خاصة للتأكد من توافر القدرات الأساسية لبعض التخصصات.					
٥	تعديل نظام القبول في الجامعات بما يتماشى مع التغير في محتوى البرامج الأكاديمية.					
٦	توزيع الطلبة المقبولين على التخصصات ذات العلاقة بقدراتهم وميولهم ، تحقيقاً لمبدأ العدالة .					
٧	العمل على تناسب أعداد المقبولين في الجامعة مع الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة.					

ثانياً: البعد الخارجي: و يتعلق بحاجة سوق العمل وطموح التنافس:						
١	اتخاذ إجراءات دورية لتعريف طلاب المرحلة الثانوية بأقسام الجامعة وتخصصاتها المختلفة من خلال تفعيل الإرشاد الأكاديمي في المدارس .					
٢	استحداث تخصصات مستقبلية قد يحتاجها سوق العمل تلبي متطلبات رؤية ٢٠٣٠.					
٣	مقابلة حاجة المجتمع بزيادة الطاقة الاستيعابية للجامعات في التخصصات التي يحتاجها سوق العمل.					
٤	إنشاء مركز مستقل تتولى وزارة التعليم تمويله، يتولى إجراء الدراسات العلمية لكل ما يتعلق بسياسات وإجراءات القبول على النحو التالي: ذ- تقويم نظام قبول الطلبة المستخدم في مؤسسات التعليم الجامعي، وبيان مدى ملائمته لحاجات سوق العمل، وذلك بمراجعته وتحديثه بشكل دوري.					
	ر- حصر الإمكانات المادية والبشرية للكليات المختلفة.					

	ز- إعداد دراسات دورية تربط الأداء الجامعي بمعايير القبول.					
	س- دراسة أداء الطلاب في الاختبارات والدراسة الجامعية، وتوفير تغذية راجعة للمسؤولين عن التعليم العام والتعليم الجامعي.					
	ش- دراسة ومتابعة الجديد في نظم القبول في الدول المتقدمة التي تساعد بالنهوض بمجتمعنا.					
	ص- معالجة التحديات التي تواجه تنافس القبول في المؤسسات التعليمية من خلال الاستفادة من التجارب والخبرات العالمية الرائدة في هذا المجال.					
	ض- الاستعانة بخبراء واستشاريين متخصصين في مجال القدرة التنافسية لتطوير سياسة القبول في الجامعات.					
	ط- ابتكار آليات قبول مناسبة حسب ما يستجد من إمكانات وحاجات مجتمعية.					

	معوِّقات تنفيذ التَّصوُّر المقترح:	الأهمية		إمكانية التطبيق		التعديلات المقترحة
		مهمة	غير مهمة	يمكن تطبيقها	غير ممكن	
١	المقاومة التي قد تقابل عملية التطوير من قبل بعض العاملين في الجامعات الذين لا يرون مصلحتهم في التطوير.					
٢	قلة الدعم المالي والبشري والفني اللازم لتطوير سياسة القبول.					
٣	قلة الدافعية لإحداث التطوير.					
٤	ضعف الاتصال والتنسيق بين القائمين على التطوير والمنفذين له					

	الحلول المقترحة لتنفيذ التَّصوُّر المقترح:	الأهمية		إمكانية التطبيق		التعديلات المقترحة
		مهمة	غير مهمة	يمكن تطبيقها	غير ممكن	
١	تبادل الآراء واحترام أفكار الجميع فيما يتعلق بتطوير سياسة القبول، وبتغليب المصلحة العامة على أي مصالح خاصة بالأفراد.					
٢	تنمية الوعي بأهمية التطوير عن طريق الدعم الإعلامي لتطوير سياسة القبول من خلال قنوات التواصل التقليدية والحديثة.					

٣	توفير موارد تمويل جديدة للدعم المالي والبشري والفني اللازم التطوير سياسة القبول. وابتكار آليات تمويل جديدة من خلال المركز المقترح.					
٤	من خلال تحفيز القيادات والعاملين على التطوير سواء المحفزات المعنوية كشهادات الشكر وغيرها أو العينية المادية.					
٥	توفير قنوات اتصال جديدة من خلال المركز المقترح، وتفعيل القنوات الموجودة للاتصال اللازمة بين القائمين على التطوير والمنفذين لها.					

عبارات أخرى مقترحة:

١).....

.....

٢).....

.....

ملحق رقم (٥) أسماء محكمين التصور المقترح

م	الاسم	جهة العمل
١	أ.د. جمال أحمد عبد المقصود السيسي	أستاذ بكلية التربية بجامعة القصيم
٢	أ.د. بدر بن جويعد العتيبي	أستاذ بقسم السياسات التربوية، أصول تربية، بجامعة الملك سعود.
٣	أ.د. عبداللطيف بن عبد العزيز الرباح	أستاذ أصول التربية، بجامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية
٤	أ.د. عبدالناصر راضي مُحَمَّد	أستاذ بكلية المجتمع ببريدة
٥	أ.د. علي إبراهيم الزهراني	أستاذ أصول التربية بالجامعة الإسلامية
٦	أ.د. علي عبد الرؤف نصار	أستاذ بكلية التربية بجامعة القصيم
٧	أ.د مُحَمَّد عبدالرحمن فهد الدخيل	أستاذ أصول التربية بقسم السياسات التربوية بجامعة الملك سعود
٨	أ،د.مُحَمَّد فتحي علي موسى	أستاذ أصول التربية ،كلية التربية بجامعة نجران
٩	د.جمال رجب مُحَمَّد عبد الحسيب	أستاذ مشارك، أصول التربية، بكلية المجتمع بعنيزة، جامعة القصيم.
١٠	د.سحر إبراهيم أحمد بكر.	أستاذ مشارك، بقسم أصول التربية، كلية التربية بجامعة القصيم
١١	د.عبد الرحمن أبو المجد رضوان	أستاذ مشارك بكلية التربية بجامعة القصيم
١٢	د.عبد المحسن بن سعد العتيبي	أستاذ مشارك بقسم السياسات التربوية، أصول تربية، بجامعة الملك سعود.
١٣	د.عطية منصور عبد الصادق	أستاذ مشارك بكلية التربية بجامعة القصيم
١٤	د.ناجي عبد الوهاب هلال	أستاذ مشارك بكلية التربية بجامعة القصيم
١٥	د.سامر حسين الحمد	أستاذ مساعد بكلية التربية، جامعة حائل

ملحق رقم (6) خطابات تسهيل مهمة الباحثة

بسم الله الرحمن الرحيم

KINGDOM OF SAUDI ARABIA
Ministry of Education
Al-Imam Muhammad Ibn Saud
Islamic University
College of Social Sciences
Department Of Foundations Of Education

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية العلوم الاجتماعية
قسم أصول التربية

الرقم : ..... التاريخ : / / ١٤ هـ المشفوعات : .....

سعادة عميد القبول التسجيل **حفظه الله**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

يفيد قسم أصول التربية بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض بأن الدارسة / حواء بنت محمد علي القرني، بصدد إعداد دراسة بعنوان: (تطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية "تصور مقترح")؛ وذلك للحصول على درجة الدكتوراه بقسم أصول التربية.

ونظراً لأن موضوع البحث يتطلب إجراء دراسة ميدانية والحصول على بيانات علمية وتزويد الباحثة بإحصاءات لمنسوبيها (العدد، الوظيفة، النوع (ذكر ،انثى)) ، لذا نأمل التكرم بتسهيل مهمتها ، والإذن لها بتطبيق أداة الدراسة .

علماً بأن رابط الإستبانة الإلكتروني : http://soo.gd/ltM3

شاكرين ومقدرين لكم حسن تعاونكم،،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

عميد كلية العلوم الاجتماعية

أ.د. عبدالله بن عبدالعزيز اليوسف

هاتف رئيس القسم : ٢٥٨٥٩١٧ ـ وكيل القسم : ٢٥٨٥٠٥٦ ـ أمانة القسم : ٢٥٨٧٠٢٩ ـ الفاكس ٢٥٨٥٧٦١